

349
خليل عبد السيد
A.M.
مزرعة
آل القذافي
جماهيرية الفساد العظمي
صفحات من الفساد المالي والأخلاقي للقذافي وأسرته
http://www.maktbtna2211.com/
دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

مزرعة
آل القذافي

الاستبداد هو أصل الفساد ومنبعه..

- حقيقة قررها عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الأشهر "طبائع الاستبداد"، ولقد أثبت آل القذافي، طوال تصدرهم المشهد العام في ليبيا، صحة هذه المقولة، فالمستبد الذي لا يجد من يراقبه أو يحاسبه مؤهل لاقتراف كل أنواع الفساد: مالياً وخلقياً.. وسجل آل القذافي ومن حولهم من الأعوان، مملوء بعد أربعين سنة من الحكم المطلق بكل أنواع الفساد وصوره: فساد مالي.. وفساد خلقي.. وإيغال في أموال الشعب ودمائه.. وخوض في أعراضه.. وتحريض على الفساد وتهيئة البيئة المناسبة له..
- بداية من الأب، و"القائد"، معمر القذافي، ومروراً بزوجته وأبنائهما، وليس انتهاء بالدائرة المقربة منهما، فقديماً قالوا: الناس على دين ملوكهم، وقد رأى عموم رجال الحكم والإدارة في ليبيا سلوك سيدهم و"قائدهم"، وسلوكيات الأسرة الحاكمة، فقلدوهم، وظهر الفساد في البر والبحر، بما كسبت أيدي القائد ورجاله، حتى احتلت ليبيا المركز رقم ١٤٦ من ١٧٨ دولة في عام ٢٠١٠م حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية!!
- في مدينة زوارة الليبية في إبريل من عام ١٩٧٣م وقف القذافي باسم "الثورة" ليعلن تعطيل كافة القوانين المعمول بها، ليصبح "الفساد" هو القانون الحاكم فعلياً، والقذافي هو "الحاكم بأمره"، وأبناؤه هم حراس "الثروة" وأبطالها المغاوير.. فظهر القتل بالاشتباه.. ونهب المال العام.. وحفلات المجون.. حفلات البونجا بونجا.. وكتب السحر.. والشذوذ الجنسي.. والاغتصاب.. وتحولت "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" إلى "جماهيرية الفساد العظمى"، واحتاج الأمر ما يقرب من أربعين سنة ليستعيد الشعب الليبي الزمام، ويعلن في فبراير ٢٠١١م رفضه للفساد والاستبداد.. ويطلق ثورته ويغذيها بالدم والتضحيات.. ويسعى لاستعادة "جمهورية ليبيا".. ونحن إذ نتمنى له التوفيق.. فقط نهمس في آذان كل الأجيال الجديدة بتلك الصفحات عن "جماهيرية الفساد العظمى" لتكون أمام أعينهم وهم يبنون دولتهم الجديدة..

ليبيا الحرة الديمقراطية..





978-977-3...-9

www.darketab.com



جَماهِيريَّةُ الفَسَادِ العُظْمَى

ليبيا مزرعة آل القذافي

صفحاتٌ من الفسادِ الماليِّ والأخلاقيِّ لمعَمَّرٍ للقذافي وأسرتِه

خليل عبد السيد

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

المقدمة

الاستبداد هو أصل الفساد ومنبعه..

حقيقة قررها عبد الرحمن الكواكبي في كتابه الأشهر «طبائع الاستبداد»[1]، ولقد أثبت آل القذافي، طوال تصدرهم المشهد العام في ليبيا، صحة هذه المقولة، فالمستبد الذي لا يجد من يراقبه أو يحاسبه مؤهل لاقتراف كل أنواع الفساد: ماليًّا وخلقيًّا.. وسِجِلُّ آل القذافي ومَن حولهم من الأعوان، مملوء بعد أربعين سنة من الحكم المطلق بكل أنواع الفساد وصوره: فساد مالي.. وفساد خُلقي.. وإيغال في أموال الشعب ودمائه.. وخوض في أعراضه.. وتحريض على الفساد وتهيئة البيئة المناسبة له..

بداية من الأب، و«القائد»، معمر القذافي، ومروراً بزوجته وأبنائهما، انتهاء بالدائرة المقربة منهما، فقديماً قالوا: الناس على دين ملوكهم، وقد رأى عموم رجال الحكم والإدارة في ليبيا سلوك سيدهم و«قائدهم»، وسلوكيات الأسرة الحاكمة، فقلدوهم، وظهر الفساد في البر والبحر، بما كسبت أيدي القائد ورجاله، حتى احتلت ليبيا المركز رقم ١٤٦ من ١٧٨ دولة في عام ٢٠١٠م حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية!!

في مدينة زوارة الليبية في أبريل من عام ١٩٧٣م وقف القذافي باسم «الثورة» ليعلن تعطيل كافة القوانين المعمول بها، ليصبح «الفساد» هو القانون الحاكم فعليًّا، والقذافي هو «الحاكم بأمره»، وأبناؤه هم حراس «الثروة» وأبطالها المغاوير.. فظهر القتل بالاشتباه.. ونهب المال العام.. وحفلات المجون.. حفلات البونجا بونجا.. وكتب السحر.. والشذوذ الجنسي.. والاغتصاب.. وتحولت «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى» إلى «جماهيرية الفساد العظمى»، واحتاج الأمر ما يقرب من أربعين سنة ليستعيد الشعب الليبي الزمام، ويعلن في فبراير ٢٠١١م رفضه

١ـ من منشورات دار الكتاب العربى.

للفساد والاستبداد.. ويطلق ثورته ويغذيها بالدم والتضحيات.. ويسعى لاستعادة «جمهورية ليبيا».. ونحن إذ نتمنى له التوفيق.. فقط نهمس في آذان كل الأجيال الجديدة بتلك الصفحات عن «جماهيرية الفساد العظمى» لتكون أمام أعينهم وهم يبنون دولتهم الجديدة..

ليبيا الحرة الديمقراطية..

المؤلف

الباب الأول :

الفساد المالي والإداري لمعمر القذافي

١

القضاء على دولة القانون



في عام ١٩٧٧غير القذافي اسم «ليبيا» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى»، وكانت تلك الخطوة الرمزية تدشيناً لمشروع تحويل ليبيا إلى عزبة خاصة بالقذافي وأسرته ورجاله، دولة لا قانون فيها إلا قانون «القائد»، ولا رأي فيها يعلو على رأي «القائد»، وكل شيء فيها يبتدئ وينتهي عند «القائد»..

أقصى القذافي «الدولة» وأحل «الجماهيرية» محلها، وأعطى القانون والدستور وأعراف الحكم إجازة، وصار حكماً فرداً لا يُسأل عما يفعل، ولا يُراقب ولا يحاسب، ومن هنا ولد الفساد وترعرع وهيمن على كل شيء.

ليضمن القذافي بقاءه في الحكم، وهيمنته على كل شيء في ليبيا، وليتجنب الانقلابات السياسية والعسكرية، كان لابد من ربط الدولة بشخصه وبوجوده، والقضاء على كل ما يهدد ذلك، وأن يحول ليبيا من «دولة» ذات أعراف وقواعد قانونية ودستورية إلى «كيان» يسير بأعرافه هو، ودستوره هو، ويخضع لتجاربه و«نزواته» وأفكاره.. لتصير ليبيا هي القذافي، والقذافي هو ليبيا!!

وللأسف نجح في ذلك لحد بعيد..

كارثة زوارة:

في كتابه «أشخاص حول القذافي» يشير وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن الشلقم لتلك الحقيقة، فيقول:

«بين عامي ١٩٧٣م و ١٩٧٥م تقرر مصير ليبيا.

شكلت عام ١٩٧٣م فتح القوس الأولى، وعام ١٩٧٥م كانت القوس الثانية. في السنة الأولى كانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وبرز السادات كزعيم وطني مصري وعربي حقق أول نصر عربي على إسرائيل، شعر معمر القذافي بضيق شديد، وبدأ حلمه في الزعامة القومية يتبخر، بعد وفاة جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠م، تأكد معمر القذافي أن الكرسي أصبح شاغراً، وأعد نفسه للارتقاء والجلوس فوق سدة زعامة الأمة العربية.

كانت الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٧٣م. قبل ذلك بشهور سبعة كان الصدام الأكبر بين معمر القذافي وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ومعهم الغالبية من تنظيم الضباط الأحرار، رفعوا صوتهم بوجهه، طالبوه بالاستقالة، وأصروا على انتقال البلاد للحكم المدني، وافق معمر القذافي على طلبهم وتوجه بمناسبة ذكرى المولد النبوي إلى مدينة زوارة وأعلن النقاط الخمس، وطالب الشعب بأن يقوم بثورة شعبية وأن يستولى على السلطة»..[1]

كان ذلك في ١٥ إبريل عام ١٩٧٣م، وقد اشتمل خطاب زوارة على خمس نقاط هي في حقيقتها إلغاء للدولة متمثلة في:

- تعطيل كافة القوانين المعمول بها.
- القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة.
- إعلان الثورة الثقافية.
- إعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية.
- إعلان الثورة الشعبية

وبعد ذلك بعام، تخلى القذافي عن مهامه السياسية والإدارية مع احتفاظه بقيادة البلاد وقيادة الجيش.

ومن الآثار الأولى لذلك الخطاب إلغاء عدد من الوظائف السياسية والإدارية، واعتقال مئات من الإداريين والموظفين من خريجي الجامعات والمؤهلين من ذوي الخبرات الإدارية المتميزة برفقة مئات الكتاب والمفكرين والإعلاميين والمثقفين وإيداعهم السجون لمجرد شبهة مناهضتهم لأطروحات القذافي.

كما شهدت المرحلة التي تلت الخطاب تحولات غاية في الجذرية باتجاه إلغاء المؤسسات الحكومية بأُطُرها القانونية والبيروقراطية التقليدية لتحل محلها الإدارة

١ـ عبد الرحمن الشلقم، أشخاص حول القذافي، طرابلس، دار الفرجاني، ط١، ٢٠٠١م، ص ٤٦٥.

«الثورية» الشعبية في البلديات والمحافظات والمحلات، وتوّج ذلك بالإعلان عن سلطة الشعب في ٢ مارس ١٩٧٧ التي رسخت فكرة إدارة «اللجان الشعبية» وفرضتها على جميع المستويات الإدارية المركزية والمحلية.

وقد جاء في النقطة الثالثة من إعلان «سلطة الشعب» أن الشعب (الليبي) يمارس سلطته عن طريق الأجهزة التالية:

- المؤتمرات الشعبية (وتمثل أجهزة السلطة التشريعية المحلية)
- اللجان الشعبية (وتمثل أجهزة السلطة التنفيذية)
- النقابات والاتحادات والروابط المهنية (وتمثل ما يشبه منظمات المجتمع المدني ولكنها ليست مستقلة عن السلطة السياسية)
- مؤتمر الشعب العام (ما يشبه البرلمان ولكنه لا ينعقد بشكل مستمر، ولا يتشكل من أعضاء منتخبين عبر صناديق الاقتراع بل من خلال التصعيد ويعتبر أعلى سلطة تشريعية)

إعلان سلطة الشعب تجاهل حقيقة ساطعة لكل مواطن ليبي وهي أن العقيد معمر القذافي هو الحاكم المطلق ويمارس السلطة المطلقة في ليبيا بدون الرجوع إلى الأجهزة التي ذكرها إعلان سلطة الشعب، وبالتالي فإن كل توجيهاته مُلزِمة للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية من منطلق الشرعية الثورية.

تصور منظومة الإدارة من خلال «اللجان الشعبية» - كأجهزة تنفيذية - الذي تأصل في إعلان «سلطة الشعب» هو نفس التصور التي تبلور منذ إعلان «الثورة الإدارية ومحاربة البيروقراطية»، وتم تطويره من خلال إعلان «سلطة الشعب» إلى عدة مستويات فاللجنة الشعبية العامة حلت محل (رئاسة مجلس الوزراء)، واللجان الشعبية العامة للقطاعات هي (الوزارات المختلفة)، ثم اللجان الشعبية النوعية، أما على المستوى المحلي فهناك اللجنة الشعبية على مستوى الشعبية (البلدية أو المحافظة أو المحلة)، والمؤتمر الشعبي

الأساسي (الجهاز التشريعي المحلي). وبنظرة بسيطة لكل هذه المسميات تبين أن اللجان الشعبية حلت محل أطر الإدارة المركزية والمحلية، وبغض النظر على المسميات ودلالاتها فإن المهم أن أسلوب الحكم الذي أفرزته تجربة «الإدارة الثورية» أدخل جميع مستويات الأجهزة التنفيذية (الوزارات أو المحافظات أو البلديات أو المحليات) في دوامة الفوضى الإدارية التي لم تستقر أمورها منذ ما يقارب الأربعة عقود حتى الآن.

جاء الإعلان عن سلطة الشعب بعد بروز اللجان الثورية التي تعتبر آلية القمع الخاصة بالعقيد القذافي في الداخل والخارج، ورغم أن الطرح النظري يؤكد أن اللجان الثورية لا تمارس الحكم بل هي أداة تحريضية لكي يمارس الشعب سلطته، إلا أن الواقع يؤكد بأن اللجان الثورية هي بمثابة الحزب الحاكم وأن العديد من العناصر القيادية في حركة اللجان الثورية - وتحت مسوغات عديدة - تولوا مهام قيادية في الجهاز الإداري عبر وسيلة التصعيد الثوري، فتم اختيارهم من مكتب الاتصال باللجان الثورية وليس الشعب الليبي، ثم فرضوا على المؤتمرات الشعبية لكي يتبوؤوا المراكز القيادية التنفيذية للمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.(١)

ونعود لعبد الرحمن الشلقم، الذي يقول عن خطاب زوارة:

«حقق معمر القذافي من ذلك هدفين:

الأول: سحب البساط من تحت أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتنظيم الضباط الأحرار، فقد خلق واقعاً سياسيًّا جديداً، تفككت الإدارة الليبية بالكامل، وتلاشى خيط السيطرة الإدارية الهرمية في البلاد، واندفع الناس في كل مكان، وفوجئ الجميع بحماسة الشارع لتلك الخطوة.

الثاني: إن (الثورة الشعبية) هي الصيغة الحقيقية للديمقراطية، وهي البديل لمجلس قيادة الثورة، وليس الأحزاب، أو النخب، أو الصيغ الموروثة، وأنه أصبح قائد ثورة

---

١ - انظر: الثورة الإدارية أساس الفساد الإداري في ليبيا، إعداد فريق الشفافية ليبيا.

يشارك فيها الناس، ولا يمثلها العسكريون في مجلس قيادة الثورة، ولا تنظيم الضباط الأحرار. إذن، منذ الآن هو (قائد الثورة) والمجلس لم يعد هو القائد. معمر القذافي يقود الشعب ولا يقود العسكر.

هكذا في ساعات، وبخطاب واحد، كسر العقيد معمر القذافي حلقة تنظيمية شكلت خطراً شخصيا على زعامته وتفرده، وأصبحت علاقته الآن مباشرة بالناس، يأمرهم عبر الإذاعة فينفذون الأوامر من دون وسيط تنظيمي مدني أو عسكري.

قدم نجاح تجربة (الثورة الشعبية) في تفكيك إدارة الدولة، لمعمر القذافي منهجاً عمليًّا في تكريس سيطرته الشخصية على كل البلاد، وإبطال مفعول كل أشكال التنظيم السياسي بما في ذلك الأجسام التي أسسها هو، أي مجلس قيادة الثورة، وتنظيم الضباط الأحرار. وعليه، فقد آمن بأن أي نوع من أنواع التنظيم السياسي، يحمل بداخله بذور المعارضة والمقاومة لزعامته وتفرده بالحكم. تراجع عن فكرة التنظيم الطليعي وألغاها فيما بعد إلغاء كاملاً»[١]..

القضاء على رفاق الثورة[٢]:

للانفراد بالحكم في ليبيا كان على القذافي أن يتخلص من رفاقه الذين قاموا معه بانقلابه العسكري، وساعدوه في الوصول للسلطة، وقد مر في الخلاص منهم بأربع مراحل:

رفاق المرحلة الأولى: من أول سبتمبر عام ١٩٦٩م إلى أبريل عام ١٩٧٥م.

ففي هذه المرحلة الأولى كان لابد من أن يُظهر القذافي أمام أبناء الشعب تواضعه وتدينه وزهده وتقشفه، ليكسب قلوب أبناء الشعب الليبي، وخاصة قلوب أبناء القوات المسلحة، وعلى رأسهم أعضاء ما يسمى بـ «مجلس قيادة الثورة»، ومعهم

١- الشلقم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥-٤٦٦.

٢- انظر : أبو بكر سالم سليمان، القذافي وتصفية أعوانه..كيف ولماذا، موقع «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا».

ما يسمى بـ «أعضاء تنظيم الضباط الأحرار» الذين كان يخشى بأس بعضهم، خاصة من أظهر قدرا ولو بسيطا من الاختلاف في الرأي معه في القضايا الداخلية والخارجية، وكانت البداية بالتخلص من وزيريْ الدفاع والداخلية، في أول وزارة بعد الانقلاب، وهما المقدم آدم الحواز، والمقدم موسى أحمد، واللذان لعبا دورا مهما في نجاح الانقلاب، لأنهما الأعلى رتبة بين ضباط انقلاب سبتمبر، فقد قام المقدم موسى أحمد بالسيطرة على أهم معسكرات القوات المتحركة في (قرنادة).. وأما المقدم آدم الحواز فقد كان قائدا لمعسكر (قاريونس) الذي انطلقت منه القوات التي سيطرت على الإذاعة والنقاط الحيوية في مدينة بنغازي..

ورغم ذلك فقد كافأهما القذافي بعدم اختيارهما كعضوين في مجلس قيادة الثورة المكون من ١٢ اثني عشر عضوا، ثم ما لبث أن اتهمهما بالقيام بمحاولة انقلابية وحاكمهما بالسجن المؤبد، ليلقى الحواز حتفه في السجن، ويطلق سراح موسى أحمد بعد أن قضى بالسجن أكثر من عشرين عاما.

هكذا تم التخلص منهما.. أما لماذا؟!! فلأن القذافي لا يطمئن أبدا منذ البداية إلى ظهور أي شخصية قيادية بجواره، وبالفعل كانت شخصية الحواز بالذات شخصية قيادية مؤثرة، ظهرت آثارها في صفوف ضباط وجنود الجيش، وتعلقهم بالحواز ومحبتهم له، الأمر الذي أحس معه القذافي بالخطر القادم من وجود الحواز في وزارة الدفاع، وموسى أحمد في وزارة الداخلية، ولذلك كان لابد من التخلص منهما.

ومن الضباط الأحرار الذين تم التخلص منهم بالقتل عبر حادث سيارة مدبر بعد مضي عدة شهور من الانقلاب الضابط (عطية موسى الكاسح الزاوي)، ثم كانت الجريمة الكبرى باغتيال النقيب (أمحمد المقريف) عضو مجلس القيادة ووزير الإسكان في أول وزارة، وهي وزارة الدكتور محمود سليمان المغربي، وتمت تصفيته بحادث سيارة، وكان معه الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة، والذي نجا من الحادث، وظهر بعدها في المستشفى مربوط اليدين والوجه والرأس والقدمين بالضمادات ليغادر

جلود المستشفى بعد يومين دون أن يظهر فيه أدنى خدش، وليلقى المقريف حتفه مصابا بأكثر من أربعين كسرا في جسمه.

وهناك رواية أخرى تقول: إن النقيب أمحمد المقريف قد لقي حتفه بإلقائه (إيد ورجل) من طائرة هليوكوبتر، وأن الذين قاموا بإلقائه مرافقون له في الطائرة من ضباط الصاعقة والذين كان من بينهم بعض الضباط التابعين لدولة عربية.

أما لماذا تم التخلص منه فلسببين: السبب الأول أن المقريف كان من الشخصيات القوية الذي يخشى أن يظهر معارضته للقذافي علنا في بعض الأمور على مرأى ومسمع من الحاضرين، أما السبب الرئيسي فيقال إن النقيب المقريف لا يخفي معارضته للاندماج الفوري مع الشقيقة مصر، ويرى أن يتم ذلك على خطوات تمهيدية، في وقت كان فيه التوجه إلى الوحدة الاندماجية الفورية هو الصوت العالي الذي لا يعلو عليه صوت، ولا يُسمح بذلك، وكانت شعارات ثورة يوليو الناصرية (الحرية – الاشتراكية – الوحدة) هي نفس شعارات القذافي والتي تنكر لها فيما بعد.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد خطاب (زوارة) في أبريل ١٩٧٣م حتى مارس ١٩٧٧م:

وهي مرحلة إعلان ما يسمى بسلطة الشعب، وتشمل تلك المرحلة تقليص صلاحيات ما يسمى بمجلس الثورة تمهيدا لإلغائه فيما بعد، لتجسيد القيادة الفردية للعقيد معمر القذافي، والذي بدأ يتجه إلى تجاوز وضعه ووصفه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، ليتحول إلى قائد وحيد لليبيا، يسعى حثيثا إلى إدماج ليبيا مع أي قطر عربي،، لأن ليبيا وحدها وشعبها فقط لا يحققان طموحه في أن يكون أمينا على الأمة العربية وقائدا لها، ثم كمفكر أممي يطرح نظرية عالمية ثالثة لخلاص العالم من مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويضمِّن تلك الحلول كتابه الأخضر بفصوله الثلاثة.

كل ذلك التوجه جعل بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يعتقدون أنهم قد خُدعوا في

شخص معمر القذافي الذي نصَّبوه قائدا لهم، وأحسوا بحجم الجريمة التي ارتكبوها، ومن ثم أخذوا يفكرون جديا بالخلاص من معمر القذافي عبر المؤسسة ذاتها التي أوصلته للحكم، وهي القوات المسلحة الليبية.

ففي صيف عام ١٩٧٦م قام ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم الرواد عمر المحيشي، بشير هوادي، عوض حمزة، مع مجموعة من الضباط الأحرار، نذكر منهم عمر الحريري، عمر الواحدي، الكاديكي، بمحاولة انقلاب ضد القذافي، ولكن أراد الله كشف أمرهم قبل تحركهم، وألقي القبض على أغلبهم بما فيهم بشير هوادي وعوض حمزة، وهرب المحيشي إلى تونس ثم منها إلى مصر، والتي غادرها إلى المغرب، ويفعل القذافي المستحيل مع الملك الراحل الحسن الثاني، حتى وصل الأمر إلى الدخول معه في تجربة وحدوية (اتفاقية وجدة) والتي أسست لما يسمى وقتها بالاتحاد العربي الإفريقي، والذي تبين فيما بعد أنه اتفاق الغرض الأساسي منه ضرب تواجد المعارضة الليبية في المغرب وعلى رأسها الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، ثم هدف أساسي آخر هو تسليم الحسن الثاني عمر المحيشي للقذافي ليقتله بيده بعد أن هبطت به الطائرة المغربية في «سرت»، بينما كان المحيشي معتقدا أن الطائرة قد هبطت به في المملكة العربية السعودية لأداء العمرة بمكة المكرمة، وليقبض الحسن الثاني ثلاثمائة مليون دولار ثمنا لتسليم المحيشي، هكذا تم التخلص من المحيشي.

أما لماذا هذا الإصرار على تسلمه وقتله؟!! هل لأن المحيشي حاول الانقلاب على القذافي فقط؟ هذا سبب مهم، وأهم منه أن الرائد عمر المحيشي كان أول من أشار في أحاديثه الموجهة إلى الشعب الليبي عبر الإذاعة المصرية ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٧م بأن لديه ما يشير إلى أن القذافي كان طفلا لأب يهودي من يهود سرت، ولقد انتشرت هذه الرواية في أوساط الشعب الليبي انتشار النار في الهشيم.

ونعود إلى محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها المحيشي وهوادي وحمزة وما آل إليه مصيرهم ومصير الضباط الذين كانوا معهم.

لقد وجدها القذافي فرصة سانحة له للتخلص من الضباط الذين لا يثق فيهم ولديه شك في ولائهم له بعد محاكمتهم أمام محاكم عسكرية صورية، والتي قضت بسجن هوادي وحمزة والبعض الآخر من الضباط، وقضت بإعدام أكثر من عشرين ضابطا نفذ فيهم الحكم رميا بالرصاص أمام الضباط والجنود.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي بدأت بعد إعلان سلطة الشعب إلى الغارة الأمريكية في أبريل عام ١٩٨٦م:

وهذه المرحلة تميزت بتنامي بطش اللجان الثورية والتي سيطرت على كل شيء في ليبيا، واكتنفت تلك الفترة تدخلات القذافي العسكرية الفاشلة في أوغندا وتشاد، وتآمره على جيرانه العرب في مصر وتونس والسودان. الأمر الذي دعاه إلى التخلص من كثير من أعوانه مدنيين وعسكريين، بإرسالهم إلى معسكرات وحروب الموت في أوغندا وتشاد، ليلقوا حتفهم هناك بعيدا عنه وعن وطنهم الذي قد يفكرون يوما في إنقاذه من براثن حكم القذافي الفاشي.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد العام ١٩٨٦م حتى العام ٢٠٠٣م عام الانبطاح الكبير والنهائي.

ففي تلك المرحلة تخلص القذافي من بقية أعضاء مجلس القيادة - ليس بالضرورة بالتصفية الجسدية- بل بإنهاء أدوارهم، وعلى رأسهم الرائد عبد السلام جلود، وليبقي على ثلاثة أعضاء فقط، وهم أبو بكر يونس والخويلدي الحميدي ومصطفى الخروبي الذين جردهم من كل صلاحيتهم باستثناء الصلاحية المالية ليبقي لهم المستوى الترفي الذي يعيشون فيه هم وأقاربهم وذووهم، وأطلق على هؤلاء القيادة التاريخية للثورة، وتضمنت تلك الفترة التخلص من بعض أقارب العقيد والمقربين، وأهم هؤلاء العقيد (حسن أشكال) الذي صفاه القذافي رغم صلته الوثيقة به، لإحساسه أنه يشكل خطرا عليه.. كما وقعت خلال تلك الفترة حادثة سقوط الطائرة الأمريكية بعد تفجيرها على

بلدة (لوكيربي) الأسكتلندية والتي راح ضحيتها ٢٥٤ شخصا، ووجه فيها الاتهام لعميلين ليبيين من نظام القذافي هما خليفة أفحيمة وعبد الباسط المقرحي، ورفض القذافي تسليمهما في البداية ثم رضخ للضغوط بعد فرض حصار جوي على ليبيا، وتم تسوية الأمر بعد ذلك، بعد أن دفع القذافي مبلغ عشرة ملايين دولار لأقارب كل ضحية، وتم إطلاق أفحيمة، بينما ظل عبد الباسط المقرحي قيد السجن حتى أفرج عنه صحيًا.

وخلال عقد التسعينيات تم تصفية عدد من أعمدة نظام القذافي وهم إبراهيم بكار أمين العدل الذي صفي في حادث سيارة، بعد أن كان قادما من تونس بعد حضوره لمؤتمر وزراء الداخلية العرب، وكان بكار قد نسي نفسه وصرح بأن المسؤولين عن سقوط الطائرة الليبية - والتي كانت في رحلة من بنغازي إلى طرابلس - لابد وأن يكشفهم وأن ينالوا جزاءهم، فلقي هو حتفه.

والشخصية الثانية هو إبراهيم البشاري الذي شغل منصب المسؤول الأول عن الأمن الخارجي في الثمانينيات، ثم أصبح أمينا للخارجية، ثم رئيس قلم القائد، وخلال تلك المرحلة للبشاري والتي ناهزت الثلاثة عقود، أشرف مع الشخصية الأخرى (عبد السلام المزادمة) على تصفية العديد من الليبيين المعارضين في الخارج، والإشراف على خطف وزير الخارجية الليبي الأسبق المعارض منصور الكيخيا، واضطلع الاثنان بترتيب رحلة الحجاج الليبيين إلى القدس المحتلة، وعلى ظهور الجمال كما زعموا، حيث يتم هناك الاجتماع بالعديد من زعماء إسرائيل بواسطة اليهود الذين كانوا مقيمين في ليبيا، والعديد من المهام الأخرى، فكان لابد من التخلص منهما بحوادث مدبرة.

وكذلك تم التخلص من المدعو العقيد أمبارك عتيق في حادث سيارة مدبر، وعتيق هذا كان هو مسؤول الارتباط للقيادة بالقبائل وزعمائها في المنطقة الشرقية.

اختراع الجماهيرية:

جاءت الخطوة التالية لانفراد القذافي بالحكم في ليبيا في عام ١٩٧٥م، حين استطاع الخلاص من مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الأحرار، وعن ذلك يحكي الشلقم:

« في عام ١٩٧٥م، اجتمع مجلس قيادة الثورة، ومعهم عدد من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، بوجود معمر القذافي، وقرروا أمامه، حل المجلس والتنظيم وإجراء انتخابات ديمقراطية لتأسيس حكم مدني في البلاد، بعدها أُعلن عن مؤامرة للاستيلاء على السلطة، وبدأ القبض على الضباط المعارضين للعقيد القذافي، تمكن الرائد المحيشي من الهروب إلى تونس، وألقي القبض على عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار، المعارضين للقذافي.

فكر معمر القذافي في البديل الآمن، الذي يستطيع عبره حكم البلاد بشكل فردي ويكرسه كزعيم وقائد أوحد.كيف؟ وقد كفر بكل أنواع التنظيمات السياسية، ورأى فيها مشروع معارضة ومقاومة لحكمه، فكيف سيكون الأمر وهو يعمل الآن على ترسيخ تفرده بالحكم، ورفع ذاته إلى قمة القيادة والزعامة؟!

من معدات صناعة الزعيم، آلة الإعلام، وهذا ما كان مع عبد الناصر وغيره من الشخصيات التي جعلت الزعامة الفردية هدفا لها.إذن، لابد من السيطرة على الآلة الإعلامية سيطرة كاملة، وانتقاء العناصر الموثوق بها لقيادة تلك الآلة السحرية الجبارة.

أما بالنسبة إلى التكوينات الإدارية للدولة، فلابد من تدجينها، وإسناد قيادتها إلى عناصر منتقاة، وموثوق بها، تسير الأمور بالشكل الروتيني بما يحقق رغبات وتوجيهات العقيد القائد.

كان تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، هو التنظيم السياسي الشرعي الوحيد في ليبيا، كان تنظيما هلاميا كسيحا ليس له أي تأثير، لا يصلح إلا لتنظيم مسيرات يرفع

فيها المشاركون لافتات تؤيد الثورة، وتؤكد الولاء للقائد...إلخ. لكن هذا التنظيم يبقى يحمل في اسمه شبح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويفتقد مركزية الارتباط بشخص وكاريزما القائد الصاعد الفرد معمر القذافي، إذن، لا شيء فيه يتحرك نحو الهدف المرتجى، بل هو يشكل قيمة مخصومة من قوة الحركة تجاه الهدف، أو الأهداف التي حددها العقيد معمر القذافي. تبدت فكرة في الأثناء وهي، الاستفادة من تجربة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، عندما زرع جسماً داخل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي وهو التنظيم الطليعي.

قرأ معمر القذافي ما حدث في أيار / مايو بمصر، بطريقته الأمنية التآمرية الخاصة، ففي ١٥ أيار / مايو ١٩٧٣م[١*] حاول أعضاء التنظيم الطليعي في مصر إزاحة الرئيس أنور السادات عن السلطة، كانت كل مقدرات الدولة في أيدي قادة هذا التنظيم: الجيش، البوليس، الإدارة، وغيرها. استطاع السادات أن ينتصر على كل هؤلاء بقوة الشرعية، وأن يضعهم جميعاً في السجن في ساعات. إذن، بالنسبة إلى معمر القذافي، فإن إمكانية نجاح قادة التنظيم الطليعي الناصري في إزاحة السادات عن السلطة كانت واردة، كان الخلل فقط في المبادرة، وحسم القرار. كان السادات حتى اللحظات الأخيرة هو رئيس ذلك التنظيم ولو من الناحية النظرية، وهو زعيم تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، كل تلك الضوابط الترتيبية الشكلية لم تحمه.إذن، كما حلل وفسر ذلك معمر القذافي، فإن كل تنظيم مهما كان اسمه أو تكوينه، هو مشروع معادٍ مع وقف التنفيذ.

ماذا عن أشكال النظم والتنظيمات الأخرى؟

إن التنظيم الأعلى والأشمل للبلاد هو (الدولة)، ملكية، جمهورية، إمارة، أو غيرها. هذا الجسم الأكبر والشمل يحتاج إلى (إطار) يقف على شرعية قانونية عليا، تصاغ في وثيقة حاكمة تعتبر القانون الأعلى هو الدستور، يقوم مقام إشارات المرور القانونية التي

١*ـ هكذا أوردها الشلقم، والصحيح أنها سنة ١٩٧١م.

تضبط حركة المجتمع، وترسم خارطة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين من يصدر القرار، ومن يسري عليه ذلك القرار.

هنا برزت أمام العقيد معمر القذافي قضيتان مرعبتان هما:

أولاً: الدولة.

ثانياً: الدستور.

ظلت هاتان القضيتان هاجساً لا يؤرق معمر القذافي فقط، بل يرعبه، أو لنقل يرعبانه، ولكل واحدة من هاتين القضيتين جيش من الأذرع والعضلات.

لقد حسم أمر مجلس قيادة الثورة، بضربتين قويتين، الأولى الثورة الشعبية في عام ١٩٧٣م، والضربة الثانية والقاضية، بما سمي مؤامرة المحيشي، وإنهاء مجلس قيادة الثورة، وكذلك تنظيم الضباط الأحرار. ولكن السؤال الأساسي والبديهي، ما هو مستقبل البلد الإداري والتنظيمي، ما هي الهوية القانونية والأساسية للدولة؟

لا يمكن الإجابة عن هذين السؤالين من دون فتح ملفين أساسيين وهما: الدستور وشكل الدولة.

أيقن معمر القذافي أن الإجابة المباشرة على هذين السؤالين، هي أن يصار وبسرعة إلى صياغة دستور وفقا للإجراءات المعتادة في كل أنحاء الدنيا، باختيار جمعية تأسيسية تصوغ هذا الدستور الذي يحدد شكل الدولة، وعلى رأسها تحديد السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والإدارية. وسيكون المضمون الجوهري لذلك الدستور هو تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأن يحمي المواطن من أي تسلط قد تمارسه الإدارة أو السلطة ضده.

لن يستطيع أي شخص أن يكون قائداً أوحدَ فرداً، إذا كانت هناك قيود قانونية تغل يده، أو ترسم خرائط دستورية لمسار قراراته وتعليماته.

إذن، فلابد من إبداع فلسفة، تبطل مفعول مبدأ تأسيس الدولة، وحتمية وجود دستور.

هكذا حدد القذافي موقفه، واختار سياسته، ورسم خريطة مستقبل ليبيا، التي سيُنظِّر لها في ما بعد في الكتاب الأخضر، بمعنى لا دولة، ولا دستور. ولكن ما هو البديل؟ إنه بحاجة إلى أداة لتسيير الدولة، إلى مرجعية سياسية وإدارية وفكرية لهذا الكيان الجغرافي والاجتماعي الذي يحمل اسم «الجمهورية العربية الليبية».

بدأ يكتب رزمة من الأفكار التي تملأ الفراغ في نظره، وتلقي تلك الرزمة جواباً مسبقاً في كل فم ينطق بالسؤال عن الدولة والدستور، أراد أن يُلقم كل متسائل كتاباً، وهذا الكتاب سيكون «النظرية العالمية الثالثة»، أو كما عنونه «الكتاب الأخضر».

كان لابد من إبداع شكل جديد ومضمون جديد، ولا يكون مفهوم الدولة بالمعنى المعتاد والمتعارف عليه وارداً، ولا يكون سؤال الدستور مطروحاً.

إذا أبقى القذافي على العنوان القديم للدولة، وهو(الجمهورية)، فإن ذلك يعني ضرورة أن يكون للجمهورية دستور، فقد سبق لمجلس قيادة الثورة أن أصدر الإعلان الدستوري الذي رسم خارطة قانونية للكيان السياسي الليبي، وأعطى لمجلس قيادة الثورة صلاحيات سيادية، وهذا المجلس تم التخلص منه، وأصبح ذلك الإعلان الدستوري من المسكوت عليه. إذن لابد من التخلص من ذلك العنوان القيد على سيادة يريدها معمر لنفسه فقط، وهو قيد الجمهورية. وهكذا صارت الجماهيرية هي البديل الذي يزيل كل القيود، فهذا التعبير الجديد غير مسبوق، ولا يحمل أي شكل من الأشكال الموروثة، ويصبح من المنطقي أن يملأ هذا الوعاء الجديد المُبتكَر، بمادة يبدعها من ابتكر هذا الوعاء.

المادة المصنعة في ٢ آذار / مارس ١٩٧٧م، ستكون إعلان قيام سلطة الشعب، التي ستكون الغلاف الشعبي للكتاب الفكري. اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية ستكون هي الحواس التي تحدد حركة وآلية هذا التكوين الجديد. في خضم كتابة الفكر الجديد، وتصميم الجسم الجديد، فكر معمر في أداة السيطرة والتحكم والتسيير، أبدع وابتكر

معمر فكرة اللجان الثورية. لقد جهز هذا الكوم من الأفكار والخطط مبكراً، أي بين عامي ١٩٧٣و ١٩٧٥ لكنه شرع بتنفيذها على الواقع بعد ذلك بسنوات..».[1]

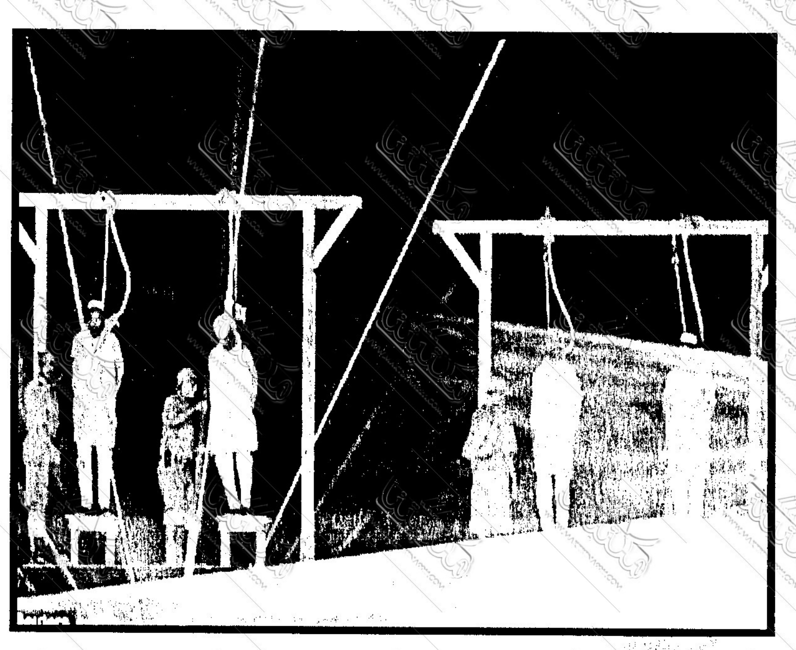
هكذا غير القذافي وجه ليبيا، وحولها لكيان تابع له، ومرتبط به، دون رقيب ولا حسيب، وإذا كان الفساد هو الابن الشرعي للاستبداد، فقد بدأ العقيد بإلغائه «دولة القانون» في رسم ملامح «جماهيرية الفساد» العظمى..

---

١ - المصدر نفسه، ص ٤٦٦ـ٤٧٠.

2

الإرهاب والفساد باسم الثورة



عروض الشنق في الذكرى الأربعين لثورة القذافي

في الذكرى الأولى لثورة فبراير، يقدم د.قدري الأطرش صورة شديدة القتامة (والوضوح في الوقت نفسه) لما وصل إليه الفساد في ليبيا، في معرض إجابته عن السؤال: لماذا قام الليبيون بالثورة على القذافي ونظامه؟!

ويعدد الأطرش الأسباب التي دفعت الليبيين للثورة على النحو التالي:[1]

أولاً : التنكيل بالمعارضين الوطنيين الأحرار في الداخل والخارج:

على مدى ٤٢ عاماً مارس الحكم القذافي الدموي المتخلف أبشع الأساليب القمعية والتنكيل ضد معارضيه السياسيين واستهدف بوجه خاص الشباب الليبي الوطني الحر بالاعتقالات والتعذيب والمطاردة والتهجير، فاستشهد الكثير منهم تحت أجهزة القذافي الدموية وهاجر البعض إلى الخارج لمتابعة المقاومة، فلاحقهم في الخارج لتصفيتهم، واقترفت مجموعة من الجرائم في حق أبناء الشعب الليبي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، نذكر من أشهرها على سبيل المثال وليس الحصر، الإعدامات الجماعية التالية:

- تصفية الضباط الوطنيين الشرفاء تحت التعذيب وفي طليعتهم الشهيد المقدم (عبد الحميد الماجري) ورفاقه عام ١٩٧١ .
- تعليق المتهمين الأبرياء (المخزومي) وغيره على المشانق التي نصبت في ميادين بنغازي عام ١٩٧٣ .
- تصفيه مجموعات من الملازمين الوطنيين الشرفاء في معسكراتهم وبسلاح رفاقهم عام ١٩٧٨.
- التنكيل بقيادات اتحاد الطلبة في أحداث بنغازي وتعليقهم على المشانق في ساحة الجامعة وفي الملاعب الرياضية.. وعرض تلك المشاهد اللاإنسانية على شاشات التلفزيون في شهر رمضان المبارك عام ١٩٨٦ !!! .

١- د.قدري الأطرش، في الذكرى الأولى لثورة التكبير العظيمة، صحيفة الوطن الليبية، عدد ١٦/ ٢/ ٢٠١٢م.

- قتل جميع المناضلين الأبطال القادمين من الحدود التونسية الذين استشهدوا أثناء محاولة اقتحام وكر الطاغية القذافي في قاعدة باب العزيزية عام ١٩٨٤ كما تم اعتقال ذويهم وكل من له صلة بهم وتعريضهم للتنكيل والتعذيب .
- التخلي عن ٤٥٠٠ من الشباب المجندين الذين زج بهم في حربه الارتجالية الفاشلة ضد تشاد عام ١٩٨١ - ١٩٨٩م، وبعد هزيمته في معركة وادي الدوم تخلى عن المجندين وتركهم تائهين في الصحراء الكبرى يقتلهم العطش وتفتك بهم الذئاب.
- تسخير كل الأجهزة القمعية وكلابه المسعورة لملاحقة شباب الجماعة المقاتلة والذين تجمعوا من كل المدن الليبية وتحصنوا في سواحل درنة ونواحيها (سيدي خالد، أم الرزم، وادي الطير) عام ١٩٩٥م، وقاوموا الأجهزة البوليسية المختلفة أكثر من عشر سنوات، واستُشهد أغلبهم.. وعثر على رفاتهم في مقابر مجهولة في (أم الرزم وعين مارة) وبعض المناضلين الذين كتبت لهم النجاة شاركوا في قيادة التشكيلات الثورية المقاتلة التي أطاحت بالحكم القذافي الاستبدادي الفاسد المتخلف .
- تصفية أكثر من ١٢٧٠ معتقلاً من سجناء الضمير من شباب ليبيا الوطنيين الشرفاء المعارضين للحكم القذافي الاستبدادي المتخلف في أبشع جريمة إبادة جماعية عرفت بمذبحة سجن بوسليم في يونيه ١٩٩٦م .

وهذه المذبحة من أبشع جرائم الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ، بعد تعذيب معتقلي سجن الباستيل عام ١٧٨٩ ومذبحة (سيرابرنتشا) البوسنية عام ١٩٩٤م، ومن المؤسف عدم سماع أي احتجاج من المنظمات الحقوقية تستنكر تلك المذبحة الوحشية التي نفذها السفاح المدعو عبد الله السنوسي ورفاقه المعروفون للجميع!!

- اختطاف المعارض الأستاذ منصور رشيد الكيخيا عام ١٩٩٧م من القاهرة بالتآمر والإغراء المالي لأجهزة المخابرات المصرية، ونقله داخل صندوق سيارة المراسم

برفقة الخاطفين المعروفين إلى مطار مرتوبة ..حيث تنتظره طائرة عسكرية لنقله إلى وجهة غير معلومة؟

- إخفاء رجل الدين الشيعي اللبناني موسى الصدر مع رفاقه عام ١٩٧٩م، والادعاء بمغادرتهم إلى إيطاليا.
- التضحية بأكثر من ٤٥٠ طفلا ليبيا بريئا من المرضى الذين حقنوا بالأمصال الملوثة بمرض الإيدز عام ١٩٩٦م، لافتعال أزمة إنسانية دولية.
- تفجير الطائرة الليبية قرب مطار طرابلس وقتل جميع ركابها وعددهم أكثر من ١٦٠ ضحية عام ٩٢ .
- تعامل القوات القمعية بالأسلحة النارية مع المتظاهرين المحتجين أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٦، استنكارا لحادثة الإساءة إلى ذات الرسول الكريم، فقتلوا الشاب الذي تسلق لإنزال علم القنصلية وكذلك رفاقه ولاحقوا المتظاهرين في شوارع بنغازي فقتلوا وأصابوا العشرات منهم .

وذكرى هذه المذبحة اتخذها الشباب الليبي المثقف الوطني بالدعوة على صفحات الفيس بوك إلى تفجير ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ .

ثانيا: امتداد الأعمال الإجرامية إلى ساحات الدول الأجنبية :

استباح الطاغية القذافي نطاق الدول الأجنبية لملاحقة وتصفية المعارضين الليبيين المقيمين لديها، وخلق المتاعب للدول التي استضافتهم بافتعال الأزمات معها.

ومن أمثلة تلك الجرائم ما يلي :

- ملاحقة المعارضين الليبيين الوطنيين الشرفاء في كل الدول التي لجأوا إليها وقد تمكنت أجهزته الاستخباراتية القمعية من تصفية بعضهم في واشنطن وروما ولندن، وفشلت محاولاته في ألمانيا والبلاد الأخرى.

- تفجير الملهى الليلي في برلين حيث قتل بعض المجندين الأمريكيين، الأمر الذي دفع القوات الأمريكية إلى قصف مدينة بنغازي وطرابلس، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا الليبيين (حملة الرئيس ريجن عام ١٩٨٤م).
- تفجير الطائرة الأمريكية القادمة من فرانكفورت فوق قرية لوكيربي الإسكتلندية عام ١٩٨٨م، وقد أسفر الحادث عن مقتل ٢٧٠ شخصاً من الركاب وسكان القرية.
- تفجير الطائرة الفرنسية في سماء النيجر ومقتل جميع ركابها عام ١٩٨٩م.

الأمر الذي دفع كلاً من بريطانيا وأمريكا وفرنسا إلى المطالبة بتسليم المجرمين بقيادة السفاح المدعو عبد الله السنوسي ورفاقه المعروفين للجميع، ولما رفض الطاغية القذافي ذلك تسترا على مسؤوليته الشخصية، استصدرت الدول المذكورة من مجلس الأمن قرارات فرضت حصارا على ليبيا استمر أكثر من عشر سنوات، تسبب في أضرار بالغة للشعب الليبي ولاقتصاد البلاد، ولم ترفع إلا بعد أن تعهد القذافي بتسديد ٢,٧ مليار كتعويضات على أساس ١٠ ملايين لكل ضحية أمريكية.

وطالبت فرنسا بالمعاملة بالمثل قبل موافقتها على قرار مجلس الأمن المذكور برفع تعويضاتها إلى مستوى التعويضات الأمريكية، بموجب حكم صادر من المحكمة الفرنسية.

- إطلاق النيران من مبنى المكتب الشعبي في لندن. على المتظاهرين الليبيين بمناسبة ذكرى مذبحة بوسليم . فأصيب بعض الليبيين وقتلت شرطية بريطانية فساوموا القذافي بعدم إقامة نصب تذكاري للشرطية في الموقع مقابل دفع تعويضات طائلة لم تذكر .

والعجيب أن القتلة الذين أطلقوا النيران أصبحوا أمناء وسفراء في حكومة القذافي، وتكبدت خزينة الشعب الليبي دفع التعويضات عن جرائمهم تنفيذا لمخططات قائدهم المجرم القذافي .

هذه التراكمات من المظالم والجرائم البشعة في الداخل والخارج وإنفاق الأموال الطائلة من الخزينة الليبية للتخلص من المسؤولية عنها.. هي التي أضرت بالاقتصاد الليبي وأساءت إلى سمعة البلاد، وتسببت في الاحتقان العميق لدى المواطنين الشرفاء الذين فجروا الثورة المباركة التي أطاحت بحكم القذافي المنهار.

ثالثاً: نزوات القذافي وأفكاره الطائشة الفجائية:

وتمثل ذلك في:

- إلغاء القوانين وحرق الموسوعات التشريعية والآلات الموسيقية الأجنبية لتخلص الحكم القذافي الاستبدادي من القيود القانونية التي تحول دون تنفيذه لحريات وحقوق المواطنين الشرفاء (إعلان زوارة المسمى بالنقاط عام ١٩٧٣م).
- استبدال المؤسسات الإدارية من جمهورية ما بعد انقلاب ١٩٦٩م إلى جماهيرية يقوم الحكم فيها على أساس لجان شعبية متخلفة وتشكيلات ثورية غوغائية تمثل الحكم الاستبدادي المتخلف (خطاب سبها عام ١٩٧٧م).
- حرق مستندات الملكية العقارية في كل مكاتب السجل العقاري بمبنى المحاكم في مختلف المدن الليبية عام ١٩٨٨م، لحرمان أصحاب الحقوق من ممتلكاتهم الخاصة المقدسة التي حرض الغوغائيين على احتلالها تنفيذا لمقولته التافهة (البيت لساكنه).. الخ ..
- تحريض العمال على الزحف على كافة المصانع الخاصة وتملكها واختيار لجان شعبية لإدارتها وتحويلها إلى منشآت عامة، تنفيذا لمقولة (شركاء لا أجراء)..

غير أن أعضاء اللجان الشعبية المختلفة تنازعوا على سرقتها وتخريبها فأهملوا الإدارة والإنتاج مما أدى ذلك الى إفلاس تلك المؤسسات... وتسريح من كانوا يعملون بها .

- تحريض اللجان الثورية الغوغائية على مداهمة المتاجر الخاصة للمواطنين والاستيلاء عليها وتحويلها إلى حوانيت عامة وخاصة تديرها لجان شعبية، ما لبثوا أن سرقوها

وأفسدوها!.. فعاد الحكم وحولها إلى نظام الخصخصة الذي أجهز عليها نهائيا لمصلحة تشاركيات وهمية كاذبة دمرت اقتصاد البلاد.

صفقات مع شركات أمنية غربية:

في ٣ ديسمبر ٢٠١١م ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، أن موقعاً إلكترونيًّا كشف الخميس (الأول من ديسمبر) أن مراسلات سبعة معارضين ليبيين في المنفى يقيمون في بريطانيا والولايات المتحدة، أخضعت للتجسس عليها في هذين البلدين عبر منظومة اعتراض ورقابة باعتها إلى نظام القذافي شركة فرنسية.

وقد عمل هذا الموقع ويحمل اسم «أوني إف آر»، بالاشتراك مع منظمة ويكيليكس، التي كشفت اليوم الخميس عن حوالى ١١٠٠ وثيقة لشركات صناعية متخصصة في الرقابة على الاتصالات واعتراضها، ومنها شركة أميسيس الفرنسية.

وتؤكد معلومات نشرها الموقع أن شركة أميسيس لم تكتف ببيع هذه المعدات، بل شاركت في تشغيل برامج معلوماتية مع أجهزة الاستخبارات الليبية. ويقول الموقع: إن في حوزة موظفي الشركة لائحة بالأشخاص الذين يخضعون للرقابة.

ويظهر ٤٠ عنوانًا لرسائل إلكترونية يستخدمها معارضون أو متعاطفون مع المعارضة في وثيقة نشرها موقع اوني.اف.ار. وهذه العناوين موجودة في الرسم البياني الترابطي لمعارض ليبي يقيم في بريطانيا، ويراقبه نظام القذافي من بين عشرات آلاف آخرين.

وهذا المعارض، الذي أخضعت مراسلاته الإلكترونية للتجسس، هو محمود الناكوع الكاتب والمفكر (٧٤ عامًا) وأحد الآباء المؤسسين للمعارضة الليبية في المنفى. وهو يعيش في بريطانيا، وعيّن في آب/ أغسطس الماضي سفير ليبيا في لندن.

والأسماء المستعارة أو عناوين الرسائل الإلكترونية لهؤلاء المعارضين الليبيين، وكذلك تلك العائدة لاثنين من الموظفين الأميركيين ومحامٍ بريطاني، تظهر في طريقة استخدام منظومة «إيغل للرقابة الكثيفة» على شبكة الانترنت «على مستوى بلد»، التي أعدها في آذار/ مارس ٢٠٠٩ موظفون في شركة أميسيس.

وردًا على أسئلة وكالة فرانس برس، أشارت شركة أميسيس إلى أن «تعهد السلطات الليبية المشاركة إلى جانب البلدان الغربية في مكافحة الإرهاب الدولي حمل في أواخر ٢٠٠٣ مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر المفروض على هذا البلد».

وأضافت أميسيس «في هذا الإطار أقام عدد كبير من الشركات الفرنسية والأجنبية، ومنها أميسيس، علاقات تجارية مع ليبيا. وفي هذا السياق سلمت اميسيس السلطات الليبية معدات لم تمارس أي رقابة على استخدامها». ورفع الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة شيربا لمكافحة الفساد شكوى في فرنسا على اميسيس. وقد اشترت مجموعة بل في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ شركة أميسيس.

كما تناولت صحيفة «ذي تايمز» البريطانية في عدد ٨ أكتوبر ٢٠١١م الجهود التي تبذلها الحكومات والشركات المختلفة في الدول الغربية من أجل إخفاء المستندات المحرِجة لها في ليبيا.

قالت الصحيفة إن الحكومات والشركات الغربية لا تألو جهدا، وتبذل محاولات يائسة لاستعادة او تدمير المستندات الليبية التي تضعها في مواقف محرجة حيث إنها تفضح الصفقات التي توصلت إليها مع حكومة القذافي التي أطيح بها

وقالت مصادر أمنية في الشرق الأوسط إن وكالات الاستخبارات وشركات أمنية خاصة تسعى إلى ليبيا لتدمير أي أثر يدل على علاقتها مع النظام الليبي السابق. وقد دفع إلى هذا التسارع نحو ليبيا اكتشاف ملفات سرية في مكاتب الحكومة في طرابلس بعد أن سقطت العاصمة الليبية في أيدي القوات المناوئة للقذافي في أواخر آب (أغسطس).

وكشفت المستندات التي عثرت عليها هيئة «هيومان رايتس ووتش» في مكتب رئيس الاستخبارات السابق موسى كوسا في أيلول (سبتمبر) عن مدى التعاون الأمريكي والبريطاني مع حكومة القذافي بعد رفع اسمها من قائمة الدول المارقة وعودتها مرة أخرى إلى مكانتها.

وأكد موظفون في شركة أمن خاصة في الخليج، بشرط عدم الكشف عن هويتهم أو

هوية عملائهم، لصحيفة الـ «تايمز» أنه طُلب منهم استرداد ما يمكنهم العثور عليه في المكاتب الليبية وتدمير الكومبيوترات وأي مواد يمكن أن تدينهم إذا لم يكن بالإمكان سحبها.

وقال أحد مصادر الأمن في الخليج إن «مستندات الاستخبارات التي عُثر عليها في طرابلس جعلت كل طرف يشعر بالفزع. فقد خرجت هذه الشركات على عجل من أمرها، وخلفت الكثير وراءها مما يفضلون ألا يرى النور».

وكان دبلوماسيون وكبار الموظفين الغربيين قد أُجلوا بعد أن بدأ العقيد القذافي حملته لكبت الثورة ضد حكمه الذي دام أكثر من أربعين عاما بعد انتشارها في أنحاء شرق ليبيا في شباط (فبراير).

وجرى استخدام شركات أمن خاصة في ذلك الوقت لضمان خروج موظفيها من البلاد. وتكرر الطلب الآن من هذه الشركات ذاتها للعثور على أي مواد محرجة بقيت بعد خروجهم. وقد توجهت بعض شركات الأمن الى حقول النفط في جنوب ليبيا التي لم تسيطر عليها القوات المناوئة للقذافي، لتنظيف مكاتب شركات النفط الغربية من محتوياتها.

وقال بيتر بوكارت، الذي يعمل مع فريق «هيومان رايتس ووتش» الذي كشف عن المستندات الاستخباراتية في طرابلس، إن الفريق حصل على مواد تكشف عن صفقات بين نظام القذافي وشركات من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب إفريقيا وإسبانيا. ولا يمكن نشر أسماء الشركات المعنية نظرا لأن تلك المستندات لا تزال قيد المراجعة القانونية.

وقال أيضا إن هيئة «هيومان رايتس ووتش» حصلت على مستندات تكشف بالتفصيل عن بيع أنظمة تجسس شاملة إلى حكومة القذافي. وإنها تغطي الخطوط الأرضية والهواتف الجوالة والإنترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية واتصالات الميكروويف.

وتردد أن وحدة «أميسي» التابعة لشركة التقنيات الفرنسية «بول إس إيه» زودت

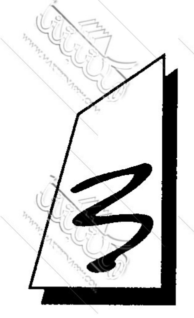
حكومة القذافي بتلك المعدات. وقال «بين أيدينا نشرات الشركة الفرنسية المعنية، حيث تقول: يمكن استهداف الشركات الأخرى عن طريق الاعتراض. ويمكننا اعتراض كل شيء».

وقال أحد المسؤولين في المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس ـ لم يرغب في الكشف عن هويته ـ إن مستندات الإدانة تظل مصدر قلق بالنسبة لعدد من أنصار ليبيا الغربيين وللشركات التي كانت لها علاقات مع نظام القذافي.

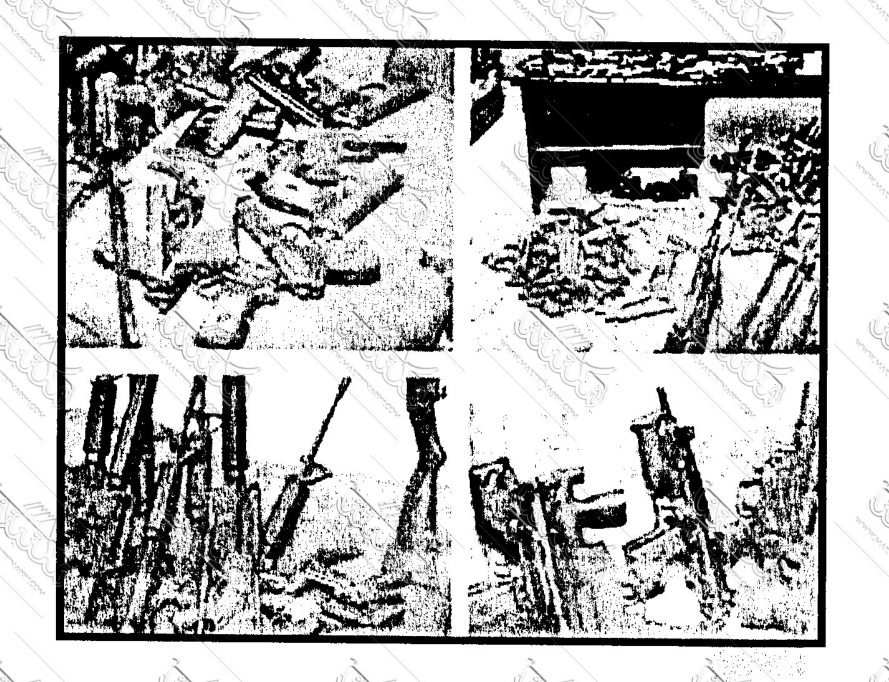
وقال «لديهم جميعا ما يثير القلق في نفوسهم، وقد أمكن الحصول على العديد من المستندات أو إن تلك المستندات قد تسربت. وأنا على ثقة أنهم يحاولون مواصلة التعمية على الأمور». من ناحية أخرى فإن المجلس الوطني الانتقالي يحاول أيضا وضع يده على كل المستندات التي يمكنه الحصول عليها من أرشيفات النظام السابق للمساعدة في الإجراءات القانونية المستقبلية ضد الموالين للقذافي.

غير أن الحكومة الانتقالية تواجه ضغوطا متنامية من دول ائتلاف الـ «ناتو» التي ساندت الانتفاضة بعمليات قصف جوي ودعم عسكري، للكف عن الكشف عن أية مواد محرجة. وقال بوكارت «هناك الكثير من الأوراق المحرجة في أماكن مختلفة، ويتصبب مسؤولون حكوميون وتنفيذيون في شركات مختلفة عرقاً خوفاً مما يمكن أن تكشف عنه الأوراق المسيئة».

«وما نخشاه هو قيام المجلس الوطني الانتقالي والحكومات التي تطالب بعدم الكشف عن تلك المحتويات بحجب أقراص المعلومات الكومبيوترية، كما نشعر بالقلق من أن الكثير من هذه الأمور لن يرى النور رغم أهميته».



القذافي وصفقات السلاح



فجرت وثيقة لموقع (ويكيليكس) بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٠٨ مفاجأة من العيار الثقيل حين ذكرت أن السفيرة الأميركية السابقة في القاهرة «مارغريت سكوبي» وصفت كلا من حسني مبارك ومعمر القذافي ورئيس زيمبابوي روبرت موغابي بأنهم أكبر ثلاثي يتاجر في الأسلحة بالقارة الإفريقية خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية واعتبرت السفيرة في وثيقة سرية حملت رقم ٨ القاهرة ١٧١٦ وأفرج عنها في ٣٠ أغسطس ٢٠١١م، أن الثلاثي مبارك ـ القذافي ـ موغابي عقدوا صفقات سلاح سرية قلبت إفريقيا رأسا على عقب. وأدخلت عدة دول في حروب ونزاعات عرقية وإقليمية، وأن الرئيس المصري كان بمثابة «زعيم الديكتاتوريين في القارة الإفريقية».

وقد عزز من صدق تلك الوثيقة الضجة التي ثارت في أكتوبر ٢٠١١م بعد أن تم العثور على نوعيات من الأسلحة في كل من طرابلس والقاهرة تشير إلى تعاون وثيق كان ساريا بين النظامين السابقين في ليبيا ومصر. وأثيرت هذه القضية على المستويين المحلي والإقليمي والدولي، خاصة بعد أن بدأ الادعاء العام الألماني فتح باب التحقيقات مع شركة ألمانية عثر ثوار ليبيا على أسلحة من إنتاجها، على الرغم من أنها لم تصدر هذا النوع من السلاح إلا لبلد واحد بالمنطقة هو مصر، إضافة إلى عثور مندوبي حكام ليبيا الجدد في سفارة بلادهم لدى مصر على أسلحة مزودة بكواتم صوت في مقر السفارة.

ولم يعرف على وجه الدقة ما إذا كان من بين هذه الأسلحة النوع الذي يجري التحقيق في كيفية وصوله إلى ليبيا عن طريق المدعي العام الألماني، وهو سلاح من صنع شركة «هكلر أوند كوخ» الألمانية من طراز جي ٣٦، عثر عليه قبل نحو ثلاثة أشهر داخل مقر العقيد الليبي الراحل معمر القذافي في طرابلس. وقال محمد فايز جبريل، ممثل المؤتمر الوطني الليبي في مصر، إن الرشاشات الألمانية موجود منها لدى الأجهزة الأمنية المصرية.

ورجحت شركة «هكلر أوند كوخ» الألمانية المنتجة لطراز جي ٣٦، في بيان بثته وكالة الأنباء الألمانية، أن تكون هذه البنادق من طراز جي ٣٦ وصلت إلى ليبيا عن طريق مصر، وقالت أيضا إن القاهرة حصلت على هذه البنادق (أكثر من ٦٠٠ بندقية بالإضافة

إلى ٥٠٠ ألف طلقة ذخيرة) بموجب إذن تصدير في عام ٢٠٠٣.

وأضافت الشركة أن الطريقة التي نقلت بها هذه الأسلحة من مصر إلى ليبيا متروكة للتحقيقات، مشيرة إلى أنها كانت تقدمت ببلاغ ضد مجهول (لم تحدد ضد من) في صيف ٢٠١١م، مشيرة أيضا إلى أن الشركة تحقق حول ما إذا كان أحد أبناء العقيد الليبي قد زار مقر الشركة في عام ٢٠٠٣، في وقت قالت فيه صحيفة «بيلد آم زونتاج» الألمانية إن الساعدي، ابن العقيد الليبي، كان في مدينة أوبرندورف عام ٢٠٠٣، كما أن أخاه سيف الإسلام القذافي زار المدينة بعد ذلك بثلاثة أعوام لإبرام صفقات سلاح.

وأعلن الادعاء العام الألماني (٢٣/ ١٠/ ٢٠١١م) عن فتح باب التحقيقات مع شركة «هكلر أوند كوخ»، حيث أضاف بيان الشركة التي تتخذ من مدينة أوبرندورف بولاية بادن فورتمبرج جنوب غربي ألمانيا أن «الشركة ترحب ببدء الادعاء العام التحقيق في هذه الواقعة»، وأنها «ستتخذ كل الإجراءات القانونية الممكنة بحق أي مسؤول بالشركة يثبت من خلال التحقيقات انتهاكه للقوانين المعمول بها في تصدير السلاح».

ونقلت الوكالة عن كلاوديا كراوت، المدعية العامة بمدينة شتوتجارت قولها: «نحقق مع مسؤولين بالشركة في انتهاك قانون الرقابة على الأسلحة الحربية»، وذلك وفقا لما نقلته عنها مجلة «دير شبيغل» الألمانية الصادرة بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠١١م.

وكانت وزارة الاقتصاد الألمانية قالت إن الحكومة الألمانية لم تعط إذن تصدير لبنادق من طراز جي ٣٦ إلى ليبيا. ونقلت المصادر الإعلامية الألمانية يورجن فيسينج، محامي الشركة، قوله إن أرشيفها لا يتضمن أي إشارات على أن الساعدي زار مقر الشركة، كما أنه لا يوجد في هذا الأرشيف إشارات على توريد بنادق جي ٣٦ إلى ليبيا.

وفي القاهرة، قال مصدر في السفارة الليبية إن السفارة أرسلت أمس مذكرة لوزير الخارجية المصري، محمد كامل عمرو، تضم تفاصيل بكل أنواع الأسلحة التي تم العثور عليها في مقر السفارة في ضاحية الزمالك بالقاهرة.. وأضاف أن السفارة دعت لجنة أمنية مصرية لإجراء فحص للأسلحة وتسلمها بشكل رسمي.

وجاءت هذه المذكرة بعد ساعات من إعلان السفارة الليبية بمصر في بيان لها عن أنه «تم العثور على عدد من الأسلحة المخزنة في السفارة من قبل عناصر النظام الهالك (نظام القذافي) في ليبيا، تشمل مسدسات وبنادق ورشاشات، مزودة بكواتم الصوت، بهدف استخدامها في عمليات اغتيال لمعارضي النظام الموجودين على الأراضي المصرية»..

وتابع البيان أن هذا الاكتشاف يمثل «دليلا جديدا على الطبيعة الإجرامية للنظام السابق، وتعامله مع الدول الأخرى بأسلوب العصابات التي لا تراعي حرمة الأراضي التي تعيش فوقها»..

وأضاف البيان أن السفارة الليبية في القاهرة «تهيب بالسلطات المصرية المساهمة في كشف ما يمكن أن يكون موجودا من مثل هذه الأسلحة لدى المسؤولين السابقين الموجودين على أرض مصر، خاصة ممن كانوا يعملون في السفارة الليبية سابقا، ويتحملون مسؤولية جلب هذه الأسلحة والتحقيق معهم في الموضوع، وإبلاغنا بنتائج هذا التحقيق.. وترجو السفارة ضرورة التحفظ على حركتهم ونشاطهم والقيام بتسليم المطلوب منهم للعدالة الليبية»..

وحول الأسلحة التي تم العثور عليها في السفارة الليبية في القاهرة، دعا محمد فايز جبريل إلى التحقيق في هذه الوقائع، التي قال إنها تشير إلى «فساد، وينبغي فتح تحقيق في البلدين حول هذا الموضوع، خاصة مع المسؤولين السابقين عن السفارة وعن العلاقات المصرية الليبية»، ولكنه استدرك: «لكن لا علم لي بأنواع هذه الأسلحة التي تم العثور عليها في السفارة»، معربا عن اعتقاده بأن الأسلحة الخاصة برجال أمن حماية السفارة تكون دائما معلومة ومسجلة في الخارجية المصرية، «لكن أظن أن ما تم العثور عليه خارج هذا النوع من السلاح».

وأضاف: أن الأسلحة المزودة بكواتم صوت وغيرها ربما كان يجري الإعداد لتسريبها إلى عناصر مصرية لاغتيال المعارضة الليبية في مصر، أو تسليمها لإرهابيين لإحداث فتنة في البلاد، قائلا، فيما يتعلق بالأسلحة الألمانية الأخرى التي عثر عليها في مقر للقذافي في

طرابلس، إنه «بالإمكان القول إنه تم شراؤها من عناصر مصرية متنفذة، أو إن حلقة من حلقات الأمن المصري كانت تتعاون مع القذافي.. لا بد أن تكون هناك لجنة مشتركة بين المجلس الانتقالي الليبي والحكومة المصرية للتحقيق في الأمر، لمعرفة كيف كانت العلاقة بين البلدين في ظل النظامين السابقين.

وأرجأ مسؤول أمني في وزارة الداخلية المصرية التعليق على قضية أسلحة السفارة أو أسلحة جي ٣٦، إلى وقت لاحق. ويقول المراقبون إن قضية أسلحة النظام الليبي السابق أصبحت تؤرق الكثير من الجهات المحلية والإقليمية والدولية. والأمر لا يتعلق بالأسلحة التي عثر عليها في السفارة الليبية بالقاهرة أو في مقر القذافي في طرابلس، ولكنها تخص ملايين من قطع السلاح المبعثرة في الصحراء الليبية الشاسعة، التي أصبحت عرضة للسرقة، خاصة في منطقة الجفرة وجنوب سرت وبني وليد.

وكان مسؤولون في الأمم المتحدة حذروا، غداة مقتل القذافي، من وصول جزء من مخزون السلاح الليبي إلى المتمردين في دارفور، أو عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقال حمزة الشيباني، وهو متحدث باسم اللجنة الإعلامية في مدينة ودان بالجفرة، حيث كان مقر القيادة العسكرية الليبية أيام القذافي، إن مخازن وَدُشُما للأسلحة عرضة للسرقة وغير مؤمنة بشكل جيد، بما في ذلك أسلحة مضادة للطائرات ومدفعية وذخيرة من مختلف الأنواع.

وتحدثت تقارير غربية وأخرى محلية عن قيام مهربين بإدخال سلاح من ليبيا إلى مصر والسودان عبر الحدود، وبينما ضبطت مصر أخيرا مئات الأسلحة المهرَّبة من مخازن الجيش الليبي، منها صواريخ محمولة على الكتف.. قللت القوات المسلحة السودانية من أهمية التحذيرات الأممية بتدفق أسلحة من ليبيا إلى دارفور والنيل الأزرق، واعتبرتها تحليلات تنقصها الشواهد والأدلة، ونقلت وكالة الأنباء المصرية الرسمية عن المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية العقيد الصوارمي خالد سعد قوله في تصريحات صحفية له أمس: «إن ما أثارته التقارير الغربية بتسرب أسلحة إلى السودان ليست معلومات مؤكدة

وتنقصها أدلة واضحة»، معربا عن اعتقاده بأنه في ظل انتشار القوات المسلحة وبسط سيطرتها على الحدود، لن تتدفق أسلحة إلى السودان.

ترسانة الأسلحة:

وفي ٢٨ أكتوبر نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريراً مهمًّا كشف الكثير عن الترسانة العسكرية للقذافي، قالت فيه:

«خلال عقوده الأربعة في السلطة، بنى القذافي ترسانة عسكريّة ضخمة. سُرق قسم منها خلال الاحتجاجات في ليبيا، وبعد سقوط العقيد تحديداً، وبقي القسم الآخر موزعاً من دون حراسة، في وقت كثرت المخاوف من أن يصل إلى السوق السوداء في نهاية المطاف.

وبعد أن أقفلت ليبيا صفحة القذافي، خرج رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ليستعرض بفخر دور بلاده في إسقاط الدكتاتور، ولكن هل كان فخوراً بالـ١٢٠ مليون يورو التي حصلت بلاده عليها سابقاً مقابل الأسلحة التي باعتها للقذافي منذ العام ٢٠٠٥، والتي ساعدته في الحفاظ على نظامه الاستبدادي طيلة هذه الفترة؟

هذه الأسلحة الثقيلة نفسها، الموجودة حالياً في مخابئ تفتقر إلى الصيانة والاهتمام، هي التي استخدمها العقيد لقمع الانتفاضة التي اندلعت ضده. وهذه الأسلحة القاتلة، التي استهدفتها تفجيرات حلف شمال الأطلسي للدفاع عن المدنيين، هي نفسها التي كانت مدعومة من دول الحلف في ما مضى.

أما السبب فهو خليط من عوامل تجتمع فيها الجغرافيا السياسية والجشع والافتقار الكلّي للأخلاق، فضلاً عن غياب ملحوظ للتنظيم والرقابة.

في الواقع، تمتدُّ صفقات الأسلحة، سواء تمّت عبر الحكومات أو وكلاء استخباراتها السريين أو وسطاء أو تجار وممَوِّلين، عبر خيط يبدأ من التجارة الرسميّة والمشروعة وصولاً إلى السوق الرماديّة ثم السوداء المسماة بعالم الظل.

ولكن من الناحية العمليّة، فإن الحدود بين الأسواق الثلاثة المذكورة تبقى حدوداً ضبابيّة، تقارب مرحلة التداخل الواضح. فهذه الأسواق تعتمد، إلى حدّ كبير، على بعضها البعض... أما كواليس هذا العالم، فيكشفها رقم أوردته دراسة صدرت مؤخراً تفيد بأن ٤٠ في المئة هي نسبة ما يشكله فساد هذا القطاع من معدل الفساد العام في مجمل قطاعات التجارة العالميّة.

في هذا الإطار، كان القذافي خلال حياته خير مثال على بشاعة سوق تجارة الأسلحة العالميّة. أما بعد غيابه، فيترك العقيد إرثاً ثقيلاً ومضاعفاً بثلاث مرات في ملف السلاح داخل ليبيا المحرّرة حديثاً. أولاً، في حال لم يسد النظام الديموقراطي سريعاً، وأراد أحد الأطراف الاستئثار بالسلطة فسيجد بين يديه إمدادات غير محدودة من الأسلحة التي تسهّل مهمته. وتجربة العراق وأفغانستان في هذا الإطار راهنة، على اختلاف المعطيات في البلدان الثلاثة، وتظهر كيف يؤدي سقوط الدكتاتور إلى انتشار العنف المسلّح. ثانياً، حتى لو نجحت المعارضة في أن ترسي نظاماً ديموقراطياً، فإن البلاد بحاجة إلى التعامل مع هذه المخزونات الخطيرة. وأخيراً، وليس آخراً، هناك الخوف الأكبر من أن تتسرّب هذه الأسلحة البيولوجية والمتفجرة (بما فيها عشرة أطنان من غاز الخردل و ١٠٠٠ طن من اليورانيوم)، في ظل الفوضى الحاصلة، إلى السوق السوداء. وعليه، يصبح الغرب، المورّد الأساسي لهذه الأسلحة، أول ضحاياها.

في ما مضى، تركت رغبة القذافي المَرَضية في التأثير على مختلف الشؤون الإفريقية ندوباً كثيرة في أنحاء القارة السوداء. بتوفيره التدريب والإمدادات والأسلحة (التي تمّ شراء معظمها من روسيا والغرب)، ساهم القذافي في زيادة منسوب التمرد لدى الجبهة القومية الوطنية في ليبيريا، وباجتياحه للجارة تشاد متسلحاً بترسانته العسكرية، أجّج العقيد الليبي التوتر بين الشمال والجنوب تمهيداً للدخول في معركة طويلة للسيطرة على البلاد.

في تلك الفترة، أدّى تورط ليبيا في سوق الأسلحة إلى انتشار الأخيرة على نطاق واسع، وبات بالإمكان مع حلول العام ١٩٩٠ شراء «كلاشينكوف» في دارفور بمبلغ

زهيد لا يصل إلى ٤٠ دولاراً، وساد شعار « without a Kalash you're trash » أي «من دون كلاشينكوف، أنت قمامة».

ما سبق قد يساعد أولئك الذين يفتشون عن الأسباب التي ساهمت في إبقاء القذافي في السلطة كل هذا الوقت، فهو كان قادراً على شراء الأسلحة بمليارات الدولارات بسهولة فائقة، يغذيها الفائض النفطي الليبي. فمنذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ٢٠٠٠، وحتى في ظل وجود حظر مفروض من الأمم المتحدة على شراء الأسلحة في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣، أنفقت ليبيا حوالى ٣٠ مليار دولار على هذا القطاع. وكان مصدر معظم هذه الأسلحة الاتحاد السوفياتي (ومؤخراً روسيا) بحوالى ٢٢ مليار دولار، ولم تقل أهمية الأسلحة المتطورة المستوردة من الغرب التي ضاعفت من قوة القذافي، إذ تعتبر فرنسا وألمانيا من أكبر الموردين للقذافي في فترات الذروة بـ ٣,٢ مليار دولار و ١,٤ مليار دولار تباعاً.

الكم الهائل الذي تمّ شراؤه من الأسلحة خلال الفترة الماضية عبثي ومخيف. فمن روسيا وحدها، اشترت ليبيا أكثر من ٢٠٠٠ دبابة، و ٢٠٠٠ مدرعة قتالية و٣٥٠ سلاحاً مدفعياً وعشرات السفن والطائرات. ونتيجة للكميات الضخمة التي اشتراها، اضطر القذافي مراراً إلى إبقاء طائراته ودباباته في المخازن.

كل هذا حدث، بينما كانت النزاعات مستعرة بين القذافي والغرب الذي هدّد بعرقلة وصوله إلى أسواق السلاح الدوليّة.

منذ العام ١٩٨٦م، قام القذافي، مندفعاً بالتزامه في نهج مكافحة الاستعمار، بتزويد الجماعات المعادية لأميركا بالدعم العسكري والتمويل والتدريب. وكانت باكورة الأعمال التخريبية أمام مَرْقَص في برلين حيث سقط فيها عدد من الجنود الأميركيين، وهي حادثة دفعت أميركا إلى تطبيق حظر علني على بيع الأسلحة لليبيا من قبل دول الاتحاد الأوروبي. وبعد سنتين وقعت حادثة «لوكربي» الشهيرة، في وقت بدأ يتكشَّف أن القذافي يقوم سرًّا بتطوير أسلحة نووية وكيميائية. وفي العام ١٩٩٢، تلقى القذافي «الصفعة»

الأولى من الأمم المتحدة عندما فرضت عليه حظراً وعقوبات واسعة النطاق..

استمر الحظر حتى العام ٢٠٠٣م، عندما وافق القذافي على دفع التعويضات لأسر ضحايا «لوكربي»، منهياً بذلك حقبة طويلة من الحظر، ولم يعد أحد يتحدث عن انتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان في بلاده أو عن تورطه في الصراعات الإفريقية الأخرى. وبدلاً من ذلك، تمّ احتضانه بسرعة لافتة من قبل رجال الأعمال والسياسيين في أوروبا. وفي العام ٢٠٠٩، أطلق سراح السجين الليبي المتهم في تفجير «لوكربي» عبد الباسط المقراحي في ما اعتبر بمثابة رشوة سياسية لدخول بريطانيا إلى الأسواق الليبية. وبعد فترة وجيزة، وقعت شركة «بريتيش بتروليوم» صفقة بـ٩٠٠ مليون دولار لاستكشاف حقول النفط في ليبيا. وبالطبع، لم يكن رجال النفط وحدهم من استفادوا من هذا الاتفاق، فصانعو الأسلحة، لا سيما في أوروبا، نشطوا في تلك الأسواق.

ولم يكن مفاجئاً، مشهد الكثير من الشخصيات السياسية التي هُرِعَتْ لاستكشاف السوق الليبية. الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، على سبيل المثال، طار إلى ليبيا للترويج للصادرات والأعمال الفرنسية، في وقت أعلنت روسيا في العام ٢٠١٠ عن إبرامها صفقة أسلحة بـ٨, ١ مليار دولار بما فيها الدبابات والطائرات المقاتلة وشبكات الدفاع الجوي.

حجم الصفقة الروسية المذكورة يشبه الصفقات التي أُبرمت مع الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩م. في تلك الفترة، تخطت صادرات الاتحاد من السلاح إلى ليبيا ٨٣٤ مليون دولار. كانت إيطاليا جزءاً أساسيًّا منها بما يزيد عن ٢٦٧ مليون دولار بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وفيها ١١٠ ملايين دولار طائرات هليكوبتر استخدمت في الانتفاضة الأخيرة بشكل أساسي للهجوم على الثوار. وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بـ٢١٠ ملايين دولار، وبريطانيا بـ ١١٩ مليون دولار.

في النهاية، تؤكد هذه المعطيات أنه لا بدّ أن يقترن الفرح بزوال القذافي بقليل من البراجماتية. فترسانة ليبيا العسكرية لا يستهان بها وقد تشكّل إغراءً للعديد من الأطراف

التي تطمح للاستيلاء على السلطة مجدداً. هذه المخاوف يعززها ما نقلته صحيفة «الواشنطن بوست» الأميركية في وقت سابق عن تهريب كميات هائلة من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ، والتي يمكن أن تقع في أيدي متطرفين وجماعات إرهابيّة.

معدات متهالكة بملايين الدولارات

ورغم الإنفاق الضخم على شراء الأسلحة، فقد نشر موقع (العربية نت) تقريراً في ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ عن حالة ترسانة الأسلحة التي خلفها القذافي بعد مقتله، جاء فيه:

«تروي الترسانة العسكرية الضخمة التي تراكمت طيلة ٤٢ عاماً من حكم معمر القذافي في ليبيا، والتي تعتبر الأهم في إفريقيا على الأرجح؛ حكاية جيشه غير الكفء الذي يستخدم عتاداً تجاوزه الزمن، ويرسخ الأمر برمته جنون العظمة لدى القذافي، نقلاً عن تقرير لوكالة «فرانس برس».

وأوضح كريم بيطار من المعهد الفرنسي للأبحاث الدولية والاستراتيجية «إيفريس»، أن «هذه الترسانة الضخمة» التي تشكل خطراً كبيراً على استقرار كل المنطقة «تشكلت في جزء منها من أجل الحرب الإفريقية التي امتدت ثلاثين سنة بين ليبيا وتشاد والسودان بين ١٩٦٣ و١٩٩٣».

والقذافي، الذي وصل إلى السلطة في ١٩٦٩، كان «يحلم بفرض نفسه زعيماً على القارة الإفريقية»، كشف بوضوح السباق إلى التسلح، بحسب الخبير الذي أشار إلى «تجاوز الحدود وجنون العظمة لدى قائد الثورة».

وسمحت مليارات الدولارات التي نجمت من مبيعات النفط آنذاك بشراء كثيف للأسلحة: طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت، ودبابات بالآلاف، وصواريخ بالستية وذخائر بكميات خيالية.

ويعود تاريخ المعدات المتواجدة في القواعد العسكرية الليبية التي لا تحصى، إلى تلك الحقبة بصورة رئيسية. ففي مطار هون (جنوب)، في واحة جفرة، تهترئ طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت، وطائرات ميغ-٢٥، وقاذفات توبوليف تي في-٢٢ مصنعة في

الاتحاد السوفياتي في الستينيات، إلى جانب طائرات ترانسال الفرنسية ذات المحركين.

ولن تقلع هذه الطائرات مجدداً؛ فقد أصبحت هياكلها مفتتة، والمحركات أكلها الصدأ وتلفت حجرات القيادة بفعل الأشعة ما فوق البنفسجية.

وقال مقاتل في النظام الجديد يقوم بحراسة المكان «لم يعمد الحلف الأطلسي حتى إلى قصفها، إن كل هذه الطائرات لم تعد تقلع منذ سنوات».

وإلى القرب من هناك توجد قاعدة مدرعات روسية قصفها الحلف الأطلسي، وهي ليست في وضع مغاير: فدبابات «تي ٥٥» القديمة، وآليات نقل الجنود «بي أم بي-١»، أكلها الصدأ، وهي لم تتحرك في غالبيتها على ما يبدو منذ زمن طويل.

والأمر نفسه قائم في مستودع لمدرعات من حجم مماثل في زليتن قرب طرابلس. وضحك مقاتل يقود دبابة «تي ٥٥» قائلاً: «إن دبابتي تحترق عندما ترتفع حرارة المحرك بشكل كبير».

عقوبات دولية

وبعد الطفرة التي حصلت في السبعينات، تناقصت الأموال المخصصة للصيانة في الثمانينات، عندما انتكست تجربة اشتراكية القذافي- اقتصاد موجه ورقابة صارمة على الأسعار- بسبب انهيار سعر النفط الذي يشكل المصدر الأساسي للعائدات في البلاد.

وعلى الرغم من رفع العقوبات في نهاية ٢٠٠٣، بقيت التجهيزات الجديدة نادرة وتمثلت في بضع دبابات تي-٩٠ الروسية الصنع وصواريخ روسية وفرنسية.

وعزا كريم بيطار «هزيمة هذا الجيش الفائق التجهيز في غضون بضعة أشهر إلى تضافر مجموعة عوامل. ميدانيًّا، يتمتع الجيش الليبي بمئات آلاف الأطنان من الذخائر القديمة، التي مكنته من صد ثوار غير مجهزين. لكن الضربات الجوية للحلف الأطلسي هي التي عالجت «تفاوت القوى»، كما أوضح الخبير.

وتحدث أيضاً عن «ضعف الكادر العسكري، لأن جنون العظمة لدى القذافي أدى

إلى إبعاد أكثر الضباط كفاءة والاعتماد على المقربين تارة، وعلى المرتزقة تارة أخرى».

وفي مصراتة (٢١٥ كلم شرق طرابلس)، يتحدث الضابط السابق بشير الناري عن «الفساد وعدم الكفاءة» في الجيش الليبي. وكان يعمل في مركز اتصالات سري موجود في ملجأ مضاد للإشعاعات الذرية، لم يعد سوى حفرة إثر قصف حلف الأطلسي.

ويقول الضابط: «لقد أبلغت هيئة الأركان قبل سنوات أن الذي قام بتشييد المبنى قلل من استخدام مواد البناء، ولكن لم يصدر أي رد فعل» على ذلك. وأضاف: «كانت هناك تسربات للمياه عندما تمطر. تتخيلون، المطر في ملجأ مضاد للإشعاعات الذرية».

4

علاقات فساد مع رؤساء دول



مع برلسكوني وعلاقة خاصة جدا

في منتصف مارس ٢٠١١م قال سيف الإسلام القذافي في مقابلة مع شبكة يورو نيوز إن بلاده مولت الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي... هكذا وبدون خجل يعترف الوريث الليبي السابق أن نظام أبيه كان يقدم الرشاوى لزعماء الغرب، وليتهم فعلوا من أجل المصالح الليبية في فرنسا، بل من أجل بقاء النظام الليبي، وهو ما يتجلى في حديث ابن القذافي عن تلك الرشوة في معرض استنكاره أن تكون فرنسا أول الدول الأوربية اعترافاً بالمجلس الانتقالي الليبي.

جاءت هذه الواقعة لتعطي دليلاً ملموساً جديداً على الرشاوى التي اعتاد القذافي أن يقدمها لزعماء الغرب ومؤسساته من أجل ضمان بقائه في السلطة، وعندما تم الإعلان رسميا عن أن نظام معمر القذافي سوف يدفع ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار كتعويض لأسر ضحايا طائرة لوكيربي المدنية التي أسقطتها مخابرات القذافي... فقد كان القذافي يسعى من هذه الصفقة إلى إنقاذ رقبته ونظام حكمه بعد أن وجد نظام صدام حسين رئيس العراق الذي تم إعدامه – فيما بعد- بكل ما فيه من قوة أصبح – آنذاك- على كف عفريت .

من الشهود على رشاوى القذافي، السيد عبد الرحمن، وهو سفير سابق لليبيا بالنمسا، أودع بالسجن السري للأمن الخارجي، منذ أن رفع الحصار الكلي عن ليبيا، وذنب هذا الرجل أنه كان على علم بكل الرشاوى التي كان القذافي يقدمها طيلة مدة الحصار.

يقول عبد الرحمن إنه وخلال مهامه الدبلوماسية بالنمسا كان يطلب منه البحث عن كل ما من شأنه أن يسهل للقذافي تقديم الرشاوى في أوروبا، وإنه قام بذلك، أنه كان شاهداً على تقديم رشاوى أخرى تمثلت في أموال وصفقات مشبوهة إلى جهات ذات وزن أو بالأحرى لوبيات ساعدت في رفع الحصار عن ليبيا. لكن لم يكن السيد السفير يتوقع أن القذافي سوف يزج به في السجن السري ويحرمه حتى من لقاء أسرته فور رفع الحصار..

وفي حوار مع صحيفة «الحياة» اللندنية نشرته حلقات في منتصف يوليو ٢٠١١م، قال وزير الخارجية الليبي السابق، عبد الرحمن شلقم، إن التنسيق بين أجهزة الأمن الليبية والتونسية كان كاملاً إلى درجة دفعت العقيد معمر القذافي إلى إقرار راتب شهري للرئيس زين العابدين بن علي.

وأشار إلى أن القذافي قدم دعماً للرئيس حسني مبارك، واشترى له طائرة ودعمه بكل الطرق، ووصف المدير السابق للاستخبارات المصرية اللواء عمر سليمان بأنه كان "رجل ليبيا في مصر".

وكشف أن الاستخبارات المصرية نقلت وزير الخارجية الليبي السابق المعارض منصور الكيخيا سراً من القاهرة إلى ليبيا، حيث لقي مصيره هناك، بينما اشترى القذافي المقدم عمر المحيشي من المغرب بـ٢٠٠ مليون دولار وذبحه كالخروف.

برلسكوني رفيق الفساد[١]:

صداقة حميمة وعلاقة متميزة جمعت القذافي برئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، وكانت صحيفة جارديان البريطانية تحدثت عام ٢٠٠٩ عن مصالح تجارية بين الرجلين، حيث تمتلك شركة «لافتي تريد» الليبية، والتي تسيطر عليها الشركة القابضة «لا فيكو» العائدة لعائلة القذافي، نحو ١٠٪ من أسهم شركة الإنتاج السينمائي «كوينتا كومونيكيشن»، فيما تملك «فيني فيست» القابضة المملوكة لعائلة برلسكوني نحو ٢٢٪ من أسهم ذات الشركة.

كما أشارت الصحيفة إلى أن كلًّا من شركة «كوينتا كومونيكيشن» وإمبراطورية الإعلام المرئي «ميدياسيت» التي أسسها برلسكوني، تمتلك ٢٥٪ من أسهم قناة فضائية شهيرة في المغرب العربي، الأمر الذي أثار انتقادات حادة وجهت لبرلسكوني حيث مكن القذافي، من نافذة إعلامية مفتوحة على الشعب الليبي الأمر الذي سيؤثر على مصداقيتها تجاه ما تطرحه في الشأن الليبي.

١- انظر : موقع الجزيرة نت، الرابط http://www.aljazeera.net/news/pages/7835f1e0-5d4f-428e-97e2-975816fa970b

واعتبر مراقبون أن الاتفاقية التي وقعت بين ليبيا وإيطاليا في ٢٠٠٩م، وما قدمه برلسكوني من اعتذارات عن استعمار إيطالي دام نحو أربعة عقود، يخفي وراءه نشاطات تجارية مكثفة وعلاقات أعمال.

وأشار تقرير لراديو وتلفزيون «بلومبيرغ» نشر صيف العام الماضي، إلى أن الاتفاقية التي وقعها الطرفان تتضمن تنفيذ إيطاليا لمشاريع بقيمة خمسة مليارات يورو لبناء طرق في مختلف أنحاء ليبيا، وهو ما يتطلب التعاقد مع شركات إيطالية، ويقود إلى ضخ المزيد من الاستثمارات الليبية إلى إيطاليا.

وأوضح التقرير أنه ومنذ توقيع الاتفاقية ازدادت حصة ليبيا في أكبر البنوك في إيطاليا «يوني كريديت إس بي آي»، بما يزيد عن ٢٪، لتبلغ في صيف عام ٢٠١٠ نحو ٧٪.

كما لفت المصدر إلى أن العلاقات التجارية بين البلدين ازدادت نشاطاً بعد توقيع الاتفاقية بينهما، حيث وجه القذافي غالبية استثماراته (٩٠٪) إلى الضفة المقابلة، لتعد الشراكة الليبية الأكبر في إيطاليا على المستوى التجاري.

وفي سياق متصل أشار التقرير إلى أن صندوق الطاقة الليبي يمتلك ثاني أكبر حصة في الشركة الإيطالية للنفط والغاز «إيني»، التي تمتلك أكبر مخزون من النفط الخام الإفريقي، وهي تحصل على نحو ١٤٪ من إنتاجها من ليبيا.

وأكد المصدر أن العلاقات التجارية بين ليبيا وإيطاليا لا تتوقف عند قطاع الإنشاءات والنفط والقطاع المصرفي، حيث تنفرد إيطاليا بنحو ٢٠٪ من حجم الواردات إلى ليبيا، وفقاً للمعهد الوطني للتجارة الخارجية في روما.

وأثارت الصداقة التي تجمع بين القذافي وبرلسكوني حفيظة بعض الحقوقيين، فيما دعت منظمة العفو الدولية في وقت سابق رئيس الوزراء الإيطالي إلى أن يجعل «حقوق الإنسان» المحور الرئيس لهذه العلاقة.

ويرى محلل سياسي ليبي أن القذافي وبرلسكوني جمعت بينهما صداقة جيدة منذ تولي الأخير منصب رئيس وزراء إيطاليا.

واعتبر الدكتور منصور الكيخيا -وهو أستاذ مشارك في العلوم السياسية من جامعة تكساس سان أنتونيو الأميركية- أن القذافي يعتبر أكبر المستثمرين في الأعمال التي يمتلكها برلسكوني.

من ناحية أخرى أكد الدكتور الكخيا -وهو معارض ليبي- أن ليبيا باتت بعد توقيع الاتفاقية، عين أوروبا على السواحل الإفريقية، فهي تقوم بمراقبة المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا.

ولم تقتصر العلاقة بين القذافي على المصالح المالية، ففي خضم الثورة الليبية، ظهرت الفتاة المغربية (روبي) في مارس ٢٠١١م، وهي الفتاة المغربية القاصر التي اتهم برلسكوني بإقامة علاقة جنسية معها، وحكت أنها كانت تحضر سهرات ماجنة تمارس فيها طقوس جنس جماعي، اسمها «بونجا بونجا»، مضيفة أن معمر القذافي هو من علَّم تلك الطقوس لبرلسكوني.

وأوضحت الفتاة وهي من أصول مغربية واسمها «كريمة محروق»، وتعرف باسم «روبي»، حسب ما نقلته عنها صحيفة «صن» البريطانية، أنها شاركت في بعض طقوس «بونجا بونجا» التي كانت تحضرها فتيات عديدات رفقة رئيس الوزراء الإيطالي، مضيفة أن هذا الأخير أخبرها أن القذافي هو من أطلعه عليها وعلّمها له.

وقالت «روبي المغربية» إن السهرات التي كان يقيمها رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني في بيته، مقتبسة عن حفلات مشابهة كان يقيمها الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي تحت عنوان حريم الـ «بونجا بونجا»، مضيفة «أخبرني برلسكوني أن البونجا بونجا هي عبارة عن حفل يضم مجموعة نساء يقمن بطقوس جنسية للعقيد».

علاقة خاصة بتوني بلير:

وفي ١٤ أكتوبر ٢٠١١م نشرت صحيفة البيان وثائق تكشف عما بات يوصف بربيع العلاقة بين الحكومة البريطانية السابقة بزعامة توني بلير وبين نظام العقيد معمّر القذافي ونجله سيف الإسلام، والتي يعود تاريخها إلى العام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، حيث تظهر تلك

الوثائق كلمات الإعجاب والإطراء بين بلير والقذافي.

وبحسب نصوص الترجمة الموجودة في الوثيقة المؤرخة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٦ فإن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق يتبادل فيها عبارات التهاني بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية، ويضيف بلير في هذه الوثائق إنه لمن دواعي سروره أن يلتقي بالعقيد القذافي في السنة المقبلة ومن أجل المحافظة على أواصر العلاقة بينهما وبين الشعبين الليبي والبريطاني ويختم بلير الرسالة ويذيلها بعبارة «المخلص لك دوما.. توني».

أما الوثيقة الثانية والمؤرخة بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٧، فتظهر رد مكتب رئيس الوزراء في ١٠ داوننج ستريت على رسالة سابقة أرسلها سيف الإسلام القذافي في أمر يتعلق بأطروحة الدكتوراه التي قدمها إلى الجامعة في بريطانيا، ومن الواضح فإن منصوص الوثيقة يظهر رد بلير بالأطروحة المقدمة من قبل سيف الإسلام إلى لجنة الأطاريح الجامعية، وموقعة أيضاً من قبل مدير المكتب الإعلامي لمكتب رئيس الوزراء البريطاني نايجل شوانيوارد.

أما الوثيقة الثالثة والمؤرخة في ٢٥ من يوليو ٢٠٠٧ والمرسلة من قبل بلير إلى القذافي فمحتواها يقول إن الحكومة البريطانية تسعى حثيثا إلى تنمية العلاقات الثنائية بين لندن وطرابلس على كافة المستويات وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل الاستخباراتي والأمني وفي مكافحة الإرهاب وتأسيس علاقة استخبارية مثالية بغية وقف التطرف والإرهاب العالمي، وتظهر طلبا من بلير للقذافي ضرورة تفعيل تلك العلاقة الاستخبارية بأسرع وقت بغية المضي بها. ويقول بلير في هذه الوثيقة انه من الأفضل للبلدين المضي في توقيع معاهدة دفاع مشترك لحماية مصالحهما، وأن ذلك يجب أن يكون من الأولويات.

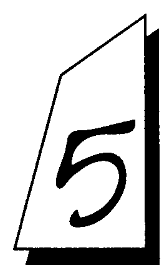
ويستطرد بلير في رسالته إلى القذافي بالحديث حول مجالات الاستثمار في بريطانيا وبالعكس. ويقول إن ليبيا «مشكورة في زيادة رأسمالها في الاستثمارات في بريطانيا وهو أمر أنعش الاقتصاد بشكل ممتاز وانه لأمر مثالي» أن تشهد العلاقات الاقتصادية دفعة

أكثر خصوصا فيما يتعلق بالمجال النفطي والاستثماري للشركات البريطانية.

وإلى جانب الوثائق الثلاث السابقة فإن الوثيقة المؤرخة بتاريخ ٢٦ من سبتمبر ٢٠٠٧ تكشف عن رغبة بريطانيا في الإسراع بتفعيل اتفاقية الدفاع الاستراتيجي مع العقيد القذافي والموقعة من قبل العقيد البغدادي المحمودي ورغبة بريطانيا في بيع صفقة سلاح ومنظومة دفاع صاروخية أرض جو من طراز«MBDA Jernas» وعلى ما يبدو من الرسالة فإن هناك إلحاحا بريطانيا لدفع ليبيا للقبول بتسريع إجراءات شراء صفقة نظام الدفاع الجوي.

أما فيما يتعلق بشركة بريتش بتروليوم (BP) النفطية فإن بلير يوعد الليبيين بانه «لم يبق» إلا القليل من الوقت لتحصل الشركة النفطية على موافقة البرلمان والحكومة من أجل القدوم إلى ليبيا للبدء بمشاريعها ومن أجل تعزيز التعاون المشترك على الصعيد الاقتصادي والتجاري.

كل هذه الوثائق تكشف عن حجم العلاقة بين القذافي وبلير وهي تكشف ولو بشكل قليل أن بريطانيا كانت تستخدم نظام العقيد القذافي من أجل تمشية مصالحها الاقتصادية وبيع قطع السلاح البريطاني وهو أمر نتج عنه تخليها عن قضية الضحايا فيما يتعلق بتفجير لوكربي والإفراج عن عبدالباسط المقراحي المتهم الأول في التفجير، وغض الطرف عما يتحدث عنه البعض من انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت ترتكب بحق المعارضين الليبيين.



الإنفاقُ على حُلْمِ «الزعامةِ»



القذافي بين زعماء القبائل الإفريقية بعد أن نصب نفسه ملكاً لهم

ظل حلم «الزعامة» العربية والإنسانية يراود القذافي، ويجذبه طوال الأربعين سنة التي حكم فيها ليبيا، وقبلها بالطبع، فما قيامه بانقلابه العسكري في سبتمبر ١٩٦٩م إلا خطوة خطاها نحو ذلك الحلم، وفي سبيل تحقيق ذلك الأمل المراوغ، أنفق القذافي مليارات الدولارات لشراء الولاءات والنفوذ داخل ليبيا وخارجها، وهي أموال كانت كفيلة بإطعام فقراء الأرض جميعا، أو على الأقل القضاء على الفقر في ليبيا!!..

في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر سعى القذافي لتثبيت مكانته لدى عبدالناصر بالمساعدات العسكرية التي قدمها، وتحديداً بشرائه قاذفات الطائرات التي احتاجتها مصر في التجهز لمعركة الثأر مع الكيان الصهيوني.

وفي عهد السادات تكفل القذافي بشراء الزوارق المطاطية التي استخدمها الجنود المصريون في عبور قناة السويس، ورغم أن تلك المساعدات جاءت في إطار واجب التضامن العربي، ورغم أن الرجل قد تبرع بها دون أن يطلبها المصريون، فلم يخلُ ذلك الواجب من نوازع الزعامة والبحث عن دور قومي للقذافي الزعيم الطارئ على الساحة العربية آنذاك..

وحين اختلف القذافي مع السادات، بعد حرب أكتوبر، ومع الملك المغربي الحسن الثاني، والرئيس السوداني جعفر النميري في السبعينيات، فقد كان النزاع على «الزعامة» جزءاً من الخلاف وباعثاً من بواعثه، وفي إطار هذا يمكن فهم العداء الذي يكنه القذافي للمملكة العربية السعودية، وملكها الحالي، الذي حاول القذافي اغتياله في عام ٢٠٠٤م، حين كان وليًّا للعهد، كما يمكن فهم تصرفات القذافي في القمم والاجتماعات العربية، وتقلباته في علاقاته بباقي الحكام العرب..

وكان «حُلم الزعامة» دافعاً للقذافي للتدخل في النزاعات والحروب الإقليمية، ولدعم المنظمات الثورية والإرهابية حول العالم، وذلك على النحو التالي:

التدخل في النزاعات والحروب الإقليمية:

كان لثراء ليبيا النفطي دور في ترسيخ أسس ديكتاتورية القذافي ونزعته المحمومة نحو

الزعامة وإغراءات السلطة، وكان القذافي دوماً يتطلع لتوسيع نفوذه وتمديد آفاق زعامته وحاول تقديم نفسه كزعيم سياسي أممي ومفكر وفيلسوف ينظِّر لحل مشكلات البشرية كلها، ومكنته عائدات النفط الضخمة من شراء النفوذ حيث مد يد العون في إطار ما عرف في تاريخ ليبيا القذافي بـ(الدبلوماسية الثورية) إلى حركات التمرد في آسيا وإفريقيا والوطن العربي، ودعم الحركات الانفصالية والإرهابية وضد أفراد ومؤسسات لنشر نظريات (الكتاب الأخضر) أو (الطريق الثالث) الذي يخرج أزمات العالم من براثن الليبرالية والاشتراكية وقصورهما النظري والعملي.

ومن نماذج الصراعات التي تدخل فيها القذافي وأنفق فيها من الخزانة الليبية:

الحرب الأهلية اللبنانية

أثناء الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥م، ساند القذافي القُوى والأحزاب الناصرية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي العربي، وتحولت علاقته بهم لاحقا إلى علاقة بجميع الأحزاب السياسية التي شكلت ما سمي خلال مرحلة الحرب الأهلية «الحركة الوطنية اللبنانية»، وعددا من الفصائل الفلسطينية وبعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى التي لم تدخل في الإطار التنظيمي للحركة الوطنية اللبنانية.[١]

وقدم القذافي لجميع تلك القوى الكثير من الدعم المالي والسياسي من جهة، والتدريب والتسليح من جهة أخرى حيث إن الكثير من تلك الأحزاب والقوى السياسية، أرسلت عناصرها لتتلقى التدريبات في ليبيا، وصولا إلى إرسال خبراء عسكريين ليبيين للإشراف على بعض المعارك التي وقعت خلال مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية، ولجوء عدد من تلك الأحزاب والفصائل إلى عملية رد الجميل لذلك النظام، عندما أرسلت وخلال حربه مع تشاد في الثمانينات، أعدادا من المقاتلين للمشاركة إلى جانب الجيش الليبي في تلك الحرب تحت عناوين قومية وفي الوقت الذي كانت تستهدف في الحقيقة الحصول على الدعم المالي فقط.

١ - انظر : ركان الفقيه، سقوط نظام «العقيد» الليبي أخرج العلاقة مع لبنان من نفق صعب ، موقع إيلاف الإلكتروني.

امتدت علاقة القذافي بلبنان لتشمل مئات المثقفين اللبنانيين والتي كان أحد أهم أطرها معهد الإنماء العربي، ودفع مبالغ شبه خيالية تحت عنوان البحث العلمي، وتقديم الدعم المالي للعديد من الصحف والمجلات ومنها جريدة «الكفاح العربي» ومجلة «الشاهد» التي استمرت بالصدور حتى مرحلة قريبة ومتأخرة.

كما كانت الكثير من العقود والصفقات التجارية، الشكل الآخر للعلاقة وتقديم الحصص لبعض اللبنانيين في قطاع الأعمال داخل ليبيا. وكان الوجود الليبي في لبنان جزءا من التنافس على النفوذ فيه بين الدول العربية، وكل ذلك تحت العنوان القومي العربي، وكانت أشكال التدخل تتبدل وفقا للتحالفات السياسية.

سيطر الطابع النفعي والحصول على الدعم المالي على علاقة بعض السياسيين والمثقفين اللبنانيين بالنظام الليبي، وهو ما برز من خلال تنظير عدد كبير منهم في أهمية «الكتاب الأخضر» الذي أصدره القذافي وصوره ذلك البعض بأنه «القرآن الجديد»، وكانت العلاقة في حقيقتها بالقذافي، باعتباره جملا محملا بالأموال، تدل على أن التأثير الفعلي للنظام الليبي على تطور الأحداث في لبنان كان محدودا مقارنة بالدور السوري، أو أدوار بعض الدول العربية الأخرى.

ويشير مسؤول الإعلام المركزي لحركة أمل طلال حاطوم إلى أن نظام القذافي لم يكن يوما إلى جانب لبنان، بل اعتمد سياسة الابتزاز لفرض غاياته الخاصة والذاتية من خلال استغلال العناوين القومية والإسلامية والقضية الفلسطينية. ويضيف «وقد اختطف الإمام الصدر بسبب الحراك الذي كان يقوم به من أجل وقف الحرب الأهلية في لبنان، والتأسيس لمرحلة استقرار البلاد، ودوره في إطلاق «المقاومة» ضد إسرائيل بعيدا عن الاصطفافات الطائفية، وبسبب فكره المنفتح والداعي إلى التجديد».

القذافي أفسد بعض اللبنانيين وأفسدوه، وخصوصا بفعل العلاقة المالية التي كانت تربطهم به من سياسيين وإعلاميين ومثقفين والذين كانوا ينتظرون في فندق الشاطئ أسابيع من اجل الحصول على المبالغ المالية التي كان يقدمها لهم، وهو ما جعل للرئيس

الليبي مواقع نفوذ داخل جميع القوى السياسية اللبنانية، والذين غالبا ما كان يخضعهم لاختبارات في مضمون «الكتاب الأخضر»، ولكنه لم يتمكن من بناء حضور سياسي حقيقي لأن ذلك كان يجب أن يتم تحت مظلة السوريين ... ومن مصر للمغرب لموريتانيا لأيرلندا لليابان وكينيا تعددت مغامرات القذافي، ومؤامرته، ورشاواه

غزو تشاد:

في ٦ يناير ١٩٨١م استغل القذافي ظروف الحرب الأهلية في تشاد، وأعلن فجأة عن قيام وحدة اندماجية بين ليبيا وتشاد، وهو ما أثار حفيظة وغضب الدول الإفريقية وفرنسا، فقد اعتبرت أغلب هذه الدول، أن إعلان الوحدة بين البلدين، من طرف واحد، وبهذا الأسلوب، وفي هذه الظروف التي كانت تمر بها تشاد، هو في حقيقته محاولة من جانب ليبيا للاستيلاء على تشاد.

في تلك الأثناء، كان القذافي قد انتهك اتفاق كانو الأول، الذي عقد في مدينة كانو بنيجيريا في الفترة من ٧ ـ ١٦ مارس ١٩٧٩م، وذلك بمنحه مساعدات وتسليح إلى (أصيل أحمد) قائد «جيش البركان» (والعربي الأصل)، مما أتاح لجيش البركان التقدم نحو الجنوب. وعلى أثر ذلك طالب (كوكني واداي)ـ أحد أطراف الصراع الأهلي التشادي ـ بخروج القوات الليبية من تشاد، وبالفعل قام بعقد مؤتمر صحفي وأعلن فيه ذلك، وبالفعل قامت القوات المسلحة الليبية بالخروج، وكان الخروج بصورة مفاجئة وسريعة وقد تم في خلال أسبوع، مما خلق فراغا عسكريا استغله «حسين حبري» ـ طرف آخر في الصراع الذي كانت قواته موجودة على الحدود التشادية -السودانية، فزحف بقواته على العاصمة «أنجامينا» في ٧ يونيو من عام ١٩٨٢م، واحتلها، وخرج (واداي) من العاصمة وأصبح «حبري» رئيسا لتشاد.

ونظرا لخوف القذافي من نظام (حبري) فقد تصالح مع (واداي) ومنحه القوات والأسلحة ليعود للسلطة، وذلك دون غطاء أو اتفاق دولي، وخوفا من الإدانة الدولية أنكر القذافي بأن لديه قواتاً في تشاد، وعندما أرسلت الأمم المتحدة مندوبين إلى تشاد

للتأكد من صحة تدخل القوات الليبية في الصراع فيها، قام النظام السياسي بتشكيل ما سمي- باللواء الأسمر- حيث استبدلوا جميع الليبيين ذوي البشرة البيضاء بذوي البشرة السوداء حتى انتهت مدة المراقبة. وفي أعقاب ذلك أخذت قوات (واداي) في الزحف جنوباً، بدعم عسكري ليبي، حتى سقطت في أيديها مدينة فيالارجو الإستراتيجية. وتم تقسيم البلد الي قسمين: الشمالي بقيادة (واداي) وجنوب خط العرض ١٦ بقيادة حبري، وبقي الوضع على هذا حتى عام ١٩٨٦م، فبعد فشل محاولة القذافي اغتيال (واداي) ـ للمرة الثانية ـ في طرابلس الغرب، وإصابة الأخير بجروح بالغة ومقتل اثنين من حراسه، طالب (واداي) قواته الانضمام إلى قوات حبري، الذي دخل في حرب مباشرة مع ليبيا لتحرير الشمال من القوات الليبيّة المحتلة، واستطاع تحرير كل أراضي تشاد، ودخل الأراضي الليبية واستولى على قاعدة السارة، وأسر الآلاف من قوات القذافي!!

وبهذه الهزيمة الكبيرة اضطر القذافي للاعتراف بحكومة حبري وأعلن عن رغبته في تسويَة خلافاته مع الحكومة المركزيّة في أنجامينا، وعبر وساطات إفريقية تمّ اللقاء بين القذافي وحسين حبري في « باماكو» عاصمة جمهوريّة مالي. وتمّ إعادة العلاقات بين البلدين في٣/ ١٩٨٨م بعد سلسلة الهزائم والنكسات العسكريّة التي منيت بها قوات القذافي العسكريّة. وتم رفع قضية قطاع أوزو إلى محكمة دولية، وأصدرت محكمة العدل الدولية في فبراير ١٩٩٤م قرارها بشأن قضية أوزو، وجاء القرار في صالح تشاد.

ولكن القذافي لم يكفَّ عن مساندة المعارضين لـ(حبري)، وفي نوفمبر ١٩٩٠م نجحت «الحركة الوطنية للإنقاذ» انطلاقاً من الأراضي السودانية وبأسلحة ليبية من الهجوم على أنجامينا، وعندما حاول (حبري) الاستعانة بفرنسا في صد الهجوم رفضت فرنسا مساعدته، فسقط نظامه في ٣٠ نوفمبر، وتولى (إدريس دبي) الحكم في الأول من ديسمبر ١٩٩٠م، وتلقى دعماً مكثفاً من فرنسا وليبيا والسودان. وفى أواسط التسعينيات بدأ الوضع يستقر نسبيًّا إلى عام ١٩٩٦ حين أصبح (دبى) أول رئيس تشادى مُنتخب. ولكن بعد عامين بدأ التمرد في صفوف الجيش فى الشمال بقيادة وزير الدفاع السابق في عهد الرئيس المخلوع حسين حبرى الجنرال يوسف توقومى، وتدخلت ليبيا وتمكنت

من إبرام اتفاق بين الطرفين عام ٢٠٠٢ ولكن الاتفاق أخفق في إيقاف الحرب إلى أن جاء عام ٢٠٠٣ عندما انفجر الوضع في إقليم دارفور السوداني الجار، وأدى لنزوح مئات الآلاف من الهاربين من الحرب والدمار إلى الحدود حيث انضموا إلى اللاجئين التشاديين الهاربين أيضا من الحرب والعنف، وتبادلت السودان وتشاد الاتهامات بدعم الثوار على حدود بلديهما وتفاقم النزاع مما أدى إلى قطع العلاقات بينهما عام ٢٠٠٦ إلى أن تم توقيع اتفاقية سلام بينهما في يناير ٢٠١٠م.

ظلت علاقة أدريس دبى الرئيس التشادى بالقذافي حميمة وشخصية. لذلك كان النظام الليبى يدعم النظام التشادى بالمعدات العسكرية والأسلحة والذخائر التى ساعدت الرئيس دبى فى قمع انقلاب الثوار الفاشل في فبراير ٢٠٠٨م، كما لعب القذافي دوراً مهمًّا فى إرساء دعائم السلام بين الرئيس دبى والحركات المسلحة التشادية ولاسيما بين السودان وتشاد.

دعم حركة البوليساريو:

ساهم القذافي في دعم جبهة البوليساريو المطالبة بانفصال منطقة الساقية الحمراء عن المغرب وموريتانيا، وكان الفقيه البصري (المعارض المغربي الذي أقام بليبيا لسنوات) وراء لقاء مصطفى الوالي، أحد مؤسسي جبهة البوليساريو بالقذافي. ففي مطلع عام ١٩٧٣م التقى الوالي مع رئيس المخابرات الليبية آنذاك الرائد عبد المنعم الهوني، والتقى القذافي بمصطفى الوالي، في الفترة نفسها، وكان القذافي نادى خلال زيارته لنواديبو الموريتانية سنة ١٩٧٢ بـ «تحرير الساقية الحمراء» وعبر عن رغبته في دعم الناشطين الصحراويين لإنشاء جبهة لهذا الغرض، وكان أول من بعث الأسلحة إلى البوليساريو، فكان أول كلاشينكوف وصل إلى مسلحي البوليساريو كان من ليبيا!!

وبعد مساهمة القذافي في تأسيس البوليساريو، أعلن الملك الحسن الثاني عام ١٩٧٥م عن تنظيم المسيرة الخضراء. وقد عزا الملك الراحل حقد القذافي عليه إلى أن الأخير كان قد أرسل رسالة للملك طالباً المشاركة في المسيرة فرفض الملك، موضحا أنه خلال

سنوات التوتر بين البلدين كان كل واحد منهما يتجاهل الآخر، مضيفا في كتابه «ذاكرة ملك» : «أعتقد أنني لم أكن وراء القطيعة أو سببا فيها».

وفي مؤتمر صحفي بباريس في يناير ١٩٨٢ قال الحسن الثاني «ليبيا لا تزال المتواطئ الرئيسي ورقم واحد مع البوليساريو، فلولا أموال ليبيا لما كان البوليساريو، ولولا صواريخ سام الليبية لما تمكن البوليساريو من الوقوف على رجليه».

دعم متمردي دارفور:

كانت دارفور بالنسبة للقذافي حقل تجارب لأوهامه التي تنتابه في إطار سعيه الدءوب نحو الزعامة، فالرجل كان يقدم نفسه على أنه «المفكر الأممي» و«زعيم الحكام العرب» و«ملك ملوك إفريقيا» و«زعيم الأشراف عبر العالم» و«إمام المسلمين»، وكان للتجاور والتداخل بين مجتمعات دارفور وليبيا والهجرات المكثفة نحوها بعد اكتشاف النفط فيها، أن شجّع ذلك أعداداً ضخمة من أبناء دارفور على التأثر بأفكار ومعتقدات القذافي، سواء في المرحلة التي تبنى فيها الاتجاهات العروبية والقومية، وحاول أن يحل محل جمال عبدالناصر في زعامة العالم العربي، وسرقة التراث الناصري الذي خلّفه وتجييره لصالحه.

ولكن الظروف التي تلت النكسة في العام ١٩٦٧م، وانكسار المشروع الناصري وبروز طبقات سياسية جديدة في الوطن العربي أحدثت قطيعة كلية مع المشروع القومي العربي، ووجد القذافي نفسه عاجزاً عن التأثير القومي العميق مما اضطره إلى التوجه صوب إفريقيا للبحث عن ميدان جديد لإتباع هوسه بالزعامة، وطفق يبذل الأموال الطائلة في شراء الولاءات من قبل رؤساء الدول والحكومات وزعماء القبائل والطوائف، حتى غدا أكبر داعم اقتصادي لكثير من الدول الإفريقية. ولما كان الغرب يتخوف من تهور القذافي ودبلوماسيته الثورية كان من الطبيعي أن يصطدم الطرفان القذافي والغرب على الأرض الإفريقية، وأثمرت جهود القذافي في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير ١٩٩٥م، والذي مهد لتأسيس الإتحاد الإفريقي (بدل منظمة الوحدة الإفريقية) في مارس ٢٠٠١م.

ومثلما باءت مساعيه نحو الوحدة العربية بزعامته بالفشل، أيضاً محاولته في تأسيس وحدة إفريقية وولايات إفريقية متحدة باءت بالفشل، ورغم ذلك فقد وجدت أفكاره طريقها إلى دارفور حيث كان قد مد الصلات مع القبائل العربية في تشاد والسودان لتأسيس تجمع عربي، ثم لاحقاً احتضن الحركات المتمردة في دارفور خاصة بعد أن ظهر العديد من عناصر اللجان الثورية المتأثرين بأفكار (الكتاب الأخضر) للقذافي ضمن قيادات هذه الحركات، وراوده الأمل في أن تتمكن هذه الحركات وحلفاؤه من بلوغ السلطة. وعلى الرغم من ضعف المؤشرات والدلائل نحو ذلك فضَّل القذافي دعم هذه الحركات، وتوفير ممرات آمنة لها لإيصال المساعدات والمؤن على أن يحتفظ بعلاقات جيدة بالحكومة السودانية، حيث ذكرت بعض التقارير أن جمعية القذافي العالمية للمنظمات الخيرية التي كان يديرها سيف الإسلام القذافي، وكانت تنشط عبر العالم في الأزمات الإنسانية وتمثل واجهة النظام الليبي وأداة من أدوات سياسته الخارجية، ظلت تلك المنظمة وطوال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م تقدم المساعدات للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون وفي أحيان كثيرة دون علم الحكومة السودانية.

دعم حركات التحرر والمنظمات الإرهابية:

قال الدكتور محمد يوسف المقريف رئيس ديوان المحاسبة الأسبق وسفير ليبيا في الهند: إن الرائد عبد السلام جلود أورد في خطاب ألقاه بمدينة سرت خلال ما عُرف بعيد الوفاء الذي أقيم في الذكرى العشرين للانقلاب أنّ النظام أنفق منذ قيام الانقلاب وحتى ذلك التاريخ ما نسبته ٢٢٪ من عائدات ليبيا النفطية (أي نحو ٤٤ مليار دولار) على تمويل ودعم ومساندة حركة الثورة العالمية وحركات التحرّر..

جاء ذلك في إحدى الحلقات التي كتبها عن النظام الليبي الذي يتزعمه القذافي.. وقد أضاف في تلك الحلقة أنّ القذافي لم يكن سعيداً بإنفاق هذا المبلغ فقط على حركات التحرّر .. لقد بدا هذا المبلغ الضخم زهيداً في نظره .. فقال وبالحرف الواحد خلال اللقاء الذي أجرته معه إذاعة لندن (البي. بي . سي. البريطانية) خلال الذكرى نفسها،

ونشرته صحيفة «الزحف الأخضر» الرسمية في عددها الصادر يوم ١٩٨٩/٩/٢٥، ما نصُّه:

«إنّنا نتأسّف لأنّنا لم ننفق ثروتنا كما ينبغي.. كان يجب أن ننفق حتى على حساب الصناعة والزراعة الليبية.. على حركات التحرّر في العالم... إنّني متأسّف جداً لأنّني لم أنفق المليارات على حركات التحرّر.. وهذا خطأ.. إذ كان يجب أن ننفق ثروتنا على هذه الحركات حتى يهزم الاستعمار والصهيونية في كلّ مكان ..»

وفي هذا السياق أقام القذافي علاقات ـ مدفوعة الأجر ـ بإرهابيين عالميين، مثل الإرهابي الفنزويلي كارلوس، كما ساند الحزب الجمهوري الأيرلندي، والجيش الأحمر الياباني ومنظمة إيتا والباسك الانفصالية ومنظمة الألوية الحمراء، إضافة إلى جيش تحرير الشعب التركي، ومنظمة العمل المباشر الفرنسية!!

في مقال له بمناسبة الذكرى الأولى للثورة الليبية على القذافي، يورد -د.قدري الأطرش نماذج لما فعله القذافي من أجل «الزعامة»، ومن ذلك[1] :

- دعوته لبعض الرؤساء الأفارقة والانتهازيين ليتوجوه ملك ملوك إفريقيا وسلطان سلاطينها.
- تكليف الشركات الأجنبية بنصب لوحات معدنية تثبت في أحياء كل المدن الليبية تعكس مختلف صورته الشخصية بشكل متحرك ومضيء!
- ظهوره في اليوم الواحد عدة مرات بجلاليب حريرية غريبة، زاهية الألوان وكأنه إمبراطور إفريقيا الوسطى(بوكاسا).
- إنفاقه الملايين على طباعة كتابه الأخضر وترجمته إلى عشرات اللغات .. وإيجار أكبر فنادق العواصم الكبرى ليعقد فيها أشباه المثقفين الانتهازيين الندوات لمناقشة المقولات التافهة الواردة في الكتيب الأخضر مثل :

١ـ د.قدري الأطرش، في الذكرى الأولى لثورة التكبير العظيمة، صحيفة الوطن الليبية، عدد ٢٠١٢/٢/١٦م.

- البيت لساكنه .
- ومن ينتج شيئا يستهلكه.
- الدجاجة تبيض والديك لا يبيض....إلخ.
- حضوره الشاذ والمزعج في القمم العربية والمؤتمرات الإفريقية محاطا بحراسة نسائية مسلحة داخل قاعات الاجتماعات دون أن يعلم أحد بموعد وصوله أو مغادرته.
- نصب خيمته المزركشة في العواصم التي زارها بها في ذلك بغداد، وحديقة قصر عابدين في القاهرة وحديقة روما وبون ... إلخ، وأحياناً يصحب معه النياق محاكاة للمهاتما(غاندي) الذي كان يصحب معه عنزته!.
- بعد احتكاره للموارد الليبية التي أنعم الله بها على الشعب الليبي الذي عانى من الفاقة والحرمان، وبعد تملكه لترسانة عسكرية روسية رهيبة، وتجنيده للعديد من كتائب المرتزقة القتلة... دخل الملازم المختل المغرور في مرحلة جنون العظمة فشرع في عمليات التنكيل والقتل والتصفية لكل من يعارضه، الأمر الذي دفعه إلى ارتكاب الجرائم الجماعية المذكورة وتبديد الأموال الليبية في شراء ذمم المسؤولين والسياسيين المرتزقة، للتغطية على مسؤوليته الشخصية عن تلك المذابح. وفي نهاية المطاف دفعه جنون العظمة إلى التطاول على الشعب الليبي بوصفه بالجرذان !!. ثم تحديه للثوار الأبطال بظهوره من نافذة وكره في قاعدة العزيزية في ملابس (جنكيز خان) ليقول لهم (من أنتم ..من أنتم)، فكانت آخر كلماته التي فجرت بركان غضب المقاتلين الثوار فتدافعوا للقضاء عليه، ودكوا قواعد حكمه من الأجهزة القمعية المتخلفة واللجان الشعبية الفاسدة وطووا سجل تاريخه الأسود الدموي المتخلف وخلصوا البلاد من جنونه وترهاته وخزعبلاته .
- دعم الجيش الأيرلندي المنشق بالأسلحة والأموال عام ٨٤، وفي السنوات الأخيرة تفاوض على دفع تعويضات عن مسؤوليته في ذلك الصراع؟.
- التدخل في الصراع في الفلبين بدعم جماعة (أبو سياف) بالأسلحة والأموال .

- التدخل في الصراع التشادي بين قادته (حبري،ودبي)..؟
- التدخل في الصراع الدائر في نيكاراجوا بين (أوتيجا) وعصابات (الكونترا) .
- التدخل في شؤون السودان بدعم (جارنج) في حربه لانفصال الجنوب عن شمال السودان، وكذلك تحريض ودعم القائد الانفصالي (إبراهيم الخليل) قائد المليشيات في دارفور في حربه على حكومة الخرطوم ..
- وتحريض حكومة (البشير) على القضاء على الحركات الانفصالية؟
- التحريض على الانقلابات في موريتانيا بالمال والسلاح ..وآخرها انقلاب الجنرال (ولد عبد العزيز) على الرئيس (ولد معاوية) .
- زج البلاد في مغامرات وحدوية ارتجالية وحروب طائشة فاشلة:
- انهيار الاتحاد الثلاثي مع مصر و سوريا.
- تفكك الوحدة مع تونس.
- تخريب الاتحاد المغاربي.
- إلغاء منظمة الوحدة الإفريقية واستبدالها بالاتحاد الإفريقي الذي كان يحلم برئاسته بدعوة بعض الرؤساء المرتزقة لتتويجه ملك ملوك إفريقيا وسلطان سلاطينها.
- شن الحرب على مصر انتقاما من الرئيس (السادات) الذي وضعه في حجمه الطبيعي عام ١٩٧٧م.
- خاض الحروب الفاشلة مع تشاد وأوغندا.
- إنفاق مئات المليارات من أموال الشعب الليبي في معدات نووية خطرة، (مصنع الرابطة) سلمه في النهاية بالكامل إلى أمريكا مقابل استمراره في الحكم وعدم ملاحقته.

كل هذه المغامرات الارتجالية والحروب الفاشلة أضرت بشباب ليبيا وبددت مواردها المالية وشوهت سمعة البلاد على المستوى الدولي، لمجرد نزوات شخصية والبحث عن زعامة كاذبة. فكان ذلك من الأسباب التي عمقت الاحتقان الشعبي وقود الثورة المباركة.

إنفاقه على المثقفين العرب:

حسبما ذكرت صحيفة (الخبر) الجزائرية، في عدد١٣/ ٣/ ٢٠١١م، فقد نشر «المركز الأوروبي لدراسات وأبحاث الشرق الأدنى» ومقره في لندن، قائمة أولى بأسماء عدد من الكتاب العرب والصحفيين العرب والأجانب الذين تلقوا مبالغ مالية من العقيد معمر القذافي. ومن بين الأسماء التي وردت هناك المفكر الفرنسي جيل كيبيل المتخصص في الإسلام السياسي، وكذلك المناضلة اللبنانية والأسيرة في سجون الاحتلال سهى بشارة، وغيرهما كثير.

نقلت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عن نشرة خاصة لـ«المركز الأوروبي لدراسات وأبحاث الشرق الأدنى» في لندن، الدفعة الأولى من قوائم ما سماه «مرتزقة القذافي» من المثقفين العرب والأجانب. وأشارت النشرة إلى أن هؤلاء استفادوا ماليا من نظام القذافي مرة واحدة على الأقل، وتضمنت القائمة الأولى أكثر من ٤٠ اسما من عدد من الدول العربية والأوروبية، بينهم حوالي النصف من الكتاب والأكاديميين، فضلا عن مؤسسات «بحثية» وصحفية في مناطق مختلفة من العالم العربي.

ومن أبرز الأسماء التي أوردتها القائمة، نجد اسم المناضلة اللبنانية سهى بشارة، التي قضت عشر سنوات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتم إطلاق سراحها في منتصف التسعينيات، وهي أيضا من بين الأسماء التي تقاضت مبلغا ماليا من العقيد، ومن المعروف أن الأسرى العرب الذين يخرجون من سجون الاحتلال الإسرائيلي يتلقون مساعدات خاصة، بسبب وضعيتهم.

اتصلت «الخبر» بالسيدة سهى بشارة وكان لها هذا الرد: «على الصعيد الشخصي أعتبر بأن القائمة التي نشرها المركز الأوروبي لدراسات وأبحاث الشرق الأدنى بـاسم (مرتزقة معمر) لا تستحق حتى التعليق المباشر من قِبلي! ولكن كونك سألتني فإليك الجواب: عام ٢٠٠٠ حصلنا سهى بشارة، جوزيف كي زيربو، إيفو موراليس إيما حركة ١٢ ديسمبر والمركز الأوروبي للعالم الثالث على جائزة من جمعية (معمر القذافي لحقوق

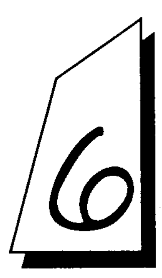
الإنسان) والتي يرأسها أحمد بن بله، حصلنا على هذه الجائزة المالية والتي قدرها ٥٠٠٠٠ دولار تقديرا لكفاحنا الوطني ولنضالنا من أجل الحرية والمساواة». وأضافت: «على الصعيد الشخصي كنت وما زلت فخورة بحصولي على هذه الجائزة والتي بالنسبة لي كانت ولا تزال ترمز إلى دعم الشعب الليبي لنضالنا في وجه العدو الإسرائيلي».

من جانب آخر، نجد المفكر الفرنسي والمعروف باهتمامه بالقضايا الإسلامية، جيل كيبيل، الذي نال شهرته من خلال كتابه الأول «الفرعون والنبي» عقب مقتل الرئيس المصري أنور السادات، ونال بعدها مصداقية كبيرة، حيث تناول الجماعات الإسلامية المصرية وصراعها مع الحكم المصري، وكان كيبيل قد تردد عدة مرات على الجزائر، حيث قدم محاضرات عن الجماعات الإسلامية الجزائرية، وقد حضر إلى الجزائر بناء على دعوات رسمية.

جيل كيبيل أثار الكثير من الدهشة من وجود اسمه بين قائمة الأشخاص الذين تقاضوا مكافآت مالية، مرة واحدة على الأقل، وهو الذي يتقاضى عشرة آلاف دولار على كل محاضرة من محاضراته، ولكن يبدو أن وجود اسمه يعني أنه قدم الكثير من النصائح إلى نظام العقيد القذافي وعن كيفية محاربة الإسلاميين.

كما نجد اسم رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية، طلال سلمان، الذي اعترف منذ زمن طويل، أنه أسس جريدته بناء على عطايا مالية من العقيد القذافي.

ونجد أسماء أخرى معروفة في العالم العربي، مثل الصحفي المصري مصطفى بكري، الذي يرأس تحرير صحيفة «الأسبوع العربي»، وهو معروف بعدائه للنظام المصري السابق، كما أن صحيفته تنشر بشكل يومي مقالات ساخنة ضد أطراف من نظام مبارك.



جماهيرية الفقر والبطالة



صورة لأحد بيوت الفقراء في ليبيا

علي رمضان شنيبيش مدير إدارة البحوث والإحصاء في مصرف ليبيا المركزي، يحلل مشكلة الفقر والبطالة في ليبيا في عهد القذافي قائلاً إن معمر القذافي كان يتعلل بأن زيادة الرواتب ستزيد الأسعار، فبقيت الرواتب جامدة منذ ١٩٨٢م، بل تناقصت لاحقا بفعل أزمة النفط في الثمانينيات، حين اتخذت إجراءات لخفض الرواتب والعلاوات[١].

وقد ساق شنيبيش جملة من الأسباب وراء تجويع الشعب الليبي، منها أن المشاريع التنموية كانت فاشلة لأنها ارتجالية وتفتقر إلى الدراسات، وعلى رأس هذه المشاريع التي أنفق عليها الملايين مجمع بتروكيماويات في رأس لانوف، ومصنع الحديد والصلب الذي لا ينتج سوى قضبان للبناء، في حين أن فرصه الإنتاجية كبيرة، وهو ما أيده فيه محمد الحماد رئيس قسم الاقتصاد بجامعة طرابلس.

وحسب دراسة «إطار برنامج التنمية الصناعية»، فإن قيمة تكاليف المشاريع الصناعية في الداخل والخارج -التي كانت تأتي عبر التكليف وليس العطاءات- بلغت نحو ٤٢ مليار دولار على مدى أربعين عاما الماضية، وكان معظمها غير مجد كما قال مدير إدارة الدراسات والاقتصادية بمركز البحوث الصناعية في ليبيا عبد السلام الرقيعي. ومن الأسباب كذلك توظيف عائدات النفط التي كانت تبلغ خلال السنوات الأخيرة ما بين ٣٠ و٤٠ مليار دولار سنويا، في الخارج بفائدة زهيدة لا تتجاوز ٥ , ٠٪، أكثرها في بريطانيا.

ويضيف شنيبيش أن إغداق الأموال على بعض الشخصيات والندوات وبعض الدول في إفريقيا وغيرها وكذلك على المؤتمرات الشكلية، بالإضافة إلى صرف نحو خمسة ملايين في كل زيارة يقوم بها القذافي إلى الخارج، كل ذلك ساهم في إهدار الأموال الليبية. أما الإنفاق على السلاح فكان يكبد البلاد المليارات رغم أن الميزانية السنوية المعلنة لا تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار.

١- نستند هنا لتحقيق منشور على موقع «الجزيرة للدراسات الإستراتيجية»..

وبحجة تخفيض الإنفاق كان القذافي يصدر أوامره بتسريح الموظفين، فقد أصدر قرارا قبل أعوام بإعفاء نحو ٢٠٠ ألف موظف.

من جانبه لخص الأستاذ المشارك في جامعة طرابلس قريرة زرقون نصر عوامل تفشي الفقر في ليبيا بجملة واحدة «جوع كلبك يتبعك».

وعلق محمود فطيسي رئيس الجمعية العمومية للمجموعة الوطنية الاستشارية على الفقر قائلا، إن القذافي حول الليبيين إلى شحاتين على أبواب الحكومة خاصة عندما أنشأ الأسواق الحكومية. وكان يحظر حتى تشغيل المتاجر الصغيرة، إلى أن غدت البطالة تعادل ٣٠٪ ونسبة الفقراء تزيد عن ٤٠٪ حسب تقديرات المجلس الوطني الانتقالي بليبيا.

في الوقت نفسه أكدت دراسة قام بإعدادها الباحث الليبي الدكتور عبد الغفار المنفى- أستاذ في علوم الإحصاء بجامعة بنغازي- أن من معوقات تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الليبيين خلال حقبة حكم القذافي- الفساد والبطالة- والتي تعتبر من أهم أسباب اندلاع ثورة ١٧ فبراير .

وأضافت الدراسة أن تدني مستوى العدالة الاجتماعية في ليبيا وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزٍ يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزات نسبية أو وظائف، وعدم وجود دستور لليبيا ينظم العمل السياسي، وانتشارالفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي- كلها عوامل إضافية مؤثرة في قيام الثورة.

وأكدت الدراسة أن من أسباب اندلاع الثورة أيضا ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن وعدم تمكن الشخص من الدفاع عن نفسه

وقدرة النظام على أن يبقيه فى السجن بدون محاكمة، إلى جانب سجن شخصيات معارضة للنظام ونشطاء سياسيين شباب بدون محاكمة وعدم الكشف عن مصيرهم ووجود مراكز احتجاز سرية وغير موثوق بها وغير قانونية.

وفي مقال له على موقع «المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية» يعتبر الكاتب عبد المنصف البوري

انتشار ظاهرة الفقر في ليبيا يعد تتويجا للفشل المتواصل لسياسات وممارسات «نظام» القذافي، وأيضا تأكيداً على عجز هذا «النظام» في تحقيق أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية.

ويقول محللاً هذه الظاهرة:

«وهذه الظاهرة كما نراها اليوم في ليبيا، توضح بما لا يدعو مجال للشك، العلاقة الجدلية بين الفساد والفقر، فكلما زاد الفساد والنهب والسلب ازداد عدد الفقراء.

وقد يستغرب البعض كيف يمكن أن يزداد عدد الفقراء والمحتاجين، في دولة غنية يتراوح عدد سكانها بين الخمسة والستة ملايين نسمة، ودخلها النفطي وصل في بعض السنوات إلى نحو ستين مليار دولار أو أكثر، ومع ذلك عجزت السلطة الحاكمة في هذا البلد، من أن توفر لمواطنيها مستوى معيشي مقبول إنسانيا؛ فقد أثقلت الظروف الاقتصادية المتغيرة وارتفاع الأسعار كاهل الشعب الليبي، ومع ذلك يصر الذين يحكمون باسم «الشعب» على عدم إلغاء القانون رقم (١٥) الخاص بتجميد الزيادة في المرتبات والمهايا، ولا يجدون غضاضة في أن ينهبوا ويسرقوا من المال العام.

إن المعاناة المعيشية لأعداد كبيرة من الليبيين قد ولدت لديهم أزمة نفسية، بعد أن وجدوا أنفسهم أفرادا وعائلات وأسراً صغيرة وكبيرة، لا يقدرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية من طعام وسكن ورعاية صحية.

الفقر في ليبيا.. لم يقتصر على شريحة اجتماعية واحدة، ولا فئة عمرية واحدة ولا

منطقة أو مدينة أو قرية جغرافية واحدة، ولا حتى حي سكني واحد، الفقر شمل شرائح اجتماعية متعددة، وإن كان بدرجات متفاوتة، وشمل كذلك الرجال والنساء، كما شمل فئات عمرية مختلفة من الشيوخ والعجائز والشباب والأطفال.

قد لا يصدق أحد أنه في «جماهيرية القذافي السعيدة» أن المئات بل الآلاف من الليبيين عائلات وأسر، يعيشون في عشش في المصايف وفي بيوت من الصفيح والأكواخ، ومباني خشبية لا تقي برد الشتاء ولا حر الصيف؛ بل المأساة أن بعض العائلات والأسر تعيش في منارات بحرية مهجورة، و البعض الآخر يعيشون في «تريلات» كانت مخصصة من قبل بعض الشركات لتربية الدواجن فيها، والأسوأ من ذلك أن بعض الأسر والعائلات تعيش في حاويات حديدية كانت مخصصة للبضائع، والأخرى تعيش في أنابيب غير صالحة للاستعمال، كانت مخصصة «للنهر الصناعي» أو المجاري.

وفي أحياء الفقراء هذه لا توجد مياه نقية ولا دورات مياه و لا مجارٍ ولا شوارع، ولا شيء يدل على أن سكان هذه الأحياء هم من البشر، ولهم حقوق كغيرهم.

ظاهرة الفقر.. هي دليل على غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة في ليبيا، وهي أيضا دليل على أن هناك فئة واحدة هي التي استفادت من ثروة النفط، وهي الفئة التي بيدها مقاليد السلطة والحكم.

هل من المعقول أن تتجه أموال وثروة الشعب الليبي إلى الخارج؟ لتقوم بالتعمير والبناء والتنمية، في الدول العربية المجاورة وغير المجاورة وفي إفريقيا، حيث تبنى المساكن وتشيد المدارس والمستشفيات والملاعب، و رياض الأطفال ودور الحضانة والحدائق، بينما أعداد كبيرة من أبناء الشعب الليبي، يعيشون تحت خط الفقر بعشرات المرات، ولا يجدون السكن ولا العمل ولا العناية الصحية وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية.

هل من المعقول أن يتم استثمار المليارات من الأموال الليبية في الخارج؟ بينما عشرات الآلاف من المواطنين شباب وشابات في حالة بطالة، لا يجدون عملاً، ولا حاضر ولا مستقبل لهم.

هل من المقبول أن يتم ضخ المليارات من ثروة الشعب الليبي خارج ليبيا؟ بينما يعاني الموظفون والعاملون من تدني الرواتب والأجور، التي لا تسمح لهم بمستوى معيشي إنساني.

في «جماهيرية القذافي السعيدة» ثمة فئة تسيطر وتحكم، ولكنها لا تحس ولا تهتم ولا تتفاعل، لأنها فقدت إحساسها واهتمامها وتفاعلها مع شعبها، وفوق ذلك هذه الفئة فقدت ضميرها وانتماءها للوطن بل إنها فقدت إنسانيتها كذلك.

هذه الفئة تعيش في دائرة الأنانية الضيقة، ولا تفكر سوى بشعاراتها الرنانة، وأكاذيبها المستمرة وشهواتها الطائشة.»..

سكان الأكواخ:

وفي ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٥ كتبت جريدة «القدس العربي» عن ظاهرة الفقر في ليبيا :

«لم تعد ظاهرة التسول في ليبيا حكرا على الوافدين من بعض دول الجوار الذين ضاقت بهم سبل العيش في بلدانهم فاتجهوا إليها بحثا عن عمل أو مهنة للتكسب.

مثل هذا الأمر قد يبدو غريبا في بلد نفطي. لكنه يصبح مفهوما عندما نعلم أنه منذ اتجاه ليبيا إلى تحرير اقتصادها حدث ارتفاع كبير لتكاليف المعيشة بسبب غلاء الأسعار في بلد ظلت فيه أجور ورواتب المستخدمين جامدة لا تتزحزح منذ قرابة ربع قرن. ظاهرة التسول هذه باتت مشهدا عاديا. ولم تعد تثير استغراب الليبيين كثيرا، مثلما كان واقع الحال! قبل عقدين أو ثلاثة.

ولم يعد مستغربا اليوم أن تجد امرأة أو عجوزا أو شيخا أو رجلا أو حتى شابا يقف أمام مسجد أو مستشفى و سوق عام يمد يده طالبا العون والمساعدة، لأسباب

ومبررات مختلفة بعضها تعكس حالة أب تراكمت عليه الديون من كل حدب وصوب فأثقلت كاهله، وبعضها يروي قصة موظف لم يستلم مرتبه منذ شهور طويلة فتقطعت به السبل، وأخرى تحكي قصة أرملة رحل عنها الزوج وترك خلفه أطفالا صغارا.

استحقاقات التحول

يعتقد كثيرون أن سياسات تحويل الاقتصاد التي يقودها رئيس الوزراء الليبي الدكتور شكري غانم من القطاع العام إلى القطاع الخاص ألزمت المواطن أن يتحمل جملة من الاستحقاقات الجديدة لملاءمة هذا التحول وعبئا ثقيلا على كاهله المثقل في الأصل.

وعلى رأس قرارات التحول الاقتصادي رفع الدعم الحكومي عن سلع التموين الأساسية كالزيت والطماطم والسكر والطحين (الدقيق) ورفع أسعار الكهرباء والماء والوقود بجميع أشكاله.

ومن القرارات التي ستزيد من أعباء المواطنين كما يري عدد من المراقبين قرار حل معظم الشركات والمؤسسات العامة التي ظلت مصدر رزق لعشرات الآلاف من الموظفين في وقت كانت الدولة تحظر فيه جميع أنواع النشاط الفردي. وسيؤدي حل المؤسسات العامة إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

ويبرر رئيس الوزراء غانم هذه السياسات بالقول إن الخزانة العامة أصبحت عاجزة عن تسديد مرتبات ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف موظف بينهم ٤٠٠ ألف فقط في مجال التعليم. كما باتت الخزانة العامة عاجزة تماما عن توفير أي فرص عمل جديدة للأعداد الكبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل.

ويعمل حوالي ٦٠٪ من مجموع العاملين الليبيين في مؤسسات وشركات الدولة. المبررات التي تطرحها الحكومة لتحويل الاقتصاد لم تقنع كثيرا من المحللين ولا الشارع الليبي، الذي بات يعرف أن بلاده تنتج ما يقرب من مليوني برميل نفط يوميا، وأن أسعار

النفط تشهد ارتفاعا غير مسبوق! توفر منه الخزينة العامة مليارات الدولارات سنويا. ففائض النفط بلغ حسب قول الزعيم الليبي معمر القذافي ٧ مليارات لعام ٢٠٠٥.

فضيحة الأكواخ..!!

ظاهرة الفقر بلغت حدًّا لم يعد التكتم عليه يجدي السلطات الليبية التي وجدت نفسها مُجبَرَة وعلى لسان العقيد القذافي بالاعتراف رسميا وفي أكثر من مناسبة بوجود مليون ليبي فقير. كما أن رئيس الحكومة الدكتور شكري غانم أشار إلى وجود قرابة ١٨٠ ألف أسرة تعيش على ١٠٠ دينار ليبي (٧٥ دولارا) الأمر الذي يعني أن خمس سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر، إلى جانب بطالة بلغت ٣٠ في المئة، أي ما لا يقل عن مليون ليبي عاطل عن العمل.

في برنامج بثته القناة الليبية الرسمية (الجماهيرية) مؤخرا كشفت لأول مرة عن وجود عائلات ليبية تعيش داخل أكواخ من الصفيح والخشب وفي وضع صعب للغاية بدون ماء ولا كهرباء ولمدة تجاوزت بعض حالاتها ١٠ سنوات.

الصور التي عرضتها الفضائية الليبية هزت الشارع وصدمت كثيرين ممن شاهدوا عجوزا يقترب عمرها من ٧٠ عاما وهي تجلس على درجات منزل مرقع من صفيح وخشب متهالك.

هذه الصور اعتبرها عدد من المراقبين فضيحة في دولة تنتج ما يقرب من مليوني برميل يوميا من النفط عالي الجودة.

دراسة ميدانية

وتدور في خلد كثير من المراقبين ممن يرصدون هذا التراجع عن كثب أسئلة محيرة، من نوع كيف يمكن لمواطن أن يعيل أسرة مكونة من ٥ أفراد بـ ٧٥ دولارا شهريا؟.

للجواب على هذا النوع من الأسئلة اختار أحد الباحثين الليبيين عينة من الأسر

المكونة من أب وأم وأربعة أبناء وأجرى دراسته عليها، مفترضا أنها تمتلك مسبقا مسكنا متوسط الأثاث وسيارة متواضعة الحال. كما افترض أن الأب والأم يعملان في مجال التدريس وأن مرتبهما هو ٤٠٠ دينار. فهل سيسد هذا حاجات الأسرة الأساسية؟ يقول الدكتور أيمن سيف النصر في دراسة نشرتها مجلة (أفق) الاقتصادية مؤخرا، إن مصاريف هذه الأسرة التي سنفترضها تشترط على الأب مثلا أن يكون رجلا صالحا لا يدخن ولا يحتاج إلى أي نفقات زائدة للمقاهي وأن الأم ليست من الناشطات اجتماعيا (منعزلة) ولا تزور الناس ولا تكلف نفسها شراء الهدايا في المناسبات المختلفة التي لا تنتهي، وأن هذه الأسرة لا تمتلك شبابًا أو بناتٍ في سن الزواج، وأن الأبناء لا يكلفون آباءهم أي دروس خصوصية، ولا يتنزهون في الأماكن الخاصة ليكلفوا والدهم ثمن الجلوس في المقاهي لا سمح الله، ولا يمارسون رياضات تحتاج إلى اشتراك شهري مثلا، ولا يفكرون في شراء ألعاب إلكترونية أو جهاز كمبيوتر . فهذه الأسرة وفقا لاشتراطات الباحث سوف تحتاج إلى ما يلي:

١٢ رغيف خبز يوميا بقيمة ١٨ دينارا ليبيا شهريا. كما ستحتاج من ٣ إلى ٦ بيضات يوميا بقيمة ١٢ دينارا شهريا، وإلى لتر حليب يوميا أي بقيمة ٣٠ دينار شهريا. كما ستحتاج إلى سكر وزيت وطماطم وشاي ودقيق وسميد وأرز ومكرونة، والأخيرة (المكرونة) هي الوجبة الرئيسية لدي الليبيين، بتكلفة ٤٠ دينارا شهريا. وسوف تحتاج إلى خضار بقيمة ٤٠ دينارا شهريا وفواكه تقتصر على الموسميات منها فقط ١٠ دنانير شهريا.

وحسب رأي الدكتور سيف النصر فإن الأسرة تحتاج إلى نصف كيلوجرام يوميا من اللحوم أو دجاجة على أقل تقدير (٢ إلى ٥ دنانير يوميًّا). ويُستثنى السمك.

أما مصاريف المنزل كمواد التنظيف التي تتجاوز في أضيق الحدود ٣٠ دينارا شهريا، ومصروف السيارة سوف يكلف شهريا ٤٠ دينارا بين وقود وزيوت، ولن يكون هناك أي أمل في إصلاحها أو صيانتها لو تعطلت. إلى جانب مصروف الكهرباء

والماء والهاتف والمقدر بـ ٣٠ دينارا شهريا.

ناهيك عن مصاريف المدرسة للأبناء من حقائب ومستلزمات مدرسية وقرطاسية ومصروف يومي وأجرة (باص) أو ركوب عام والتي تصل إلى ما مجموعه ١٥٠ دينارا شهريا.

أما بالنسبة للكساء والملابس فقد افترض الباحث أن الأسرة المكونة من ٦ أفراد سوف تحتاج إلى كسوتين فقط في السنة، واحدة للصيف وأخرى للشتاء، وثالثة غير محسوبة هي كسوة العيد. وتبلغ تكلفة كل هذه ٧٠ دينارا شهريا، وبالإضافة إلى دواء زكام وبرد تحتاج إلى ٥ دنانير شهريا.

وعلى الرغم من أن الباحث استثنى مصروفات الطوارئ مثل مرض يستلزم نقلا سريعا إلى أحد مستشفيات تونس، فإن المحصلة الإجمالية سوف تصل إلى ٥٠٠ دينار ليبي. أي أن الأسرة الليبية التي لا يتجاوز متوسط دخلها اليوم ٢٠٠ دينار لم تعد قادرة على العيش بأقل من ٥٠٠ دينار.

تعددت المصاريف والإفلاس واحد هذا هو لسان حال أغلب الليبيين الذين تأقلموا مع حياتهم الجديدة، وأصبحوا يتعايشون معها بنكت وطرائف تقول آخرها إن مذيعا في إحدى الدول المجاورة اتصل به أحد الليبيين للاشتراك في مسابقة فسأله المذيع ساخرا: أخبرنا عن أغنى دولة وشعبها أفقر شعب..»..

ظاهرة التسول:

وعن ظاهرة التسول في ليبيا كتب أحد الليبيين ـ دون ذكر اسمه ـ على موقع (أُوسان) الأمازيغي الليبي:

«لا يخلو مجتمع في العالم بأسره من ظاهرة التسول، هذا ما تعكسه الحالة الاقتصادية لأي بلد، وتختلف أساليب التسول من مجتمع إلى آخر، في المجتمعات الأوروبية يمكن أن يكون المتسول فناناً يعزف بقيثارته للمارة ومن يعجبه ألحانه، يدفع له ما كتب الله،

هناك من يستعرض حركات بهلوانية أو مسرحية يضحك بها الناس ويثير إعجابهم، فيجودون عليه بما توفر من قروش في جيوبهم، هناك أيضا من يلبس ملابس غريبة يطليها بألوان مختلفة وزاهية ليقف مثل الصنم لا يتحرك، إلا إذا وضع أحد المارة بضعة قروش أمامه، هؤلاء كلهم يفعلون ذلك لغرض كسب شيء من المال، لكنهم لا يتجرأون على طلب النقود بشكل مباشر من الناس.

عندنا في ليبيا و«هنا مربط الفرس» يختلف الأمر تماما، فالناس تتسول لأنها جائعة لاتملك لقمة اليوم، أطفال، نساء، شيوخ ومن كل الأعمار، دفعت بهم الحالة الاقتصادية السيئة إلى الوقوف عند مفارق الطرق،أو عند الإشارات الضوئية، وحتى أمام الجوامع، أو المؤسسات الخيرية التطوعية يستجدون لقمة، الليبيون يتسولون في المناسبات والأعياد الدينية، في شهر رمضان حيث تطغى العاطفة: في الأسواق وأمام المحلات، أمام المساجد وحول الإشارات الضوئية، على أبواب المصارف وحتى بين القبور!!

في هذا الملف نحاول تسليط الضوء على ظاهرة لم يكن المجتمع الليبي الصغير الودود يعرفها.

لقد تفاقمت الحالة في السنوات العشرين الأخيرة رغم تواصل تدفق الذهب الأسود والغاز من منابعه على الأراضي الليبية، إنها معادلة صعبة الفهم، بلد نفطي غني مواطنوه يستجدون المارة دينار ليبي واحد مرسوم عليه صورة العقيد معمر القدفي، القائد الأممي صاحب نظرية سعادة البشرية .

التسول في ليبيا

الليبيون شعب فقير يعيش في دولة غنية بامتياز، ليبيا تقع على بحيرات من الذهب الأسود والغاز والعديد من الثروات الطبيعية، وتضع قدميها في مياه البحر الأبيض المتوسط الشفافة، سكّان ليبيا كما يقول الليبيون أنفسهم: حارتين وفرد.. للإشارة إلى

ما يقرب من خمسة ملايين نسمة تعيش على جغرافية واسعة تعادل مساحة مجموعة من الدول الأوروبية، لكن هناك الكثير من الليبيين أطفال نساء رجال يتسولون لسد العجز، الحديث هنا عن ليبيات وليبيين لم يبقَ أمامهم سوى مد أياديهم لمحسن قد يتصادف مروره من أمامهم.

هل كل المتسولين في ليبيا ليبيون؟

بالتأكيد هناك مواطنون ليسوا ليبيين ـ نساء و رجال ـ يمتهنون التسول في شوارع بنغازي وطرابلس وبعض المدن الليبية، وهم قلة وهذا ليس بكلام من عندنا، نحن نتحدث هنا عن ليبيات وليبيين يستجدون لقمة العيش من الشارع، لماذا؟ ماهي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟ كيف يعقل أن يتسول مواطن يعيش في دولة نفطية غنية؟ ما هو دور صندوق الضمان الاجتماعي الذي من المفترض أن مهمته ضمانة الإنسان الليبي المحتاج والمعوز والمعاق والمسن الذي لم يعد بمقدوره العمل، هذا الصندوق يملك في خزانته ملايين الدينارات لكنها لا تذهب إلى محتاجيها، فإلى أين تذهب؟ من المسؤول عن هذه الحالة المزرية؟ هل هي المعاشات القليلة؟ لماذا؟ هل غلاء المعيشة؟ لماذا؟ أم تدني مستوى دخل المواطن الليبي وعجزه عن سد احتياجات الأسرة حتى دفع ببعض أعضائها إلى التسول على قارعة الطريق؟ هل هؤلاء المتسولون ليسوا محتاجين؟ هل التسول كسب للمال بجهد بسيط جدا لا يكلف فاعله سوى قول: لله يامحسنين؟ .

يقول كاتب كويتي في مجلة الوطن تحت مقالة بعنوان: ليبيا كنموذج عن انتشار الفقر بين مواطنيها، «لم تعد ظاهرة التسول حكرا على الوافدين من بعض دول الجوار، وأصبح المواطن الليبي منافس قوي في سوق التسول ... يضيف الكاتب «على الرغم من أن دخل ليبيا يقدر بالمليارات فإن ظاهرة الفقر قد بلغت حدا لم يعد التكتم عليه يجدي السلطات الليبية – معمر القذافي – الذي وجد نفسه مجبرا عن الاعتراف رسميا

وفي أكثر من مناسبة بوجود مليون ليبي فقير .

أكثر من ذلك فقد أشارت الحكومة الليبية وفي أكثر من مناسبة بأنه هناك مائة وثمانون ألف أسرة ليبية تعيش على مئة دينار ليبي شهرياً، أي ما يعادل خمسة وسبعين دولاراً فقط، هذه الإحصائية تعني أن خمس سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر، إضافة إلى نسبة من البطالة بلغت ثلاثين في المئة، مما يعني أن هناك مليون مواطن ليبي عاطلاً عن العمل في بلد معروف بثرواته الهائلة، لكنه يفرّخ الفقر على حواف آبار النفط .

أطفال يتسولون

كيف يمكن لطفل أن يخرج إلى الشارع لوحده وبدون استشارة أحد من العائلة ليتواجد في التجمعات البشرية بغرض التسول؟ من الذي دفع به إلى هذا الفعل الذي يندى له الجبين؟ إنها ببساطة شديدة _ الحاجة _، لقد خرج هذا الطفل من بيته، وبأكثر صراحة أرسلته أمه لأنها لاتملك غذاء لأطفالها في البيت.... خالتي زهرة... مواطنة ليبية تعيش في منطقة غوط الشعال تقول: «أستحي أن أخرج إلى الشارع للتسول، عندي أربعة أولاد أكبرهم عمره سبع عشرة سنة، كلهم بالمدارس، زوجي توفى منذ سنتين في حادثة عمل حيث سقط عليه عمود كهربائي ومات، أنا لا أعرف كيف يمكن أن أستفيد من معاش زوجي، الأوراق والمكاتب لا أعرف لها طريقاً، خاب أملي في معاش زوجي المتوفى، ولم يبقَ لي سوى أن أرسل ابني محمد عمره عشر سنوات إلى الوقوف أمام الجوامع أو في التجمعات حيث المتاجر، وأنتظر عودته بما جادت عليه نفوس الكرماء .

سامي.. طفل ليبي صغير لم يتجاوز عامه العاشر، يقفز من إشارة ضوئية إلى أخرى وسط العاصمة طرابلس، يتبع سائقي السيارات حتى يصل إلى نوافذهم وهم داخل سياراتهم، يعرض بضاعته وهو يصيح : مستكّة . كلينيكس.. لا يفقد سامي

الأمل عندما يغادر فوج السيارات من أمام الإشارة الضوئية دون أن يعيروا أي اهتمام لبضاعته، ينتظر السيارات التي ستصطادهم له الإشارة الضوئية، يركض بين السيارات يعرض بين أنامله الصغيرة بضاعته، _ مستكّة . كلينيكس _، يقول سامي «مش كلهم يشروا مني، فيه اللي يعطيني ربع جنيه ويردلّي المستكة،.... كم تربح في اليوم يا سامي؟ .. يفتح أصابع يده كاملة ويقول» تقريبا خمسة جنيهات.

نساء ليبيات متسولات

قلنا منذ البداية إن حديثنا هنا ليس على بعض المتسولات غير الليبيات، إننا نتحدث عن متسولات ليبيات محتاجات بالفعل، هناك من فقدن أزواجهن، وهناك نساء أزواجهن يعملون لكن المعاش غير كافٍ، الأمر الذي يرغمهن على الخروج للتسول، نساء ليبيات يلبسن الفراشية ويستجدين صدقة لسد حاجات أبنائهم الضرورية..

تقول الحاجة فاطمة من سكان الدريبي بطرابلس «زوجي متوفى منذ ما يزيد عن عشر سنوات وكل أبنائي عاطلون عن العمل، أذهب إلى بيوت بعض المعارف أنظف لهم ملابسهم وغرفهم وأغسل لهم أطباقهم مقابل مبالغ بسيطة، هناك بعض المعارف يدركون جيدا لماذا أنا هنا عندهم أمسح لهم أوساخهم، فيجودون عليَّ، لابد لي أن أعمل في البيوت لكي أستطيع تغذية أبنائي، في الحقيقة - والكلام مازال للحاجة فاطمة - مازال هناك خير في الليبيين.

حديث عن الفقر في ليبيا النفطية

في برنامج بثته القناة الليبية الرسمية «الجماهيرية»، كشفت لأول مرة عن وجود عائلات ليبية تعيش داخل أكواخ من الصفيح والخشب، وفي وضع صعب للغاية بدون ماء ولا كهرباء، ولمدة تجاوزت بعض حالاتها ١٠ سنوات.الصور التي عرضتها الفضائية الليبية هزت الشارع، وصدمت كثيرين ممن شاهدوا عجوزا يقترب عمرها من ٧٠ عاما وهي تجلس على درجات منزل مرقع من صفيح وخشب متهالك، هذه

الصور اعتبرها عدد من المراقبين «فضيحة»، ليبيا دولة تنتج ما يقرب من ٢ مليون برميل يوميًّا من النفط عالي الجودة.

رأي مواطن ليبي في التسول

ظاهرة التسول هذه خطيرة جدا، بالنسبة للمتسولين الأجانب فهم يمثلون ضررا كبيرا لمظهر الدولة، أما بالنسبة للمتسولين الليبيين، وهم ما أكثرهم، فإنهم يعكسون صورة شائنة عن النسيج الاجتماعي الليبي، هذه الظاهرة تمثل عاراً على الحكومة الليبية التي كان من المفترض أن تخدم الناس وتلبي حاجات المحتاجين والمعوزين في المجتمع، أن تخرج امرأة ليبية أو طفل أو رجل ليبي إلى الشارع ليمد يده التي لا تمتد إلا للمصافحة، فإن هناك خللا كبيرا يحدث وإن أخلاقياتنا في طريقها إلى الانحلال إذا لم تنحل وفاتنا الأمر .

القانون الليبي يعاقب المتسول ويعرِّفه على النحو التالي «يعاقَب كل من اختلق عاهة أو مرضاً أو استعمل الشعوذة بغرض التسول، يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر» لكن المتسولين الليبيين لا يختلقون العاهات ولا الأمراض ولا حتى الشعوذة، إنها الحاجة التي تدفعهم إلى أكل لقمة ممرغة في التراب.

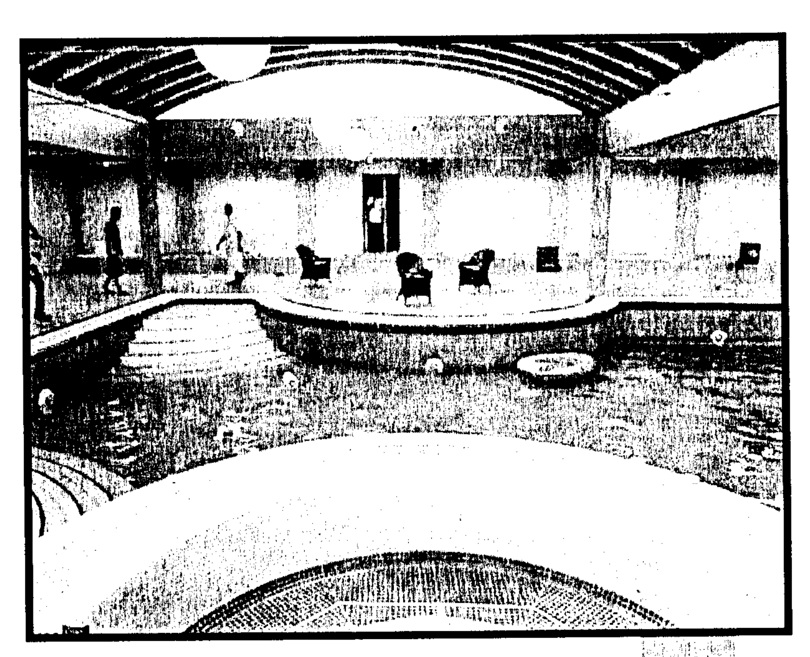
الجمعيات الأهلية باب آخر للتسول

حرص أبناء العقيد معمر القذافي على إشهار جملة من الجمعيات الأهلية والخيرية، كما رصد لهم والدهم العقيد معمر ملايين الدولارات لتسيير جمعياتهم الخيرية، فقد تجاوزت جمعية القذافي الخيرية حدود عمل الجمعيات الأهلية ودفعت بملايين الدولارات تعويضا عن جريمة إسقاط طائرة لوكربي، ثم ظهرت في شرق آسيا حيث جماعة أبوسياف ودفعت ملايين الدولارات في قضية لا يعرف الليبيون عنها أي شيء، كما تصدرت عائشة ابنة العقيد القذافي جمعية «واعتصموا» التي أصبحت مثل مصيدة

لإذلال الليبيين.... سيف الإسلام القذافي يدفع مصاريف زواج خمسين شابا في درنة ... سيف الإسلام القذافي يشتري سيارات للشباب، جمعية سيف القذافي توزع القروض المالية على الليبيين، إن للتسول أكثر من وجه، أن تتسول في الشارع أو عند الإشارة الضوئية أو على أبواب جمعيات أبناء العقيد القذافي، إنها كلها حالات تسول واضحة بكل ما تعنيه الكلمة، لله يا محسنين ...».

7

السفه المالي



صورة من داخل قصر عائشة القذافي

في ٧ نوفمبر ٢٠٠٩م نشرت جريدة «ديلي تلجراف البريطانية» تحقيقاً صحفيًّا لمراسليْها «هولي وات» و«روبرتوينّيت» يتناولان فيه ارتباط القذافي وأبنائه بأساطين المال العالمي، والصفقات التي يبرمونها بأموال الشعب الليبي، ومما ورد في التحقيق:

« تقوم الشركة القابضة (ماجنا) التي يرأسها اللورد (باول) ببناء مبنى عمراني باسم (برج القذافي) في طرابلس بقيمة ١٢١ مليون جنيه إسترليني (حوالي ربع مليار دولار أمريكي). يتكوّن من خمسين طابقا تجمع مكاتب ومطاعم ومتاجر. وقد سبق للشركة أن شيّدت فندق «الودّان» ذا الخمسة نجوم في العاصمة الليبيّة، والذي تديره شركة «إنتيركونتننتال»، وتقوم حاليا ببناء فندق آخر من نفس الطراز بقيمة حوالي ١٠٠ مليون دولار، لصالح جمعيّة «واعتصموا» التي تديرها عائشة ابنة معمر القذافي. واللورد باول الذي عمل مستشارا «لمارجريت تاتشر» وصار الآن مستشارا لبلير، هو شقيق «جوناتان باول» الذي كان رئيس مكتب توني بلير، وأصبح الآن مستشارا مرافقا له في السنتين الأخيرتين، كما أن زوجة اللورد قامت باستضافة بلير وزوجته ومعه اللورد مانديلسون وزوجته في (فيلا) بإيطاليا (وهي الحادثة التي أثارت في حينه لغطا لدى الرأي العام البريطاني، لشبهة تأثير الرأسماليين على سياسة الدولة).

وتبيّن للجريدة أن أحد مالكي رأسمال شركة «ماجنا» هو توفيق سعيد الملياردير المثير للجدل، والذي يملك عدَّة مساكن في بريطانيا... والمالكون الآخرون لشركة «ماجنا» هم: (أوش زيف، ويبدو أنه ثري يهودي)، وشركة ضمان مالي في نيويورك، وشركة بناء عمراني في الشرق الأوسط لم يُعلن عن اسمها (لا يستغرب أنها من ضمن إمبراطوريّة حاكم قطر الماليّة). ومدير الشركة العام هو اللورد (أنتوني جوليف) عمدة لندن الأسبق، ومسؤولها التنفيذي هو (نبيل نعمان) الذي يسكن في قصر مليوني في ضاحية (سوري) بلندن، واشتهرت زوجته بتجميع التبرّعات لصالح حزب المحافظين.. وصفقاتُ (ماجنا) المتعاقد عليها الآن مع ليبيا، من المحتمل أن تقود إلى إجراء تحرّيات عن الارتباطات التجاريّة التي أبرمت في أعقاب الصفقة المثيرة للتساؤل التي عقدها بلير مع العقيد القذافي في غضون الشهور الأخيرة قبل أن يترك منصبه كرئيس للحكومة البريطانيّة.

ومن بين شروط العقد موافقة بريطانيا على المشاركة بالخبرات البوليسيّة والصحيّة والعسكريّة مع ديكتاتوريّة القذافي. والمعروف أن الوزراء أيّدوا قرار الحكومة الاسكتلندية بالإفراج عن عبد الباسط المقرحي المتورّط في قضيّة لوكيربي، لأسباب إنسانيّة. وشركة (ماغنا) المسجّلة في جزيرة برمودا (لدواعي التهرّب من دفع الضرائب) أخذت تبرز كأكبر المتنفعين من ظهور ليبيا باعتبارها بلدا سياحيّا. صرّح ناطق باسم بلير بأنه لا هو ولا (جوناتان باول) دخلا في مناقشات مع شركة (ماجنا) القابضة»..

وفي الوقت الذي كانت تعانى فيه عشرات الآلاف من الأسر والعائلات الليبية العوز والحرمان، والافتقار للمساكن والبيوت وأبسط الخدمات الإنسانية، حيث يعيش الآلاف في الأكواخ وعلى أسطح العمارات والعشش والتريلات والمباني العشوائية وفى المنارات المهجورة وفى الأكواخ على شواطئ البحر، كما لجأت بعض الأسر إلى السكن في الكهوف والحفر في المناطق الجبلية، بينما بعضها الآخر لجأ إلى المساجد والحدائق والشوارع. هذا بالإضافة أيضا إلى أن عشرات الآلاف من الشباب قد تعذّر عليهم الزواج لعدم تمكنهم من الحصول على سكن، مما أدى إلى إفراز ظواهر اجتماعية وأخلاقية غاية فى الخطورة تهدد كيان الأسرة والمجتمع الليبي ككل، في مثل تلك الظروف التي عانى منها الليبيون من أزمة السكن تسرب في يوليو ٢٠١٠م أنباء من مصادر داخل ليبيا أن المهندس محمد المنقوش، الذي تولى وزارة الإسكان ومدير النهر الصناعي في السابق، قد كلف شخصيا للإقامة في مدينة القاهرة والإشراف على بناء مدينة سكانية متكاملة ووضع تحت تصرفه مبلغ خمسة مليارات دولار، ومن الواضح أن هذا التكليف قد جاء من رأس السلطة فى ليبيا دون علم أو التشاور أو أخذ رأى أى جهة رسمية، ولا موافقة ما يسمى باللجنة الشعبية العامة أو ما يسمى بـ «مؤتمر الشعب العام»، مما يؤكد أكبر أكذوبة فرضت على الشعب الليبي تحت ما يسمى بالسلطة الشعبية.

كما كان الأمر الأكثر غرابة هو أن يقبل المهندس محمد المنقوش القيام بهذه المهمة، وهو الذى تولى فى فترة من الفترات السابقة وزارة الإسكان فى ليبيا، ويدرك جيدا حجم

وضخامة مشكلة وأزمة السكن فى البلاد- بالأرقام والإحصائيات- ويدرك أيضا الأوضاع السكنية المزرية لعشرات الآلاف من الأسر الليبية.[1]

شراء شركة «فيات» لإسكات المعارضين:

حكاية أخرى عن سفه القذافي يرويها الكاتب الليبي د.أحمد إبراهيم الفقيه[2]، وهي تتميز بالطرافة والمأساوية في الوقت نفسه، ووقعت في أواخر السبعينيات أو مطلع الثمانينيات، عندما أصابت القذافي هستيريا مطاردة المعارضين، وإرسال لجان التصفية الجسدية لقتلهم في مختلف المدن التي فروا إليها بحياتهم، وقد حظيت إيطاليا باستهداف أكبر عدد من المعارضين فتم قتل عبد الجليل عارف في روما وعز الدين الحضيري في ميلانو وتم إطلاق النار على سالم الفزاني في حانوته قرب محطة روما، كما جرت محاولة لاغتيال محمد يوسف المقريف في مطار ليوناردو دافينشي، الأمر الذي أثار الرأي العام الإيطالي ضد النظام الليبي ورئيسه، ودفع أحد الصحفيين الإيطاليين من كتاب الأعمدة في أكبر الصحف اليومية الإيطالية، وهي «الكوريرا ديلا سيرا»، بتخصيص عموده اليومي للسخرية بالعقيد القذافي وكتابة المادة التي تهزأ به وذكر الجرائم التي يرتكبها فضحا وتعرية له أمام القراء الإيطاليين، وهو ما أغاظ السيد العقيد، الذي أصدر تعليماته بإسكات هذا الكاتب مهما بلغت تكاليف إسكاته، ورغم أنه كان مغرما بالتخلص من معارضيه الليبيين عن طريق القتل، فإن هذه الوسيلة الناجعة في إسكات الخصوم، كان يعرف أن ثمنها سيكون باهظا لو استخدمها مع مواطن أجنبي، ولهذا كان خيار النقود خيارا وحيدا للتعامل مع الخصوم الأجانب.

وفي حالة الصحفي الإيطالي المعادي له فإن المبلغ كان مفتوحا لا سقف له، المهم هو إسكاته، ويبدو أن الرجل استقبل عروض الارتشاء والشراء بمزيد من السخرية من الرئيس الليبي، ولهذا تفتق عقل السيد العقيد عن حل أكثر نجاعة هو شراء الصحيفة،

١- انظر الرابط: http://www.libyaalmostakbal.net/news/clicked/2854 على موقع ليبيا المستقبل.

٢- انظر مقاله: عندما يكسب العبث، على موقع ليبيا المستقبل.

ثم طرده منها، وذهب أعوانه إلى روما لإبرام الصفقة واكتشفوا أن «الكوريرا ديلا سيرا» ليست صحيفة للبيع، لأن ملكيتها تتبع مؤسسة مالية عملاقة، غير قابلة للشراء هي شركة «فيات»، العابرة للقارات والأجناس والبلدان، وتعادل ميزانيتها ميزانية دولة مثل ليبيا إن لم تتفوق عليها، وبالتالي فإن التفكير في شراء الشركة كان أيضا أمرا مستحيلا، ولكن الأمر بإسكات الكاتب الذي أمعن في السخرية بالأخ العقيد، ظل مستمرا والتفكير في تنفيذ الأمر بقي الشغل الشاغل للأعوان والأتباع، ولم يكن غريبا في مثل تلك الأزمة الاستعانة بالخبراء الإيطاليين في الأساليب المافيوزية لمعالجة الأمر، مثل السيد أندريوتي الذي تربطه علاقة تجارة بعائلة العقيد، والذي كان قادرا على إجراء الوساطة مع السيد أنيللي المالك الأكبر لأسهم الشركة، وكان صعبا في مثل هذه العملية التي تتصل بقضية من قضايا الصحافة والرأي العام أن تعالج بأموال الارتشاء، واستقر الرأي أخيرا على القرار الذي ينجز لهم الحل وهو الدخول في شراكة مع السيد أنيللي وشراء مجموعة من أسهم الفيات بكم كبير يضمن لليبيا مقعدا في مجلس إدارتها، وعن طريق العضوية في مجلس الإدارة يصبح سهلا التدخل في سياسة الصحيفة ومنعها من الإساءة إلى أحد أكبر مالكي الشركة، وبدلا من دفع هذه الملايين على شكل رشاوى، يمكن دفعها لشراء أسهم مجموع أثمانها خمسمائة مليون دولار.

وكان هذا هو ما حدث بالضبط. وفعلا توقف العمود الساخر عن الظهور، بعد أن أصبحت ليبيا عضوا في مجلس إدارة «فيات»، لأنه لم يكن لائقا لصحيفة الشركة أن تهاجم أحد أكبر المساهمين فيها. ومرت بضعة أعوام، وصدر قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا بسبب جريمة لوكيربي، أعقبها قرار الكونجرس الأمريكي المسمى باسم رئيس لجنة العقوبات الاقتصادية السيناتور دانتون، والذي يقضي بحظر التعامل مع الشركات التي تملك ليبيا شراكة أو أسهما فيها، ورأت شركة فيات أن تتخلص من الأسهم الليبية لكي لا تخسر السوق الأمريكية، وعرضت على الطرف الليبي ثمنا مغريا لهذه الأسهم، وتقاضت ليبيا مقابل تلك الأسهم التي اشترتها بخمسمائة مليون دولار، ثمنا هو خمسة مليارات دولار، فيما أطلق عليه صفقة العصر باعتبار ما تحقق من ربح

وصل إلى معدلات قياسية. ولابد أن هناك في صحافة العالم الاقتصادية من حاول معرفة العقل العبقري الذي كان وراء هذه العملية الاستثمارية التي جلبت هذا الربح، وطبعا لن يستطيع أن يعرف أن من كان وراءها ليس عقلا عبقريا في الاقتصاد والاستثمار وإنما وراءها عبقرية السفه والعبث التي حققت هذه الصفقة غير المسبوقة في تاريخ الصفقات التجارية. ولكن المال الذي يدار عن طريق العبث والسفه، مهما قابله من حظ وما صادفه من مفارقات أدت إلى الربح وجلب المكاسب، فلابد أن يعود إلى حلقات السفه والعبث من جديد تعمل على تبديده وإنفاقه فيما لا يجلب خيرا وإنما سحت ومقت وشرور، إذ إن كل هذه المحافظ التي تمتلكها الدولة الليبية، سارعت في بدء الأزمة، لجلبها إلى البلاد وتحويلها إلى أوراق نقدية تذهب لشراء المرتزقة وجلب السلاح من الأسواق السوداء واستخدام عملاء المافيا في تحقيق هذه الأغراض، والتحايل على قوانين الحظر وتجميد الأرصدة، وهو ما تقوله شواهد التاريخ وتبرهن عليه أحداثه بأن الطغاة مهما تحققت من مكاسب للأوطان على أيديهم، فإن المحصلة لن تكون إلا خسارة وخرابا وضياعا للمال وقتلا للبشر.

وقد كان مصير هذه الأموال مهدرة بسفه، هو المصادرة، ففي ٣١ مارس ٢٠١٢م نشرت وكالات الأنباء أن شرطة الضرائب الإيطالية صادرت أصولا بقيمة ١,١ مليار يورو تخص أفراد من عائلة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي من بينها حصص في شركات إيطالية كبرى وودائع بنكية ودراجة نارية من نوع هارلي ديفيدسون بناء على طلب من المحكمة الجنائية الدولية.

وقالت شرطة الضرائب إن الأصول تتضمن حصصا في أونيكريديت أكبر بنك في إيطاليا وشركة إيني الإيطالية العملاقة للنفط والغاز ومجموعة فينميكانيكا الدفاعية وفيات لصناعة السيارات وفيات أندستريال للشاحنات ونادي يوفنتوس لكرة القدم في تورينو.

وقال اللفتنانت كولونيل جافينو بتزو إن جميع الأصول المصادرة كانت في حوزة المؤسسة الليبية للاستثمار وهي صندوق الثروة السيادية الليبي نيابة عن عائلة القذافي.

وأضاف أن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أمرت بمصادرة الأصول على مستوى العالم لدفع تعويضات محتملة لضحايا نظام حكم القذافي في ليبيا بعد الإطاحة به العام الماضي، وتابع أن مفوضا خاصا ستعينه محكمة في روما سيقوم بالإشراف على الأصول وتم إخطار جميع الشركات المعنية.

وقال بتزو إن الحصص المصادرة تتضمن ١,٥ في المائة في أونيكريديت و٠,٥٨ في المئة في إيني ونحو اثنين في المائة في فينميكانيكا و٠,٣٣ في المائة في كل من فيات وفيات أندستريال

وفي حوار مع جريدة (الراية) القطرية، بمناسبة الذكرى الأولى للثورة الليبية[1]، سئل وزير التخطيط والتنمية الليبي في عهد الملك محمد السنوسي الأمين العام السابق لمنظمة الأوبك د.علي عتيقة: ما مصير أموال القذافي وهل توصلتم إلى أماكن تواجدها؟

فأجاب: حتى يومنا هذا لا يعرف أحد مكانها،وهناك من يقول إنها موزعة بين بنوك الغرب وإفريقيا وفي صحراء ليبيا على شكل سبائك ذهبية ونقود كان يرسلها بحاويات ويدفنها في الصحراء في منطقة سرت ووادي بوهادي.

وما نعلمه أن القذافي تسلم ما قيمته ألف مليار دولار أمريكي من واردات النفط لكنه لم يصرف منها على الشعب سوى ١٠٪ فقط وأن احتياطي ليبيا من العملات الصعبة يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ مليار دولار فقط في حين أن القذافي صرف نحو ٨٠٠ مليار دولار لشراء أمنه في الخارج قبل الداخل،وهناك حراك ليبي مع دول العالم لمعرفة أماكن تواجد أموال القذافي واستردادها. وخلال السنتين الأخيرتين من حكمه وقع القذافي عقودا نفطية مع دول العالم بقيمة ١٥٠ مليار دولار وأن الدول الموقعة حريصة على استمرار هذه العقود لكن الجهات الليبية المعنية تدقق فيها لاستثناء العقود الملوثة بالرِّشوة والفساد.

١- عدد ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢م.

فيلا القذافي

في عدد ٧/ ٣/ ٢٠١١م نشرت صحيفة «الشروق» الجزائرية تحقيقاً عن فيلا القذافي في مدينة البيضا، التي استولى عليها الثوار بعد تحرير المدينة:

دخلت «الشروق» المخبأ النووى الذي أقامه القذافي أسفل أحد قصوره بمدينة البيضا على عمق ٢٠ متراً تحت الأرض، لكن التجول داخل المخبأ واللقاء بالعديد من الثوار الذين يحرسون المكان سمح بالكشف عن أن قطعة الأرض التي أقيم عليها المخبأ اغتصبها القذافي من مدير الطب الشرعي بالجبل الأخضر، الدكتور عبد الباسط مفتاح، الذي يملك عقدا يفيد بملكيته للمكان .

ويقع هذا القصر في ضاحية الوسيطة شمال البيضا بـ ٤ كيلومترات، على مدخل الضيعة التي تتكون من عدة مبان فاخرة، ومنها قصر العقيد القذافى المحاط بـ مبان خاصة للحرس والخدم، وتبلغ مساحته حوالي ٧٥٠ متراً مربعاً.

الليالي الحمراء

وعلى مسافة كيلومتر من قصر القذافي، تقع فيلا ابنه سيف الإسلام والشهيرة بـ«فيلا الزجاج»، وكان الليبيون ينسجون الحكايات والروايات حول الليالي الساخنة التي قضاها سيف الإسلام فيها، وما يؤكد ذلك الكميات الهائلة من الملابس النسائية الساخنة التي وُجدت بها.

ويقول أحمد مصطفى، أحد سكان المنطقة والذي كان من أوائل الداخلين إلى ضيعة، حرم الليبيون من المرور بالقرب منها لسنوات طويلة: منعنا حتى من الاقتراب أو المرور بجوارها، لذلك كانت أول هدف، حاول أبناء مدينة البيضا الوصول إليه ودخوله ليعرفوا ما فيه، وكانت المفاجآت مذهلة لنا فلم نكن نتخيل أن كل هذه الفخامة موجودة في بلادنا، كانوا يوهموننا أن القذافى يعيش في خيمة .

وعلى عمق أكثر من ٢٠ مترا تحت الأرض يوجد المخبأ السري للقذافى وهو مصمم للهروب والاختباء في حالة الهجوم النووى أو الهجوم بالأسلحة البيولوجية أو الكيماوية

والغازات السامة ومصمم للبقاء به لمدد طويلة، وبالرغم من أن أحدا لا يعرف بالضبط متى بني هذا الملجأ، لكن بعض الأقاويل تشير إلى أن شركة مجرية هي التي أنجزته وتتولى صيانته الآن شركات أمريكية وسويسرية .

دهاليز المخبأ

كانت جداول المياه المرتبطة بنافورة وشلال كبير أمام غرفة المعيشة المطلة على حديقة تمر القذافى متوقفة بعد ما أحرق القصر بالكامل ونهب كل ما فيه، وبجوار جداول المياه الفارغ، إلا من بعض أوراق جافة سقطت من الأشجار، وعلى أقصى اليمين هناك باب صغير يؤدي إلى سلم عرضه لا يتجاوز المتر الواحد، وعلى بعد عشر درجات، هناك باب آخر من الفولاذ سمكه حوالى ٣٠ سم، ومنه بدأت رحلتنا إلى مخبأ القذافى الذي انقطعت عنه الكهرباء تماما بعد ما نهب وحرق أغلب أجزائه، كانت الرائحة نفاذة تملأ المكان، وهو ما برره لنا المهندس منصور البيرة بأنها نتيجة احتراق بعض الأجهزة الإلكترونية والكهربائية الموجودة بالمخبأ .

يبدأ النفق الذي يؤدى إلى مخبأ القذافى أسفل القصر على عمق حوالي ٢٠ مترا تقريبا بالباب الفولاذي والمصمم بحيث يحكم إغلاقه ولا يفتح أبداً من الخارج ولا يسمح بمرور أي هواء أو غازات سامة أو غيرهما، هو واحد من خمسة أبواب على طول الدرج الهابط إلى المخبأ المزود بنظام تهوية ذاتي يعمل أوتوماتيكيا، ومزود بوحدة تكييف مركزي ووحدة خاصة بمعالجة الهواء وتنقيته من السموم أو الكيماويات، وهي مصممة خصيصا في سويسرا، إلى جانب وحدة أخرى مكونة من أجهزة خاصة بقياس ضغط الهواء وضبطه مصممة من طرف شركة أمريكية.

وكما كشف لنا خبير أمنى ليبي من سكان البيضا عن أن المخبأ محصن ضد أي ضربة نووية أو كيماوية ومجهز تماما للبقاء والحياة فيه لمدة طويلة وهو مقاوم للحرائق .
ويشير مرافقنا المهندس منصور البيرة إلى أن المخبأ مبني بالكامل من الخرسانة المسلحة ومكون من ثلاث طبقات منها، والمسافة بين كل طبقة والأخرى حوالى ٢,٥ متر

وسمك كل طبقة خرسانية حوالي ٣ أمتار وهو ما يجعل منه مخبأً حصيناً ومقاوماً لكل أنواع الضربات.

تناسخ الأرواح والحاسة السادسة:

ويقول أحد الثوار المرابطين حول القصر: «فوجئنا بوجود عدد من الكتب الغريبة في غرفة القذافى، حول الديانة اليهودية وأخرى لتعليم السحر والشعوذة مثل كتاب «تناسخ الأرواح والحاسة السادسة»، و«القبالة السحر اليهودى»، وكتاب آخر بعنوان «أرواح وأشباح.. حقائق وأباطيل»، وكتاب «الأسرار الـ٧٢ في الباطنية اليهودية» و«التلمود».. وكتاب آخر بعنوان «تحالف الشيطان .. مافيا السياسة ومافيا الدين».

ويضم المخبأ أيضا مطبخا كبيرا وثلاثة حمامات وحجرة أخرى تبدو أنها إما للحراسة أو الخدم، وفى نهاية حجرة الاستقبال يوجد باب يصل إلى حجرة صغيرة من الفولاذ تصل من خلال فتحة عرضها متر وطولها متر وتصل إلى ممر للهروب والطوارئ يصل الممر البالغ طوله حوالي ٣٠ مترا وبه ٣ فتحات صغيرة، ويصل القصر بمنطقة غابات بها مكان لهبوط طائرة صغيرة .

« الشروق » تلتقي صاحب الأرض الحقيقي التقينا بصاحب الأرض الحقيقي، الدكتور عبد الباسط مفتاح، مدير الطب الشرعي بالجبل الاخضر، الذي قال: «هذه الأرض أرضي اغتصبها مني القذافي وبنى عليها هو وعائلته سلسلة من القصور والفيلات، وكنت ممنوعا حتى من المرور أمامها».

وأضاف مفتاح، وهو يحاول حبس دموعه: «عندما لمست قدماي أرضي ارتجفت وكنت كمن هتك أحد عرضه وانتصر عليه، وأخيرا استرد شرفه.. هذه الأرض عبارة عن هضبتين بينهما طريق يصل إلى البحر بحي الوسيطة، مساحة كل هضبة أو تل منهما حوالي ٥٠ هكتارا ومساحة الأرض كلها حوالي مائة هكتار، كانت ملك جدي ويؤجرها إلى عدد من صغار المزارعين، وفجأة قبل ٢٦ عاما استولت أسرة فرقاش الحداد، أصهار القذافي، على الأرض ووضعوا أيديهم عليها وأعلنوا أنها ستؤول للعقيد، ومن يومها

ومع كل المناشدات والشكاوى لم نر الأرض مرة أخرى.. وضعوا حولها سورا وجاءوا بشركات أجنبية تحفر بها وتبني ومنعنا حتى من المرور بجوارها حتى اكتشفنا أنه حفر فيها ملجأ وشبكة أنفاق يهرب منها » .

وفي الفصول القادمة سنقدم نماذج أخرى للفساد المالي لآل القذافي..

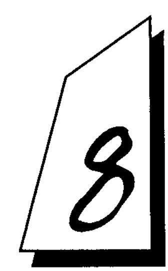
مزرعة القذافي:

فيما نشرت صحيفة «الوطن» السعودية في ٢٩ أغسطس ٢٠١١م تحقيقاً عن مزرعة القذافي قرب طرابلس، يبين مدى الرفاهية التي كان القذافي يحيا فيها وأولاده:

«تتناقض المزرعة الخضراء التي يملكها القذافي قرب طرابلس مع صورة البدوي الذي يعيش وسط الصحراء ويكتفي بالتمر وحليب الجمال التي كان الزعيم الليبي يرسمها لنفسه. وقال أحد زوار المزرعة الشاسعة التي تقع على بعد ٢٥ كلم جنوب غرب طرابلس «يظن المرء نفسه في أوروبا».

وأكد أحمد رمضان (٢٧ عاما) الموظف في مرفأ طرابلس أنه لم يتصور يوما أن هناك مثل كل هذه الخضرة على مساحة واسعة. وأضاف «كانوا يقولون لنا إنه يعيش تحت الخيمة لكن انظروا»، مشيرا إلى أشجار مثمرة مصفوفة وكروم تلقى عناية وورودا. أما زميله عادل بوليحة (٣٩عاما) فقال «لم أتخيل وجود هذا الخضار على أبواب طرابلس». ويروي الرجلان أنهما سمعا الكثيرين يتحدثون عن هذه المزرعة جاء اليريا بنفسيهما كيف كان يعيش القذافي. وللوصول إلى المزرعة، يجب قطع طريق طويل تتخلله نقاط حراسة مزودة بكاميرات. والمزرعة بحد ذاتها محاطة بحاجز مزدوج مكهرب ومزود بلواقط إلكترونية. وعند منعطف ممر هائل مبلط تصطف أشجار النخيل على جانبيه، قصر صغير مبني على الطراز المغربي لكن قصف حلف شمال الأطلسي دمره جزئيا. وتفوح من المكان رائحة جثث متحللة. وقد قام رجال أكدوا أنهم يحترمون الموتى، لتوهم بدفن جثتين متفحمتين لرجل وطفل. وقال حسن محمد (٥٤ عاما) الذي قال إنه يعمل في مركز للأبحاث، «كنت أبحث عن شقيقي المفقود وصديقه وابنه الصغير فعثرت على الجثتين». وأضاف «لا يمكن

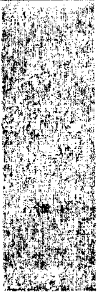
أن تكون هذه جثة أخي نظرا لملامحها. سأواصل البحث عنه»، رافضا أن يكشف ما كان شقيقه يفعله في هذا المكان. وغادر الرجل المكان دون أن يحمل سيارته بقطع أثاث أو سجاد أو غيرها كما فعل آخرون. ويقوم شاب بتفكيك مكيف للهواء. ويقول «إنه الأول الذي سأحصل عليه»، بينما بدا رجل ضخم الجثة مسلح بخنجر منفعل وهو يواجه صعوبات في تفكيك سيارة ألمانية مصفحة لنزع قطعها. وزجاج السيارة مصاب بالرصاص لكنه لم يكسر بينما العجلتان الخلفيتان سليمتان وكذلك المحرك. وقد ألقي المقعد الجلدي الخلفي خارج السيارة إلى جانب قطع أخرى. وقبيل حلول الليل بدأ الزوار مغادرة المكان لكن فضوليين آخرين وصلوا بسياراتهم. ويتدفق الليبيون في عائلات إلى المزرعة بعد أن شغلهم حصن باب العزيزية الذي كان مقرا للقذافي، للاطلاع على بقايا حقبة ولت. ويثير مربع من العشب الاصطناعي الأخضر تتوسطه سلسلة من الخيام البيض دهشة الواصلين الجدد. ويقول ياسين ترهوني (٣٠ عاما) الصحافي السابق في التلفزيون «إنها الجنة بعينها». أما وليد غبط (٣١ عاما) فيقول «إنها المرة الأولى التي أشعر فيها بنفسي إنسانا بالكامل»، معبرا عن ارتياحه لزوال نظام يكبره عمرا و«كان يخنق الليبيين فعلا».



الفساد الإداري



مظاهرة ضد الفساد الإداري في ليبيا



وبجانب الفساد المالي فإن المتابع للواقع الإداري والتسيير اليومي للإدارة في ليبيا في عهد القذافي [1] يجد أن التعصب القبلي تدخل في عملية التصعيد الوظيفي، وحاد بها عن غايتها التي طرحت من أجلها، وهي اختيار من يقوم مقام المسؤولية الإدارية ويكون مرغوبا من الجميع، لكن الذي حدث أن القبائل الكبرى سيطرت ووزعت مواقع المسؤولية فيما بينها، ويا ليت كان هذا التقسيم وفق الأصول والثوابت، بل إن من يدفعون به يكون في قمة الجهل والتعصب، وليس أمامه من مبدأ سوى أن يجعل الإدارة المحيطة به من أبناء عمومته المتعصبين والجهلة، كما أنه يسعى لكسب أكبر قدر من المال، والدليل أن بعضهم يدخل دون أن يكون له أي مورد مالي ويترك الخدمة وهو يملك قصرا منيفا ووسائل ركوب تبدأ من صناعة كوريا وتنتهي بما جادت به مصانع ألمانيا.

ورغم تعيين لجان لمراجعة ميزانيات «الشعبيات» وإدارتها، فقد كان يتم ترقية كثير من الفاسدين لمناصب أكبر، وكأنما كانوا يكافَأون على إفسادهم!!

كما ظهر بشكل لافت بحث الموظفين الذين يعملون في الدولة عن أوراق تعود لثلاثين وأربعين سنة لم يجدوها في ملفاتهم، مثل القرار الأول للتعيين والمباشرة الأولى للعمل،، ولكن للتغيير المستمر حسب تغير المدير (الأمين)، فإن وثائق الكثيرين تضيع لأنهم لا ينتمون لحزبه الاجتماعي (القبيلة) !!

سادت حالة من التسيب والانحراف الإداري في عهد القذافي، تجلت في ظهور مجموعات عملت على تشكيل عصابات متخصصة في المتاجرة بحاجات الأفراد، مستغلة مناصبها الوظيفية وهي التي أطلق عليها الشارع الليبي لقب «المتسلقون»،وتجلت كذلك في عدم التقيد باللوائح والقوانين المنظمة للعمل خاصة تلك المتعلقة بالتعين والترقية وخضوعها إلى مبادئ الانتماء القبلي أو الجغرافي، كذلك سوء تنظيم السجلات

---

١ - انظر: عبد العزيز الرواف، من أسباب الفساد في ليبيا، على الرابط: http://bookgreen.maktoob-blog.com، وزهير بوزيد، نشوء الدولة والارتقاء الإداري الليبي، على الرابط: http://libyanna-tional.maktoobblog.com/37/. وانظر : الثورة الإدارية أساس الفساد الإداري في ليبيا، مصدر سبق ذكره.

والمستندات الإدارية والملفات و ضياعها، بل تعمد ضياعها في بعض الأحيان .

إن أهم مظاهر التسيب الإداري التي عانى منها المواطن الليبي طويلا هي الوساطة في إنجاز الأعمال واستغلال المركز الوظيفي من قبل الموظف وتعقيد الإجراءات الإدارية أو مجرد الغياب أو حضور الموظف لغرض التوقيع في سجل الحضور فقط ثم الخروج وعدم العودة، أو الخروج قبل انتهاء الدوام، أو القدوم متأخرا، أو كليهما معا مما يؤدى إلى تراكم الأعمال وتعطلها، ويترتب على ذلك أن يشعر المواطن بأن الموظف لا يهتم بتقديم الخدمة، مما يجبره على البحث عن وسائل قد تكون غير مشروعة ليتمكن من حصوله على الخدمة مثل الوساطة أو حتى دفع الرشوة و الأمثلة كثيرة : مثلا قد يوقف موظف التراخيص صرف تصاريح البناء إلى أن تدفع الرشوة، أو تدفع الرشوة من أجل الحصول على بعثات دراسية للخارج، أو عمولة لتوقيع العقود المتعلقة بإنشاء أو صيانة المباني التعليمية والجامعية، أو الدفع لتسريب الأدوية الحكومية وبيعها في الأسواق أو تهريبها عبر الحدود، أو الدفع من أجل الحصول على رُخص قيادة السيارات وإجراءات تسجيلها. كل ذلك نتيجة طبيعية لحالة التخلف الإداري الراهنة لتي وضعت ليبيا في مصاف الدول المتخلفة، وصنفتها من أكثر الدول في عدم الشفافية وانتشار الفساد،

لم توجد قواعد إدارية تكفل حسن سير العمل وانعدمت الرقابة والمتابعة الذاتية، كذلك وجد التسلط على الإدارة من قبل فرد أو فئة، وأُهملت الميكنة الإدارية وانعدم التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي والتكتيكي، و لم يُراع التخصص والكفاءة في التعيين، بجانب سوء توزيع الموظفين مما سبب في تزايد أعدادهم بدون مبرر، كذلك أُهملت برامج التدريب فهبط مستوى الأداء الإداري مما أدى إلى انهيار معنويات الموظف بصفة عامة، وزيادة المشكلات الإدارية!!

التصعيد الشعبي:

«التصعيد الشعبي» في الواقع هو أحد الأساليب المخادعة التي استعملتها السلطة الحاكمة للسيطرة على المراكز العليا والحساسة في الدولة، فتم تسويق مقولة إن التصعيد

هو الاختيار الشعبي الحقيقي وهو يختلف عن التعيين والانتخاب، كون كل منهما تزييفاً للديمقراطية المباشرة (!!).

القيادات الثورية التي تم اختيارها أو تعيينها ثم تصعيدها للمراكز القيادية يجمعها الولاء السياسي المطلق والمصالح الخاصة وأحيانا الانتماء القبلي، ويجمعها أيضا افتقادها للمصداقية والتأهيل الإداري والإخلاص للوطن، بل يتميز أفرادها بالجرأة والوقاحة والاستعداد لتنفيذ المطلوب منهم دون تردد، بما فيها العنف الثوري وإهدار الثروة وإفساد الجهاز الإداري. لقد رفع النظام السياسي شعار «السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب» ولكن الواقع يؤكد أن «السلطة والثروة والسلاح بيد الفاسدين».

التصعيد الشعبي، فضلا عن كونه تدجيلاً على الديمقراطية وتزييفا لإرادة الناس، كان بمثابة الصاعق الذي فجّر ظاهرة الفساد الإداري مما مكن العناصر الثورية المصعدة لتصبح من أثرياء البلاد في فترة زمنية قياسية، بل إنهم تحولوا بالتجربة إلى مجموعات تعمل بعقلية الجريمة المنظمة مستغلة مناصبها لممارسة أنواع عديدة من الفساد المنظم (الاختلاس، الابتزاز، الارتشاء، الاحتكار) خاصة في مجالات احتكار الاستيراد والتهريب (أدوية، وسلع تموينية، ومواد البناء، وأعلاف الحيوانات، والأسمدة ... الخ)، بل إن عمليات الفساد التي مارسوها تمت على مسمع ومرأى من الأجهزة الثورية والأمنية والرقابية بما فيها القوافل الثورية، ولجان التطهير، والحرس البلدي، وغيرها من الأجهزة التي تنتمي لحركة اللجان الثورية.

فئة المصعدين في هذا النموذج تلعب دوراً أساسيًّا في تصعيد حدة الفساد من المستوى الأدنى إلى الأعلى. فتفاعل فئة المصعدين مع أي من الفئات الأخرى ينتج عنه فساد يترواح بدءًا من استغلال النفوذ في الإدارة مرورا بتقاسم الرشوة وانتهاء بالفساد الأكبر (فساد عظيم الشأن).

إن تبني أسلوب التصعيد في اختيار القيادات الإدارية «اللجان الشعبية» جعل من إقحام المصعدين (الفاسدين منهم) في الإدارة العامة الليبية بمثابة صب زيت الفساد

على نار البيروقراطية، فبدل أن تقضي الثورة الإدارية على العدو البيروقراطي أصبحت رهينة للثوري الفاسد التي تجاوز في فساده كل مساوئ البيروقراطية.

لقد انطلقت شعارات الثورة الإدارية من مفهوم خاطئ يقول بأن كل النظام الإداري يمارس البيروقراطية وبالتالي هو نظام فاسد وغير مرغوب، حيث البيروقراطية ملازمة للتعقيدات المكتبية وكثره الأوراق وطوابير المراجعين، إلا أن البيروقراطية سلاح ذو حدين فهي تنظيم نموذجي من المفروض أن يؤدي إلى إتمام العمل على أفضل وجه. البيروقراطية ليست مرضاً من أمراض الإدارة إلا إذا أساء الإداريون والموظفون استخدام أركانها، فهي لا تتعارض مع مفاهيم الشورى والديموقراطية والمشاركة الجماعية في عمليه صنع القرار. أما التصورات السلبية التي تحيط بمفهوم البيروقراطية فهي في حقيقة الأمر تتعلق بالبيروقراطيين أنفسهم.

أسباب الفشل الإداري:

عند التعرف على الأسباب التي أدت إلى فشل الإدارة الليبية في القيام بمهامها المنوطَة بها يمكننا الاستعانة بما توصل إليه الدكتور أبوبكر بعيره، أحد أهم خبراء العلوم الإدارية والاستراتيجية في ليبيا، في ورقته القيمة التي قدمها أمام المؤتمر الوطني الأول للتنمية الإدارية بالمعهد الوطني للإدارة بطرابلس في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٧م، والذي تناول فيها خصائص الإدارة الشعبية في الجماهيرية، خلال العقود الماضية، وبالتحديد ملاحظاته عن الأسباب التي أدت إلى عدم رشد الإدارة الليبية وفشلها في برامج التنمية الإدارية، والتي أوجَزَها في التالي:

أولا: الفشل في مشاريع التنمية الإدارية:

استعرض الدكتور أبوبكر بعيرة أهم الأسباب التي أدت إلى عدم رشد الإدارة العامة الليبية وبالضرورة إلى فشل برامج التنمية الإدارية، وذكر أن من أهمها:

١ـ **الفشل في تحديد الأولويات بالشكل الصحيح**.. وقد أوضح الدكتور بعيرة بأن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة الليبية خلال العقود الثلاثة الماضية هو «إعطاء الأولوية لبرامج التنمية السياسية على حساب أولويات التنمية الإدارية» ويمكننا القول بأن ذلك الخطأ أدى إلى إيجاد كوادر وأطر إدارية (ثورية فوضوية) عاجزة (وغير مؤهلة إداريا) عن القيام بمهامها بالشكل الصحيح، وهي عناصر تجيد العنف الثوري بدلا من الفعل الإداري الصحيح، وبالتالي فقد نجحت تلك السياسة في إفساح المجال أمام أولويات واعتبارات أخرى مثل الاعتبارات والموازنات القبلية، التي لم يعد لها مكان في النظم الإدارية المعاصرة، ناهيك عن الولاءات السياسية والأيديولوجية التي أعطيت أولوية عليا على معايير الكفاءة والنزاهة والتأهيل.

ويمكن إضافة مداخلة بسيطة على ما ذكره الدكتور بعيرة في بحثه القيم بالقول إن القيادة السياسية فقدت البوصلة لتحديد الأولويات الإستراتيجية مبكرا عندما أعطت الأولوية المطلقة للقيم والمعايير والترتيبات والرغبات الإدارية التي يرتجلها العقيد القذافي، والتي يتم فرضها على الإدارة الليبية من منطلق أن توجيهات «القائد» ملزمة. فالحقيقة أن المسألة تعدت الفشل في تحديد الأولويات إلى غياب الأولويات بالكامل، واستبدالها بأولوية واحدة تنحسر فيما يريده القذافي ولو كانت رغباته وآراؤه لا تراعى ولا تخدم مصلحة الدولة والمجتمع، ومن ثم اختزلت الأولويات كلها في أهواء ورغبات شخص القذافي بصفته «قائد الثورة» بالرغم من تعارض أغلبها مع أبسط قواعد الحكم الرشيد المتعارف عليها في جميع أنحاء العالم وخاصة في العالم المتحضر.

٢ـ **غياب التدريب الفعّال للقيادات الإدارية**.. وبالتحديد القيادات التي تلعب دور العامل الحفّاز في تنفيذ برامج التنمية الإدارية وقد ذكر الدكتور في بحثه أن «هناك غياباً للتدريب الفعال في الإدارة الليبية سواء أكان ذلك من حيث الكم أو الكيف، فمن حيث الكم لا يزال عدد مؤسسات التدريب الإداري محدوداً بدرجة

كبيرة، ويعزو ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

الأول : وقوع العبء الأكبر لبرامج التدريب الإداري على عاتق الدولة، حيث إن مساهمات القطاع الأهلي في هذا الشأن لا تزال محدودة بشكل كبير.

الثاني: عدم انفتاح الإدارة الليبية خلال العقود الماضية على مؤسسات التدريب الدولية، ولا يجد المرء مبرراً لذلك إلا محدودية الإمكانيات الفنية لدى العناصر التي تتولى تسيير هذه الأمور.

الثالث: غياب الدور الفعّال لمؤسسة التدريب الرئيسة في الدولة، المعهد الوطني للإدارة، الذي يعتبر- من حيث إنشائه- من أوائل المؤسسات الرائدة في الوطن العربي، بل وفي العالم الثالث، حيث تم إنشاؤه بمعونة من الأمم المتحدة منذ الخمسينيات من القرن الماضي (في عهد المملكة الليبية المتحدة)، ولكنه رضي لنفسه خلال كل هذه السنوات بدور متواضعٍ جدًّا يمارس من خلاله برامج جامدة تتميز بالرتابة والتكرار وعدم الفعالية .

٣ـ **عدم استقرار وثبات الجهاز الإداري**.. منذ رفع شعار»الثورة الإدارية ومحاربة البيروقراطية» التي أطلقه العقيد القذافي في خطاب زوارة منطلقا في «ثورته الإدارية» من خطأ استراتيجي قاتل يقول بإن «الاستقرار الإداري يعني البيروقراطية» وأن «البيروقراطية شيء معيب يجب القضاء عليها» وبالتالي كان لابد من أن تتعرض الإدارة الليبية إلى سلسلة من التقلبات حتى لا تستقر وتثبت على صورة ما، وكل ذلك من أجل محاربة غول «البيروقراطية»، ذلك الوهم الكبير عانت منه الإدارة الليبية عقودا طويلة، وهو ما قصده الدكتور بعيرة بقوله «تعرض الجهاز الإداري للكثير من التقلبات غير المدروسة وغير المبررة على أسس موضوعية تراعي مصلحة الجهاز الإداري»، مضيفا أن «كثيراً ما نجد مثلاً أن أمانة (وزارة) أو هيئة أو مؤسسة ما تلغى ثم يعاد إنشاؤها مرة أخرى، ثم تلغى ربما لمرات ومرات دون أن يكون هناك سبب منطقي لما يجري!

كما نشر الدكتور بعيرة نتائج استبيان أجري فى صيف سنة ٢٠٠٧ تم فيه استطلاع آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس حول الأسس المناسبة لاختيار القيادات الإدارية في ليبيا، كان من نتائجه:

أ- يرى ١٢ ٪ فقط من أفراد عينة البحث أن المؤهل العلمي المناسب تجري مراعاته عند اختيار القيادات الإدارية، في حين يرى ٨٥ ٪ من أفراد العينة أن هذا الأساس ينبغي مراعاته عند اختيار القيادات، وقد يمكن تفسير هذا الاهتمام الكبير بقضية المؤهل العلمي إلى طبيعة التكوين الخاص لأعضاء هيئة التدريس الجامعي؛ حيث يلعب المؤهل العلمي دوراً حاسماً في هذا التكوين.

ب- يرى ٣٥٪ من أفراد عينة البحث أن الانتماء القبلي يتم أخذه بعين الاعتبار حالياً في اختيار القيادات الإدارية، في حين يعتقد ٥ , ٢ ٪ فقط من أفراد عينة البحث أن هذا الأساس يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار .

ث- يرى ٥٥ ٪ من أفراد عينة البحث أن عنصر الولاء السياسي يتم التركيز عليه حالياً عند اختيار القيادات الإدارية، في حين يعتقد ١٠ ٪ فقط من أفراد العينة أن هذا الأساس من أسس اختيار القيادات الإدارية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار . .

٤- **التغير السريع في البيئة التشريعية المحيطة بالجهاز الإداري**.. وقد أشار الدكتور بعيرة في بحثه إلى الآثار السلبية للتغيُّر السريع الذي عانت منه البيئة التشريعية المحيطة بالجهاز الإداري مما أفقده توازنه، وبالتالي عدم اقتداره على القيام بأية تنمية إدارية حقيقية، وأضاف إن «الدولة هنا لعبت ما يمكن تسميته بالأثر المغناطيسي؛ بحيث يظل هذا الجهاز ينجذب وراء سياسات الدولة حتى وإن كانت هذه السياسات في غير صالحه من منطلق إداري بحت.»

وهنا يتضح أن هذا الوضع المربك للقيادات الإدارية أدى إلى عدم التركيز على برامج الإدارة الرشيدة التي تتسم بالكفاءة والكفاية.

٥ ـ **تعدد الأجهزة الرقابية وتداخل اختصاصاتها**.. حيث إنها إحدى الوسائل التي تبناها النظام الثوري الليبي لإحكام السيطرة على شؤون البلاد وخاصة الأجهزة الأمنية والسياسية والرقابية. وقد وصل عدد الأجهزة الرقابية لأكثر من ستة أجهزة رقابية تمارس جميعها الرقابة على الهيئات والمؤسسات العامة، منها ما نظمه القانون مثل جهاز «التطهير والرقابة الشعبية»، ومنها ما يعمل بدون تنظيم قانوني واضح مثل «القوافل الثورية»، و«لجان التثوير والتطوير الإداري»، ومنها ما انتزع بعض الاختصاصات الرقابية انتزاعاً كجهاز «الادعاء الشعبي» و «نيابة الشعب المسلح».

هذا التعدد في الأجهزة الرقابية أدى إلى عدم التنسيق بينها عند عمل تحقيقات في جرائم الفساد، الأمر الذي أدى إلى تشتت جهودها في اتخاذ قرارات موحدة بخصوص المفسدين.

ثانيا: الفشل في تحقيق الحكامة (الحوكمة الرشيدة):

كل هذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى تصنيف ليبيا على أنها دولة فاقدة للرشد الإداري أو بتعبير أدق (الحكامة «الحوكمة الرشيدة» Good Governance) ولعل ذلك هو النتاج الطبيعي لما آلت إليه الأمور في مؤسسات الدولة وبالتالي لم تفض التجربة إلى إحداث التنمية المستدامة في المجتمع، فالإدارة الليبية إذن تتناقض في خصائصها مع خصائص الإدارة الرشيدة التي أقرتها الأمم المتحدة، ففي الإدارة الليبية هناك:

١ـ **غياب كامل للمشاركة المنظمة**.. حيث لا تسمح مؤسسات السلطة بالمشاركة المسؤولة والمنظمة والفعالة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني. ويعود ذلك إلى رأس السلطة، فالنظام ليس منفتحا، ولا يسمح لكافة شرائح المجتمع أن تعبر عن آرائها بحرية في ظلِّ سيادة للقوانين التي تكسب شرعيتها من المرجعية الدستورية. بل هناك تجاهل وعدم اهتمام حتى بوحدات الجهاز الإداري سواء المركزية منها أو المحلية.

٢- غياب سيادة القانون على القيادة السياسية.. حيث دل الواقع المُعاش على أن العقيد القذافي وأبناءه والمقربين منه كانوا يمثلون مرجعية أعلى من القانون ولا سيادة للقانون عليهم، فالقذافي مثلا كان يقول ما يشاء ويفعل ما يشاء وكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العليا للدولة، ولذلك لم تتمكن الإدارة الليبية العامة من الوصول إلى مستوى مقبول من الرشد الإداري. وظلت الدولة الليبية رهينة لغياب الأطر القانونية العادلة، والقضاء المستقل، والأجهزة العدلية والرقابية والأمنية الخالية من الفساد، وبالتالي لم تتمكن من تطبيق القوانين على الجميع ودونما تحيز وبغير انحياز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع.

٣ - غياب كامل للشفافية في اتخاذ القرارات.. حيث لم تنجح الإدارة في ممارسة الشفافية خاصة إذا كان القرار لا يتفق مع توجيهات القذافي التي يجب اعتبارها قرارات ينبغي تبنيها وتنفيذها بدون أي تحفظ أو تعديل، ومهما قدمت المؤسسات التشريعية (مؤتمر الشعب العام) من شروح ومبررات «ثورية» لتلك التوجيهات التي عادة ما تكون خاطئة وغير ناضجة، ومهما دبجت من مقدمات لتحويل تلك التوجيهات إلى قوانين وقرارات، فإن أهم مقوم من مقومات الشفافية قد انعدم في تلك الممارسة، حيث إن الشفافية تتطلب الشروط التالية:

- أن يتم اتخاذ القرارات وتنفيذها في المجتمع وفقا لقوانين ولوائح وليس مجرد خواطر وتوجيهات عامة.
- أن تتوفر المعلومات التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات بحرية تامة للجميع، وأن يكون من حق كل فرد الوصول إلى المعلومات بشكل كامل ودون ضغوط نفسية أو سياسية أو إدارية.
- أن يكون من حق المواطنين (فرادى وجماعات) نقد تلك القرارات وتفنيدها بالحجة والمنطق والسابقة القانونية.

الواضح أن تلك الشروط لم تتحقق في الحالة الليبية، وبالتالي فإن تلك القرارات التي

يتم اتخاذها بالنيابة عن المواطنين دون القدر الكافي من الشفافية هي قرارات فاسدة.

٤ـ **غياب التوافق بين مكونات المجتمع**.. حيث القيادة الليبية لا تعترف بوجود تعددية فكرية وسياسية داخل المجتمع، ولا تسمح للمجموعات أن تختلف في سعيها لتحقيق أهداف خاصة بها، وقد قامت الأجهزة الأمنية والثورية بالقضاء على أصحاب الرأي المستقل (المعارضة كتنظيمات، والأفراد المستقلين والشخصيات الوطنية)، برغم كل الشعارات التي تغنت بها وسائل إعلام النظام حول سلطة الشعب والديمقراطية المباشرة. وإذا اتفقنا على أن الاختلاف بين الناس هو من طبائع الأشياء، وأن القهر والاستبداد لن يلغيَ ذلك التنوع، كان لابد على الإدارة الليبية من أن تخلق آليات للتوافق بين الأطراف المختلفة، بحيث تدفع بالجميع إلى تحقيق مصالح المجتمع وتغليبها قدر الإمكان على أهدافهم ومصالحهم الخاصة. ففي ليبيا وتحت الإدارة الثورية لا وجود لأية أسس لتمثيل سليم للأوضاع العرقية والثقافية والجهوية والقبلية في داخل المجتمع، وليس هناك تداول أو تبادل سلمي للسلطة، وليس هناك ما يمنع القيادة السياسية والمقربين منها والفئات الثورية والقبلية والأمنية التي تنتمي إليها من الاستئثار بالمراكز المهمة في أهم مستويات الهيكلية الإدارية في الدولة.

٥ ـ **غياب العدالة والمساواة في تدافع مكونات المجتمع**.. فانعدام هذا الشرط جعل من الإدارة الليبية قاصرة على إقناع المواطن الليبي بأن له نصيباً عادلاً ومهمًا في دولته ومجتمعه، خاصة أن هناك مجموعات وفئات عديدة تم إقصاؤها أو تهميشها تحت مختلف التصنيفات (السياسية والفكرية والإيديولوجية والجهوية والقبلية) التي افتعلتها القيادة السياسية للتخلص من أصحاب الأراء الحرة والمستقلة في المجتمع.

٦ ـ **افتقاد الإدارة لخصائص الكفاءة والكفاية**.. عندما فشلت مؤسسات الدولة في تحقيق الكفاءة المرجوة طوال أربعة عقود من التجريب والاختيار، ولم تنجح في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي انعدمت فيها خاصية الكفاية،

وأصبحت ليبيا «دولة غنية وشعب فقير». فالتجربة الثورية في الإدارة لم تبن على أسس متقنة لضبط تصرفات الجهاز الإداري التنفيذي «الثوري»، ولا يوجد جهاز تشريعي فعّال (ولا يعتد بمسرحية مؤتمر الشعب العام السنوية)، فضلا عن غياب خطوط واضحة لمسار عملية المساءلة. إذا سمح بها بدءًا بالمسؤولين في الأجهزة السياسية والثورية والأمنية حتى أدنى درجات السلم الإداري. كما أنه لا وجود لنظام خدمة عامة يتميز بالكفاءة والمقدرة والأمانة، ويكون أيضا مبنيًا على مبدأ الجدارة وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة قبل أي اعتبارات أخرى.

لهذه الأسباب وغيرها لا يستغرب المرء مسألة تفشّي الفساد الإداري في مفاصل الإدارة الليبية، بل يمكن القول بأن الفساد أصبح ظاهرة ملازمة للإدارة الليبية على جميع مستوياتها.

من التوضيحات المفيدة في هذا المجال ما ذكره الدكتور إبراهيم قويدر (وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق) في مقال قصير قال فيه «ارتبط الفساد في ليبيا ارتباطاً وثيقًا بالفوضى الإدارية التي عمت كافة الدوائر الرسمية المركزية والمحلية ويرجع ذلك للاختيارات غير المبنية على أسس سليمة لقيادات هذه الدوائر، سواء التي تقوم بالاختيار الشكلي أو بالتعيين، فالفساد نتاج طبيعي لتفضيل أهل الثقة «الموالاة» على أهل التخصص والكفاءة والالتزام والإخلاص للوطن، وليس لفرد أو لإيدلوجية أو لتنظيم بعينه. أضف إلى ذلك أن القوانين والتنظيمات الإدارية والمالية رغم مظهرها المتشدد إلا أنها في التطبيق تسيب وفوضى وخلط كبير بين الدور الرقابي والدور التنفيذي.

إن الحملات التي أجريت وتم فيها القبض على بعض المسؤولين ومحاكمتهم والحكم عليهم بالسجن، وبعد أسابيع قليلة تصدر الأوامر بإخلاء سبيلهم خير مثال على ذلك. والمسؤول المالي الكبير الذي حكم عليه بثلاث سنوات ثم أخلي سبيله بعد أسابيع قليلة وليكلف بعدها بإدارة جهاز الرقابة المالية! لهو دليل قاطع على أن الفساد في ليبيا نتاج لفوضى القرارات وفقدان الدولة لمصداقيتها. فقد بدأ الفساد بين كبار المسؤولين

والمقربين ثم انتقل بالضرورة إلى صغار الموظفين وأصبحت ليبيا حسب تقرير الشفافية العالمية من أكثر دول العالم فسادًا».

هذا وصف دقيق من أحد الذين عاصروا التجربة لفترة طويلة من داخل منظومة الإدارة الليبية وهو تقييم موضوعي لما آلت إليه أمور الإدارة العامة الليبية ودرجة تفشي الفساد في مفاصلها، وهنا نأتي للحديث عن ماهية وصور وآثار هذا الفساد الإداري المتفشي في الجماهيرية.

استغلال الفساد الإداري:

ارتبط الفساد الإداري في الجماهيرية بالفساد المالي لكبار رجال النظام، قبل صغار الموظفين، ومن صور ذلك:

١ـ استخدام النفوذ والاختصاصات الوظيفية الممنوحة من بعض رموز السلطة السياسية (أبناء القذافي او رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية أو الوزراء) للحصول على عمولات وعطاءات وهبات أو وعود بمثلها مقابل تغاضي الإدارة الليبية عن بعض الشروط القانونية الخاصة بتلك العقود، أو توفير معلومات غير معلنة عن المناقصات المطروحة للمشاريع العامة بما يمكّن الشركة المعنية من الحصول على أفضلية غير عادلة عند التنافس على المشاريع المطروحة.

٢ـ استغلال العقود الخاصة بالمقاولات والمشاريع الكبرى التي يرتع فيها الفساد الأكبر بشكل غير مسبوق «لأن القائمين عليها لا تدخل عليهم تلك العقود إلا بجواز مرور»، وتصفه الدكتورة فايزة الباشا بـ «النفوذ المادي والسياسي» وتصف من يستغل ذلك النفوذ بأنهم «أشخاص يدمجون الهيمنة السياسية بالسيطرة الاقتصادية فيسيطرون على الأمور ربما لتخدم أهدافهم»[١].

١ - فايزة الباشا «الفساد الإداري وآليات مكافحته»، موقع القانون الليبي.

٣ـ الانتفاع الخاص بالمنشآت العامة أو الاستيلاء على ممتلكات عامة؛ (استراحات القائد أو أبناء القائد أو مزارع الوزراء أو أبنائهم أوغيرهم من القيادات السياسية والإدارية)، أو إقامة مشروعات وهمية (سياحية أو استثمارية في الداخل أو الخارج)، أو التغاضي عن أنشطة غير قانونية (كتهريب الأموال والأرصدة بالعملة الأجنبية) يقوم بها المسؤول المعني أو الأقرباء أو المعارف أو من له علاقة معهم.

٤ ـ خصخصة الأراضي العامة مثل التي تم الاستيلاء عليها من قبل الدولة في فترة سابقة (ممتلكات اليهود والإيطاليين ورجال العهد الملكي) والتصرف بها على أساس أنها ملكية خاصة بعد تزوير مستنداتها بالتعاون مع مسؤولين آخرين في الدولة أو تباع لـ «الأقارب والمعارف».

٥ ـ الحصول على معاملة متميزة بعد استلام قروض مالية كبيرة من مصارف الدولة، وأحيانا دون استكمال شروطها (أصول، مؤهلات، تجربة تجارية، أو قدرة استثمارية)، وأحيانا يتم إلغاؤها أو تقليص أقساطها(!) أو الحصول على وضعية استثنائية عند دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية على مداخيل «مشاريع تجارية» يملكها أفراد مقربون من أصحاب السلطة.

٦ ـ التلاعب بميزانيات (اللجان الشعبية للشعبيات) المخصصة لبناء مشاريع البنية التحتية (إنشاء المدارس والمستشفيات، وإصلاح الطرق وتشييد لمساكن، وغيرها من الخدمات)، بحيث يتم مضاعفة الأسعار المدفوعة مقابل الحصول على جزء منها كعمولة أو رشوة من الشركات المنفذة للمشاريع.

٧ـ البدء في تنفيذ مشاريع كبيرة ومكلِّفة لخزينة الدولة ثم إلغاؤها أو إهمالها أو تنفيذها بمخالفات كبيرة للمواصفات المتفق عليها، أو تخصيص مبالغ مالية بالملايين لمشاريع على الورق وكذلك تخصيص مبالغ للسلع التموينية بما يفوق حاجة المواطن الليبي ويتم عندئذ خصخصة الممتلكات العامة.

وتضيف الباحثة الدكتورة فايزة الباشا في محاضرتها صورة أخرى لهذا الفساد بقولها «ينتشر الفساد الإداري بين موظفي الدولة والإدارة الشعبية والخدمة المدنية حتى إن البعض للأسف لم يتورع عن المتاجرة بالوطن ببيع الإقامات للأجانب «١٢٠٠ دينار للفرد»، وكذلك (تزوير) نتائج الكشوف الطبية، فلا يهمه إن كان هذا العامل يعاني من الإيدز أو التهاب الكبد الوبائي مقابل هذا المبلغ الضئيل التافه!!

رؤية علمية للفساد الإداري في عهد القذافي

في ٨ فبراير ٢٠٠٩م، نشرت صحيفة «ليبيا اليوم» ورقة بحثية قيِّمة عن الفساد في ليبيا، أعدها د.عوض الحداد - أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة قاريونس حول (الفساد والتنمية رؤية لواقع الظاهرة في ليبيا)، ومما جاء فيها:

« تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي والإداري بشكل عام وفساد القطاع العام بشكل خاص من أشد وأخطر العقبات التي واجهت،ولازالت تواجه تنفيذ خطط التنمية في ليبيا، ففساد القطاع العام ليس بظاهرة عارضة، بل ترجع جذوره منذ حصول الدولة الليبية على استقلالها في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي إلا أنها زادت حدة في السنوات الأخيرة.

القوى الفاعلة في المجتمع وعلاقتها بالفساد:

الفساد هو انحراف سلوكي مهني لدى بعض المسؤولين في مراكز صنع القرار بالمستويات الإدارية العليا في منظومة القيم الأخلاقية وضوابطها، فضلاً عن خيانة الأمانة التي أسندها المجتمع إلى بعض أفراده الذين خولتهم ضمائرهم بارتكاب ممارسات فاسدة تضر بمجتمعهم.

وقد نجم عن الفساد الاقتصادي والاجتماعي بروز فئات كانت مُعْدَمَة تعيش تحت خط الفقر عملت على تشكيل عصابات متخصصة في احتكار حاجات الأفراد والمتاجرة فيها مستغلة مناصبها الوظيفية لممارسة الفساد، منها على سبيل المثال :

المجموعات المتخصصة في الاحتكار والمتاجرة في الأدوية سواء تهريبها من الداخل إلى الخارج أو العكس عبر الحقائب (تجار الشنطة) وأخرى متخصصة في احتكار موارد البناء كالأسمنت والحديد والطوب، والطلاء والبلاط...، ومجموعات أخرى في تهريب السلع التموينية، وأخرى في احتكار أعلاف الحيوانات والدواجن.. والغريب في الأمر أن كل مظاهر الفساد هذه تمارس نشاطها علانية أمام نظر وسمع الجهات الرقابية والمتابعة الشعبية والقوافل الثورية، ولجان التطهير وشرطة البلدية.. الخ وربما هذا القصور أو التفاعل من طرف هذه الجهات عن أداء دورها في العوامل التي أسهمت في وجود بيئة مناسبة لانتشار ونمو الفساد في مؤسسات ومرافق المجتمع.

تتضح من خلال تفاعل هذه القوى مع بعضها وما ينتج عن هذا التفاعل من أوجه متعددة من الفساد. وهناك ثلاث مجموعات من الفعاليات، تعمل على طول الحيّز الجغرافي بشكل مستمر وهي :

١ـ القطاع الخاص ويضم أفراد التشاركيات والشركات.

٢ـ موظفون مصعدون (أمناء اللجان الشعبية) وسياسيون (أمناء المؤتمرات الشعبية).

٣ـ موظفون غير مصعدين وقضاة ومحامون وموظفو الأجهزة الأمنية والعسكرية.

فالقطاعان الأول والثالث يتوقع منهما في معظم الأحيان أن يعملا بشكل مستقل ذاتيًا داخل مجاليهما المنفصلين، يتفاعلان في- الواقع- مع بعضهما بشكل مكثف، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالفساد البسيط بين المستويات الدنيا في هذه الشرائح، أو ما يعرف بشريحة البيروقراطيين الإداريين في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة.

كما يُبرز الشكل تفاعل الفعاليات المصعدة، والفعاليات غير المصعدة، وفعاليات القطاع الخاص كلها مجتمعه، مما ينتج عنها فساد في كل القطاعات الخدمية يتراوح من فساد ضئيل الشأن إلى فساد عظيم الشأن.

المجال الآخر للتفاعل والتداخل في الشكل هو ما يحدث بين الفعاليات المصعدة

وغير المصعدة، وهو ما يطلق عليه «تقاسم الرشوة» بمعنى: أن يتقاسم مسؤول مصعد رفيع المستوى قيمة الرشوة مع المستويات الأقل من المسؤولين غير المصعدين، أو البيروقراطيين، بعد التفاعل بينهما، كأن يقوم مثلاً البيروقراطيون أو المصعدون برشوة قاضٍ أو محام أو مدعي عام من أجل تجنب الملاحقة القضائية أو تخفيف العقوبة..»..

وترصد الدراسة مظاهر الفساد في جماهيرية القذافي على النحو التالي:

- الدفع من أجل الحصول على الشهادات الثانوية.
- يوقف موظف التراخيص صرف تصاريح البناء إلى أن تدفع الرشوة
- تهديد المهندس المفتش بفرض غرامة نظير عدم وجود تصريح بناء لعدم دراية المواطن بالحاجة إليه ما لم تدفع رشوة.
- الدفع لتنسيب الأبناء إلى الكليات المختلفة وخاصة العلميّة منها بغض النظر عن المجموع.
- الدفع لتزوير شهادات التخرج أو الحصول على شهادات عليا.
- الدفع من أجل الحصول على بعثات دراسية للخارج.
- عندما يقارب المبنى على الانتهاء يهدد مسؤول كبير في أمانة المرافق بتقرير عدم صلاحية المبنَى باعتباره غير مضمون، أو غير مأمون ما لم يدفع رشوة كبيرة.
- عمولة لتوقيع العقود المتعلقة بإنشاء أو صيانة المباني التعليمية والجامعية.
- عمولة لطباعة الكتب المدرسية والجامعية أو شرائها من جهات معينة.
- يهدد محصل الضرائب بمراجعة حسابات التشاركية أو الشركة أو المكاتب الخاصة ما لم تدفع رشوة...الخ
- الدفع مقابل الحصول على تقارير طبية للعلاج بالخارج لمن لا يستحقها.
- الدفع لتسريب الأدوية الحكومية وبيعها في الأسواق أو تهريبها عبر الحدود...الخ

- يهدد مسؤول كبير في الأمانة بتقرير عدم تنفيذ المواصفات الفنية من الطرق والجسور..... الخ
- الدفع لمحصّل الضرائب نظير تخفيض المبلغ المقدر على الشخص.
- الدفع لموظفي أمانة الزراعة أو الشرطة الزراعية مقابل ترخيص للبناء في الأراضي الزراعية أو يوقف الموظف عن طريق الشرطة الزراعية عملية البناء.
- الدفع من أجل الحصول على الخدمات الهاتفية والبريدية.
- الدفع من أجل الحصول على رخص قيادة السيارات وإجراءات تسجيلها...الخ

ويرصد الباحث الجريء دور اللجان الشعبية في التغاضي عن الفساد، بل في حمايته، وصنعه، قائلاً:

«الشيء الملفت للنظر في الشكل هو بروز تنظيم اللجان الثورية كقوى فاعلة في المجتمع الليبي، مما يدعو للتساؤل حول هذا الانحراف في طبيعة مهام اللجان الثورية الذي من المفترض أن لا يكون لها أي نوع من أنواع القيادة التنفيذية ولا أي رغبة في وجود الاتباع وحتى الفوائد المادية والأرباح الشخصية والجماعية أيًا كان نوعها، فهي من المفترض أن تعمل وفقاً للنظرية الثورية العلمية للكتاب الأخضر. فواجبها الثوري بالدرجة الأولى هو ترسيخ السلطة الشعبية والعمل على تعميقها في جذور ثقافة المجتمع الليبي، كما اتضح في انتهاج أسلوب برامج الملتقى العام للجان الثورية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ولكن يبدو أن خللاً حدث في تكوين الفرد عضو التنظيم من خلال دخول العديد من عناصر هذا التنظيم تحت مسوغات عديدة في ممارسة السلطة من خلال عملية التصعيد أو العمل على تعيينهم في المراكز القيادية للمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، مما أدى إلى إجهاض ما جاء في فلسفة التغيير الثوري الشامل من استحداث قيم جديدة تتفق مع الأطروحات التنموية الجديدة التي جاءت بها ثورة ١٩٦٩، وزاد من تفاقم ظاهرة الفساد كما جاء في تقارير أجهزة الرقابة الشعبية، ولجان رصد هذه الظاهرة التي توضح تورط عدد لا يستهان به من أعضاء تنظيم اللجان

الثورية في الممارسات المالية غير المشروعة المكثفة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي دعا قائد الثورة الليبية إلى طرحها بنداً أساسيًّا لمناقشتها من قبل المؤتمرات الشعبية في جلستها العامة (العادية) لعام ٢٠٠٤، في محاولة لوضع السياسات العلاجية للحد من انتشارها مكانيًّا وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية تم صياغة قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ في شأن غسل الأموال.»..

وعن الآثار والنتائج الاقتصادية للفساد، تقول الدراسة:

« تبدو الآثار السلبية لهذه الظاهرة واضحة وجلية من خلال مؤشرات هامة منها الابتزاز، والاختلاس، وتهريب الأموال والبضائع، والرشوة، والمحسوبية، واستغلال المناصب، فقد سجل الجهاز الشعبي للمتابعة في هذا البلد في العديد من تقاريره انتهاكات في مختلف المؤسسات العامة المتمثلة في هذه المؤشرات تقدر بالملايين- «فمثلاً ذكر تقرير الجهاز الشعبي للمتابعة لسنة ١٩٩٠» أن حالات الاختلاس بلغت حوالي ٥ ملايين بالإضافة إلى ١٤ مليون دينار خسائر أخرى ناجمة عن هدر الأموال العامة والمنقولة، والتلاعب في تنفيذ العقود الإدارية وتخصيص العقارات، والمصارف، والسماسرة العاملين في الأسواق والخسائر بسبب الحرائق المتعمدة».

كما بحثت اللجان الشعبية للرقابة والمتابعة خلال عام ١٩٩١ عدد (١٢٩٢٣) مخالفة تم التصرف في عدد (٣٠٤) قضايا اتهم فيها عدد (٣٦١) شخصاً بتهم مختلفة، كما تم التحقيق في الخسائر المالية (عجز اختلاسات) بلغت قيمتها (٤, ٦١) مليون دينار خلال نفس الفترة. وفي تقارير أخرى لجهاز الرقابة والمتابعة خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨ سجل الجهاز عدد (١٠٣٩) قضية تم التحقيق في عدد (٥٣٦) اتهم فيها عدد (٨٢٠) متهماً في قضايا استيلاء على المال العام والاختلاس وإساءة استعمال السلطة والتزوير وإهمال وتقصير في حفظ المال العام وصيانتها.

وفي تقارير أخرى للجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية تم تسجيل قضايا من مخالفات وجرائم اقتصادية خلال سنة ٢٠٠٠ بلغ عددها (٤٧٣) قضية، تم

التحقيق في عدد (٤٣٩) قضية تتعلق بالمؤسسات العامة والعاملين فيها اتهم فيها عدد (٦١٨) شخصاً.

هذه الانتهاكات في مختلف مؤسسات القطاع العام تكون لها نتائج سلبية خطيرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستديمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

لكنّ ما يثير الاستغراب هو عدد المخالفات المالية في قطاع التعليم والبحث العلمي الذي يُفترض أن يوجه هذا القطاع إمكاناته العلمية والأخلاقية لمحاربة هذه الظاهرة، وفيما يلي آثار الفساد الاقتصادي ونتائجه:

١- يؤدي الفساد إلى توزيع غير عادل للخدمات الحكومية وتشويه الاقتصاد من خلال توزيع الموارد بين أقاليم الدولة وداخلها مما يزيد من حدة التفاوت المكاني بينها. فمثلاً يتبين أن حجم المورد الذاتي الذي تولده الشعبية الواحدة بالمعدل الوطني هو بحدود (٢٠ مليون دينار) وفق أرقام عام ٢٠٠١ إلا أن درجة التباعد بين الشعبية الأكثر إيراداً التي تولد نحو ١٠ أضعاف المعدل الوطني (طرابلس ١٩٠ مليون دينار) وبين الشعبية الأدنى إيراداً التي تولد نحو المعدل الوطني (الكفرة ٢٧ مليون دينار) يصل إلى نحو سبعين ضعفاً، وعند الأخذ بالمعدل الوطني العام نجد أن جميع الشعبيات البالغ عددها إحدى وثلاثين شعبية نجد أن جميعها (باستثناء أربع منها وهي : طرابلس، وبنغازي، ومصراته، والزاوية) تقع دون معدل المستوى الوطني.

٢- يعمل الفساد على تباين معدل دخل الفرد بين الشعبيات، فمثلاً إذا ما أخذنا بمعيار المعدل الوطني لدخل الفرد من الناتج الإجمالي والبالغ (٢٠٤٧ دينار) عام ١٩٩٩، نستنتج أن دخل الفرد في كل من شعبيات (طرابلس، ودرنة، وصبراتة، وصرمان، وبنغازي) تفوق المتوسط الوطني بنسب(١٩٪ و١٧٪ و١٧٪ و١٥٪) على التوالي. ويلحظ أن شعبية طرابلس تستأثر بأعلى معدل لدخل الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الذي يبلغ (٢٤٢٩) ديناراً مقارنة

بإجدابيا الذي لا يتجاوز دخل الفرد فيها أكثر من (١٤١٧) دينارا.

٣- يؤدي الفساد إلى ارتفاع سعر السلع، فقد استمر مؤشر السلع الاستهلاكية في الارتفاع من ٧ , ١١٪، سنة ١٩٩١ إلى أكثر من ٢٢٠٪ سنة ١٩٩٧، بدون مبرر اقتصادي، لأن الأسعار ضخمت بفعل الأنشطة الفاسدة للمسؤولين السياسيين والعناصر البيروقراطية المشتركة معها فمثلاً يُذكر أن عدد الجرائم ضد الإدارة التي ارتكبها الموظفون في الفترة الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ حيث بلغت أكثر من ٨٠٠٠ جريمة.

٤- إلى جانب عمل الفساد في تقزيم التنمية وتحجيمها، فإنه يعمل على تفاقم ظاهرة الفقر بين أفراد المجتمع نتيجة لتدني دخل الفرد السنوي، ففي دراسة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤ ظهر أن هناك حوالي ١٩٪ من أفراد المجتمع الليبي يعيشون تحت خط الفقر وهو الخط الذي تندرج تحته هذه النسبة من الأفراد الذين لا يمكنهم دخلهم البسيط من الوصول إلى العناصر المعيشية الأساسية اللازمة لوجودهم المادي والمعنوي وسلامة بقائهم.

٥- يؤدي الفساد إلى ظهور السوق السوداء أو السوق الموازية نتيجة وقف استيراد السلع الضرورية مثل الأدوية، أو تقلبات عمليات الاستيراد بسبب التأخير في الاعتمادات أو نتيجة لتبني سياسات تجارية تؤدي إلى نقص استيراد مختلف السلع أو منع الاستيراد، ويرى فيها المفسدون من السياسيين والعناصر البيروقراطية فرصة لزيادة ثرواتهم غير الشرعية.

٦- يؤدي الفساد إلى عدم تأمين وتوفير السلع الضرورية نتيجة لخفض قنوات التسويق والتوزيع بما يوعز للمستهلك بوجود نقص في هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى خلق نوع من القلق والشك عند المستهلكين ويؤدي ذلك إلى شراء كل السلع المعروضة في مراكز البيع والتسبب في أزمة توفير السلع.

٧- كثيراً ما ينطوي الفساد على تمويل أو تحريف لوجهة الموارد أو الخدمات من الاستفادة العامَّة إلى الخاصَّة ويتطلب هذا التحريف - أحياناً - تحويلاً للأموال إلى بلدان أجنبية، فمثلاً يذكر التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ جرائم تهريب الأموال التي تم ضبطها بلغت حوالي ٢١ جريمة، ويذكر المصدر نفسه أن عدد هذه الجرائم زاد في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ إلى حوالي ٤١ جريمة، ولم يذكر التقرير مقدار الأموال المهربة، كما أن هذه الأرقام هي أقلّ بكثير مما يجرى في الواقع من تهريب للأموال نظراً لطابع السّرية الذي يغلفها نتيجة تورط المسؤولين فيها، تحت ذرائع متعددة.

هذا التهريب مهما صغر يتسبب في حدوث تسريبات ضارة للاقتصاد المحليّ، ويعمل على زيادة عرقلة التنمية وتظل الحاجات الأساسية للشعب من غذاء ومسكن وصحة وتعليم مهملة.

٨- يُعدُّ الفساد معوِّقاً للاستثمار الأجنبي، فمثلاً يذكر الباحثان المجبري ورهبط في دراستهما عن الفساد وأداء المؤسسات في ليبيا، أن حجم الخسائر في الناتج القومي الإجمالي بسبب الفساد بلغ حوالي ٦٥٣,٧ مليون ديناراً في عام ٢٠٠٠ (بأسعار ١٩٨٠)، وبلغ حجم الاستثمارات المحليّة التي لم تنفذ بسبب تفشي ظاهرة الفساد حوالي ٤٨٥,١٢ مليون ديناراً في عام ٢٠٠٠ .

٩- يؤدي الفساد إلى التفاقم الدائم في العجز المالي وحالات الاختلاس (فمثلاً ذكرت صحيفة أخبار بنغازي سنة ٢٠٠٠ أن مجموع الأموال التي اختُلِستْ من أمانة خزانة شعبية بنغازي فقط تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دينار. كما ذكرت صحيفة أويا السنة الثانية العدد ٣٩٦ لسنة ٢٠٠٨ أن الأموال التي تم اختلاسها عن طريق شركة الخدمات العامة التابعة لشعبية الجفارة بلغت حوالي ١٨,٥ مليون دينار خلال سنة ٢٠٠٧).أما الاستثمارات الأجنبية التي طردها مستوى الفساد فبلغت حوالي (٢٤٩,٧٣) مليون دينار، أي ما يساوي (٤٦١,٧٣) مليون دولار في عام ٢٠٠٠. على الرغم من أن هذه التقديرات قد تكون أكبر بكثير من الناحية الفعلية، نتيجة لعدم دقة الإحصاءات التي توفرها الجهات

المسؤولة، إلا أنها تعطي مؤشراً - ولو بسيطاً - عن حجم الضرر الذي يلحقه الفساد بالاقتصاد الليبي.

١٠ـ يشوّه الفساد القرارات الرسميّة، ويمكن إهمال الأولويات الإنمائية لليبيا تفضيلاً لمشاريع يراها المسؤولون والراشون أجزى من الناحية الشخصية، وهذا هو السبب وراء وجود كثير من المشاريع في كل الأقاليم الليبية لم تكتمل أبداً، أو التي ينبغي ألا تقام أصلاً في المقام الأولى، فمثلاً يلحظ في كافة هذه الأقاليم أن ثمة طرقاً تبنى ولا توصل إلى أي مكان، أو تكون فيها فائدة لبعض المسؤولين من أمناء اللجان الشعبية، أو أمناء المؤتمرات وغيرهم من ذوي النفوذ، ويكون الهدف منها إعطاء الفرصة لشخص ما للحصول على رشوة تتصل بعقود الإنشاءات كالمصانع والمدارس، والمستشفيات، والعيادات، والجسور، ووحدات سكنية لم تكتمل بعد، وآلاف المعدات والآلات لازالت متروكة في مواقع العمل، إلى جانب أن هناك أعداداً هائلة من الآلات الجديدة لم تركب أو لا تعمل عندما تركب، وهناك مصانع وأنشطة أخرى لم تستخدم بطاقتها المثلى، لأنها إما أن تكون غير مناسبة، أو تفوق الطلب على منتجاتها أو خدماتها بكثير، هذا إلى جانب الاختيار العشوائي لمواقعها من أجل الانتماءات القبلية.

جميع هذه العمليات والمعاملات غير المربحة - التي خصصت لها ملايين الدينارات من ميزانيات خطط التحول بلغت في القطاع الصناعي فقط سنة ١٩٨٩ أكثر من (٤٣١٥) مليون دينار ليبيًا والتي تشهد بشكل كبير- لا جدال فيه على الآثار الضارة والمدمرة للفساد، فكثيراً ما يقدم لها صانعو القرار أسساً منطقية بحجج واهية وزائفة، مثل حماية الصناعات الوطنية الوليدة، أو عدم فتح الاعتمادات المالية اللازمة، أو الحاجة إلى الاستقلال الاقتصادي، أو المصالح الوطنية... الخ. هذا إلى جانب عشرات المشاريع الزراعية المهجورة، فمثلاً جاء في تقرير الجهاز الشعبي العام للرقابة لسنة ١٩٩٨ بأن

هناك أكثر من ٦٠٪ من المشاريع الخاصة بقطاع الزراعة قد توقفت عن الإنتاج تماماً أو بشكل شبه كامل..»..

وعن النتائج والآثار الاجتماعية للفساد، تقول الدراسة:

«يجب أن يدرك منذ البداية أن العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد هي تركيبية في طبيعتها، وأن هذه الأسباب معقدة ومرتبطة ببعضها بوصفها متغيرات قوية ومتبادلة، وآثارها تبدو في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل توظيف الانتماءات العائلية والعشائرية والقبلية في التعامل الرسمي من خلال الضغط على الموظفين البيروقراطيين والسياسيين لتحقيق مزايا ومكاسب دون وجه حق، وعدم الاهتمام بالملكية العامة. والحرص على الأموال العامة. وكذلك في إدراك أفراد المجتمع للعدالة والمساواة الاجتماعية والكفاءة على المدى الطويل. فالفساد الرسمي مثل الرشوة والتزوير والاختلاس عندما يكون سمة من سمات النشاط الوظيفي العام يؤثر في الكفاءة من خلال تأثيره على معدّلات الإدراك العام للموظفين، للمساواة الاجتماعية، فمثلاً يتحدد مركز الشخص النسبي من أية مجموعة بواسطة إدراك المجموعة، لما يقدمه ذلك الشخص للمجموعة، فزيادة ثروة الفرد دون زيادة مساهمته للجماعة، سوف يُولد عداوة بين أعضاء مجموعة أخرى.

كما أن حالات الفساد وزيادة الثروة غير المبررة تؤثر على معدل فكرة المواطنين عمّا يشكل التسلسل الهرمي للمساواة والعدالة داخل المجتمع.

مما سبق يتضح أن انتشار ظاهرة الفساد بين أفراد المجتمع تؤثر على البيئة الاجتماعية داخل المجتمع وعلى قيمه الأخلاقية، فعندما يسود الاعتقاد لدى أفراد المجتمع بأن الفساد يؤدي إلى مكاسب مادية عالية فإن سرعة انتشار هذا الاعتقاد يؤدي إلى حالة من التسابق على الاقتداء بالمفسدين والبحث عن طرق وأساليب جديدة للكسب غير المشروع، مما يؤدي إلى ابتعاد أفراد المجتمع عن قيمهم الأخلاقية النزيهة وبذلك تنهار القيم، وتفسد الأخلاق وتعم السلوكيات غير الأخلاقية في الممجتمع».

فمثلاً سجلت التقارير الخاصة بالجريمة في ليبيا خلال الأعوام (٩٠-١٩٩٩) أن جرائم إفساد الذمة قد بلغت (١٨٦٣٧) حالة والجنس بلغت (١٢٦٢٦) حالة والتزييف (١١٧٢٤) حالة والمخدرات (٦٧٦٨) حالة وتعاطي الخمور (٤٥٨٦٢) حالة والاغتصاب (٣٦٠٨) حالات والتهريب (٣٣٧٦) حالة.

فانتشار هذه الظاهرة الهدامة يضعف الأداء الإنتاجي الاقتصادي الاجتماعي، وتؤدي إلى التسيّب الإداري في المؤسسات الإنتاجية فمثلاً تم ضبط ١٢٥٢٦ حالة تسيب إداري في الفترة من يناير إلى سبتمبر سنة ١٩٩٠ فقط.

كما يؤدي الفساد إلى انتشار عدم المبالاة بين أفراد المجتمع مما يؤثر على أهداف التنمية ومن ثم ينعكس على الولاء للنظام السياسي في الدولة.

الآثار والنتائج المكانية

يؤدي الفساد إلى تفاوت مكانيٍّ حاد في التركيب الداخلي للمدينة الليبية نتيجة لسوء توزيع الدخل، مما ينعكس على واقع السكن أحد أهم مؤشرات مستوى المعيشة فنلاحظ أن الأغنياء والنخب يشكلون أحياء خاصة بهم تتكون من القصور والدارات الفارهة في أفضل المواقع، في حين تسكن الطبقات الفقيرة والمتوسطة أحياء من المساكن القديمة المتهالكة والمتداعية ومتوسطة المستوى، ويمكن أن نلاحظ انتشار الظاهرة في مدينة بنغازي ثاني أكبر مدينة في ليبيا حيث عدد جرائم الفساد الاقتصادي والمالي والإداري خلال السنوات ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ في المدينة.

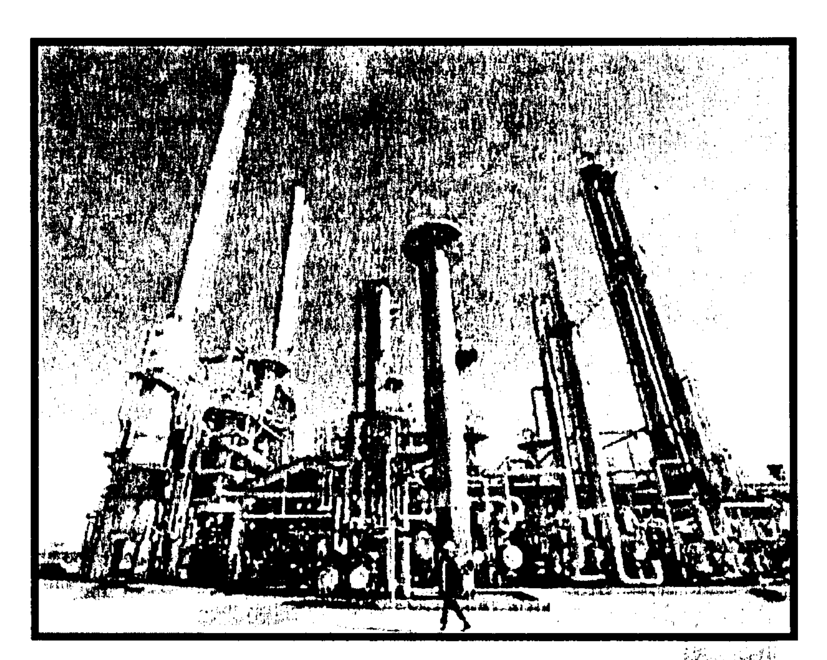
هذا السلوك الفاسد، نتج عنه زيادة في دخول العديد من الموظفين البيروقراطيين من المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا في المدينة و الذين يشكلون النسبة الكبيرة من القوى الفاعلة داخل المدينة المنغمسين فيه من جراء تلقيهم الرشاوي الطوعية والمبتزة، مما انعكس على مستواهم المعيشي وخاصة السكن فقط أظهرت دراسة حديثة للحركة السكنية في مدينة بنغازي أن أعلى نسبة متحركة نحو سكن الأحياء الجديدة الراقية أو ما يعرف بمحلات الطموح هي لموظفي الدولة البيروقراطيين من جميع قطاعات الدولة

ومؤسساتها في المدينة فقد سجلت هذه الشريحة ما نسبته حوالي ٦١٪ من عينة الدراسة.

بالرغم من أن محلات الطموح أو الأغنياء كانت -دائما- مجالا سكنيا للقطاع الخاص الذي ينظر إليه دائما القطاع الذي ينشر فيروس الفساد داخل المجتمع وليس القطاع الحكومي، إلا أن هذه الحركة السكنية للموظفين باتجاه أحياء الأغنياء لم تكن نتيجة ارتفاع من المرتبات التي تمثل مصدر دخلهم الوحيد لجمود الأنظمة الوظيفية فيما يتعلق بالنواحي المادية مثل نظام المرتبات الذي ظل ثابتا منذ صدور قانون ١٥ لسنة ١٩٨١، وعدم تمشي هذا الدخل مع مستوى الأسعار السائدة في الدخل مع مستوى الأسعار السائدة في السوق في كل المجالات ولا إلى المساعدات التي تقدمها الدولة للمواطنين على شكل قروض إسكانية لتجميدها لمدة طويلة، أو لقلة المبلغ المقروض، أو لارتفاع الفائدة عليه من قبل المصرف مما دفع جزءاً كبيراً من هذه الشريحة للبحث عن مصادر إضافية للدخل قد لا يحصلون عليها بوسائل مشروعة مثل استغلال وظائفهم العامة لتحقيق مصالحهم الخاصة من خلال تلقيهم الرشاوي بجميع أنواعها، حتى يمكنهم دخلهم من الحركة باتجاه هذه الأحياء. هذه الحركة شبه المستمرة باتجاه محلات الطموح ولمدة تزيد عن عقدين من الزمان أدت إلى تفاوت مكاني حاد ملموس يمكن قياسه ومشاهدته بكل وضوح متمثلا في أنماط السكن داخل المدينة.

٩

الفساد في قطاع النفط





من القطاعات التي عانت فساداً كبيراً ومتضخماً في عهد القذافي، قطاع النفط، الذي يعد قلب الثروة الليبية، وأساسها، ورغم أن شعارات القذافي طوال حكمه أكدت على حرصه على المحافظة على الثروة الليبية واستغلال عوائدها في خدمة الجماهير، فمن الواضح أن الفساد في ذلك القطاع الحيوي بدأ منذ وقت مبكر من عهد القذافي، وهناك من يرون أن من أسباب قتل القذافي للرائد عمر المحيشي، أنه كشف ازدواجية القذافي في تعاملاته مع شركات النفط، وخصوصا شركة «إسو» و«أوكسيدنتال (Occidental Petroleum)»، حين منحهما امتيازات وضمانات مجزية تحت طاولة «تأميم النفط»، عكس ما كان يدعيه القذافي من حرصه على ليبية النفط الليبي وعوائده.

وقد نشرت وكالة رويترز الإخبارية يوم ٨ ديسمبر ٢٠١١م أن المجلس الوطني الانتقالي الليبي شكل لجنة للتحقيق في الفساد في قطاع النفط في عهد معمر القذافي، وللنظر في مزاعم بأن مسؤولين اختلسوا ملايين الدولارات من قطاع النفط في عهد القذافي.

تقارير رقابية صورية:

كشفت وكالة رويترز في مقال نشر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ -عن تقرير أعدته جهة مسؤولة- عن التحقيقات والمراقبة الشعبية في عهد القذافي باسم «التقرير السنوي للمراقبة التنفيذية لسنة ٢٠١٠»، ويذكر أن الحكومة تقدم كل سنة تقريرا مماثلا لمؤتمر الشعب العام ولكن لا يتم الكشف عنه للجماهير.

ويتضمن التقرير وثائق ورسائل خاصة وعقودًا موقَّعة مع شركاء أجانب ونتائج تحقيقات قامت بها الوزارة المعنية على مدى السنوات لاسيما في قطاع النفط. وتشتمل على تقارير مالية مؤجلة وتواريخ وهمية لعقود وحسابات مصرفية متعددة.

وأبرزت الوكالة أن العديد من الوثائق لا يمكن التحقق منها، خاصة أن المعنيين نفوا التورط فيها، ولكن وجوده يظهر أن التحديات كبيرة أمام النظام الجديد بعد سقوط القذافي، وأشارت إلى أن النفط هو شريان الحياة الاقتصادية في ليبيا وهو ما يعطي

لصناعة النفط قوة سياسية كبيرة، ويجعل الأمر أكثر صعوبة في التخلص من الممارسات التي تركها النظام القديم.

وقال المستشار سمير الشريف الذي كلف بجمع التقارير إنه يجب على المسؤولين الجدد على القطاع أن يغيروا طريقة العمل التي كانوا يعملون بها خلال النظام السابق، ويعمل الشريف بالتوازي مع المسؤول الحكومي (رفيق دربي) الذي قضى ما يقرب عن عقدين من الزمن في مكتب التدقيق في بنغازي.

وأضاف الشريف أن جميع التعليقات والملاحظات كانت ترسل إلى جميع المنظمات المعنية والتي كانت تخفيها بالضرورة، «لقد بدأ الفساد من الأعلى»، وأضاف أنه كان يقوم بتقديم التقارير أمام مؤتمر الشعب العام، «لقد كان أشبه بالذهاب إلى المسرح، كنت أعرف كيف كانت تدار العملية»، وأشار (دربي) إلى أن التقارير كانت تكتب وقتها للتاريخ، «لقد كنا نعلم أن شيئا ما سيحدث في أحد الأيام».

وقبل سقوط القذافي كانت المسؤولة في وزارة التحقيقات والرقابة الشعبية هي هدى بن عامر. وكانت من أشد الموالين للقذافي وكانت مهمتها تعزيز الشفافية من خلال التحقيقات، ولكن وفقا لعدة أشخاص عملوا معها كانت مهمتها الأساسية هي العمل على جمع المعلومات عن الناس الذين يشكلون تهديدا للنظام.

وبينت رويترز أنها لم تستطع الاتصال بها للتعليق في ظل تقارير تفيد بأنه تم القبض عليها خلال شهر سبتمبر الماضي ولا يعرف مكان وجودها، ويعتقد البعض أنها فرت من البلاد في حين يقول البعض الآخر إنها في السجن في انتظار المحاكمة.

من ناحية أخرى يفيد التقرير الذي كشفت عنه رويترز أن الشركة الوطنية للنفط لم تكن تشجع على الاستثمار في ليبيا، خاصة لدى شركات النفط الدولية مثل (بتروكندا) و(وينترشار) و(شل) و(إيني). وقد قامت هذه الشركات بإيقاف أو تخفيض بعض أنشطة التدقيق في البلاد منذ النصف الأول من سنة ٢٠١٠.

ولكنَّ المسؤولين في هذه الشركات صرحوا للوكالة بأنهم لم يوقفوا أنشطة التنقيب

وامتنعوا عن التعليق عن هذه الإفادات. وقال أحد العاملين فيها إنه لا يمكن التوقع بأن تقوم هذه الشركات التي لديها مصالح على المدى الطويل في ليبيا بتصريحات قد تغضب الحكومة الجديدة.

وقال مسؤولون في شركة أخرى إن الشركات النفطية كانت تواجه مصاعب، حيث يطلب منها القيام بأعمال صيانة غير ضرورية أو إهمال الاهتمام بالبنية التحتية لضمان استبدال أجزاء معينة، وأشار الخبير الأمريكي المستقل جوف بورتر إلى أن محيط الاستثمار في ليبيا كان صعبا ولم يكن في الإمكان القيام بأي تصريح سلبي لأن النتيجة ستكون معاقبة الشركة وتهميشها.

ويشير تقرير ٢٠١ إلى أن الشركة الوطنية للنفط قد قامت بخرق القانون، فعلى سبيل المثال، تقول البيانات الختامية للشركة أنها لم تستكمل حساباتها وفقا لقانون المالية، ولم توقع بعض العقود مع الشركات النفط الأجنبية رغم أن النشاط التجاري لهذه الأخيرة بدأ منذ أشهر، ويذكر أن آخر عقد يعود إلى ستة أشهر.

ويقول (دربي) إن الشركة قد تكون فقدت الملايين على كل شحنة جراء ذلك، وقد أشار الخبراء في التقرير إلى أن مبيعات النفط لم تتضمن البنود والشروط التي تضمن الحصول على أفضل الأسعار للشركة.

من جهته، قال وزير النفط السابق ومدير الشركة الوطنية للنفط شكري غانم الذي انشق عن النظام بعد الثورة، بأن ليس له علم بأية عقود تمت بأثر رجعي وإن هذه المارسات فاسدة، «من الممكن القيام بهذه الاتفاقات عبر الفاكس أو التلكس، ويمكن أن تكون طبيعية ما دامت الشحنة وصلت وتم الدفع».

ويقول تجار النفط الذين يتعاملون مباشرة مع الشركة الوطنية للنفط إن التأجيلات البيروقراطية لعدة أسابيع أو أشهر، لطالما كانت تعني مجرد تأخير استثنائي، وقال محمد الكيلاني- الذي عمل في الشركة لمدة ٢٧ سنة وكان مدير القسم القانوني فيها حتى سنة ٢٠٠٢- كانت هناك لوائح ضد هذه المارسات التي يمكن أن تحدث في ظروف

استثنائية ويوافق عليها مجلس الإدارة.

وبينت الوكالة أن تقريرا منفصلا نشر سنة ٢٠١٠ يفيد بأن حوالي خمسة ملايين برميل نفط تبلغ قيمتها حوالي نصف مليار دولار اختفت من أحد الحقول سنة ٢٠٠٨م، وأشار إلى أن ملايين الدولارات من مدفوعات النفط كانت غير منتظمة وصعبة التتبع، وهذا يرجع أساسا إلى أنه تم فتح حسابات مصرفية متعددة باسم الشركة الوطنية للنفط.

وقد تم عقد صفقات من قبل بعض الأفراد من دون ترخيص، ويقول التقرير إن رئيس إدارة النفط كان يقوم ببيع شحنات فورية من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى رؤسائه.

وأفاد التقرير أيضا بحصول صفقة في مارس ٢٠٠٩ بين غانم ورجل أعمال كبير من الإمارات العربية المتحدة لبيع أكبر مصفاة نفط في ليبيا وهي رأس لانوف التي تستطيع إنتاج حوالي ٢٢٠ ألف برميل نفط يوميا.

وتم إسناد تجهيزات المصفاة إلى شركة جديدة هي الإمارات للتكرير وهي مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط وتراستا للطاقة، ويقدر الاستثمار بملياريْ دولار، ولكن التقرير اعتبر أن الثمن كان ضعيفا بالمقارنة مع القيمة الحقيقية للمصفاة.

وبعد الثورة، تم تعيين مدير جديد للشركة الوطنية للنفط هو نوري بوريان، وقد قامت الحكومة الانتقالية الجديدة بتكوين لجنة للنظر في الشكاوى التي يقوم بها الليبيون حول فقدان ملايين الدولارات في القطاع النفطي في فترة النظام السابق، وقال بوريان إن الفساد هو أكبر تحدٍّ للحكومة الجديدة.[1]

محمد بودحروجة[2]:

هو أحد أهم الشخصيات الليبية في إدارة استثمارات أموال النفط الليبي في الخارج، اسمه الأصلي محمد بودحروجة ولأسباب غير معروفة غير اسمه الى محمد عبدالجواد.

١- انظر : صحيفة ليبيا اليوم، عدد ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١م

٢- نعتمد هنا على مقال للكاتب الليبي تامر الزيات على موقع عرب تايمز.

بعد إكمال دراسته الثانوية حصل على منحة للدراسة الجامعية في الولايات المتحدة. ولكن نظرا لإخفاقه في دراسته ترك الجامعة بعد نهاية السنة الأولى لعدم تمكنه من استيعاب ومتابعة الدروس لكون منهج الجامعة أعلى من مستواه التعليمي.

عاد بودحروجة إلى ليبيا والتحق بمعهد هايتي للمحاسبة في طرابلس الذي تخرج فيه ليعمل موظف استقبال في مصرف ليبيا المركزي. كانت واجباته تشمل استقبال الزبائن وفحص طلباتهم ثم تحويلهم على الموظفين المختصين لإنهاء معاملاتهم.

في بداية عام ١٩٧٠ بدأ عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء آنذاك في إطار السيطرة على المرافق الاقتصادية والتجارية في الدولة في عقد سلسلة من الاجتماعات مع مدراء مصرف ليبيا المركزي إثر انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

وكان جلود كلما زار مصرف ليبيا المركزي استقبله مجموعة من المتملقين والمنافقين بالهتافات «الثورية» كان دائما في مقدمتهم السيد بودحروجة الذي كان صوته يعلو فوق كل الأصوات. وهكذا شد انتباه جلود الذي وجد فيه المواصفات المطلوبة لما كان في نية جلود آنذاك. فأمر بترقيته من موظف استقبال الى مدير إدارة النقد الأجنبي. وقد كان حدس جلود صائبا، إذ أظهر بودحروجة مهارة فائقة في التنفيذ والسمع والطاعة و«كر الحبل» والامتثال للتعليمات جعلت جلود يتسفيد منه إلى أقصى مدى مقابل النفوذ والمال. وأصبح بودحروجة الرجل الأول في خطة عبدالسلام جلود لحلب أموال النفط الليبي.

لم تكن الخطوة التالية محض صدفة ولا عن جدارة أو لمؤهلات يمتلكها بودحروجة، ولكنه عين أول رئيس للمصرف الليبي العربي الخارجي لدى تأسيسه عام ١٩٧٢ وظل في ذلك المنصب حتى عام ١٩٨٣عندما فصل بسبب سوء الإدارة.

وفي عام ١٩٨٥ عين جلود صاحبه بودحروجة رئيسا لمجموعة (تام أويل) واحتل ذلك المنصب حتى عام ٢٠٠١ . وبودحروجة معروف بأوصاف و«مؤهلات» كثيرة ليس أقلها انخفاض مستوى الذكاء والاستعداد لتنفيذ كل ما يُطلب منه تنفيذه.

كانت خطة الرائد جلود تقوم على تحميل المسؤولية بالكامل للمقاطعة الأمريكية للنفط الليبي، وإقناع الجميع بأن اقتناء كل هذه الشركات في أوروبا هو الحل الناجع كونه يوفر قناة تسويق استراتيجية مباشرة لمنتجات النفط الليبي تعوض الخسائر الناجمة عن أثر المقاطعة الأمريكية. ولجأ السيد (بودحروجة) في تبرير الصفقات التي عقدها وأشرف عليها لامتلاك شركات (تام أويل) في أوروبا بالاستشهاد بتجربة دولة الكويت وجمهورية فنزويلا في هذا المضمار. فقد بادرت هاتان الدولتان إلى اقتناء مرافق وشركات عاملة في تكرير النفط ومنتجاته الثانوية بهدف حماية مبيعاتها من النفط الخام عندما تكون سوق النفط راكدة.

وبمقارنة النموذج الكويتي بنموذج بودحروجة في استثمار أموال النفط نجد أن الخطة الكويتية تعطي الأولوية لمصلحة الكويت وشعبها بينما كانت المصلحة المالية الخاصة هي الأساس بالنسبة لجلود وبودحروجة وشركائهما الأوروبيين.

أما بالنسبة للتجربة الفنزويلية فقد دخلت مؤسسة النفط الوطنية الفنزويلية شريكا مناصفة (٥٠٪- ٥٠٪) مع شركة فيبا عام ١٩٨٣ في شركة اسمها (روهر أو إل) في إطار خطة فنزويلا للتحكم في منتجات نفطها الثانوية في أوروبا. وكانت روهر تمتلك مصفاة للنفط بالقرب من مدينة غليسنكيرشن بألمانيا بطاقة قدرها ٢٥٠ ألف برميل في اليوم. وفي عام ١٩٨٥ توسعت شركة روهر بامتلاك ثلاث مصافٍ إضافية ومجمع كيمياوي وأنابيب لنقل النفط ومحطات. ومع أواخر عام ١٩٨٦ كانت فنزويلا قد اقتحمت السوق الأمريكية.

إلا أن الأسباب التي تقدم بها بودحروجة لتبرير وتسويق خطة عبد السلام جلود الهادفة إلى إخراج بودحروجة من الورطة التي وقع فيها لم تكن مقنعة للحكومة الليبية حيث إن الشركات كانت مفلسة وفاشلة ولا قيمة لها. فأحالت الحكومة الموضوع إلى القيادة الليبية معربة عن تحفظاتها حول الاستثمارات التي نفذها بودحروجة. والقيادة طالبت بتوضيحات مما استفز جلود ودفع به إلى التدخل نيابة عن بودحروجة مستخدما نفس المبررات السابقة.

رغم ذلك طالبت القيادة الليبية بتقديم عرض حيٍّ ومباشر حول نشاطات مجموعة (تام أويل) على شاشة التلفزيون الليبي. وكان ذلك في أوائل عام ١٩٩٣ وبحضور العقيد معمر القذافي شخصيا. طلب جلود من بودحروجة إعداد العرض، وكانت أفضل طريقة لذلك هو إحالة المهمة على أصدقاء بودحروجة الأوروبيين لإنجازها.

ولتنفيذ تلك المهمة قضى بودحروجة ثلاثة أسابيع في مكتب تام أويل إيطاليا في ميلان بصحبة الإيطالي شيمارا مدير عام (تام أويل) إيطاليا والألماني إيجيرت مدير عام (تام أويل ألمانيا). فجمعا له المادة المطلوبة وأعدا الرسومات والرسوم البيانية والصور والصور التوضيحية مستعينين بإمكانيات وخبرات شركة وينار إنترناشيونال Winner International للإعلانات التابعة لمجموعة (تام أويل). وهكذا أعد العرض المطلوب من أجل خداع الشعب الليبي وإقناعه – عبر شاشة التلفزيون – بأن الرماد الذي يشاهده (مجموعة تام أويل) هو في الحقيقة ذهب. فالمشكلة ليست ما يعرض وإنما هي في الواقع ما يراه المشاهد أو ما يخيل إليه أنه يراه.

فقد لجأ العرض إلى استخدام كل الحيل ووسائل الخداع لتحويل نظر المشاهد وفكره بعيدا عن المشكلة الأساسية. كما أن الألماني إيجيرت كان قد نجح في إغراء أحد الصحفيين الألمان بكتابة مقال يضخم فيه من قوة وحجم ونجاح وإمكانيات شركة (تام أويل)، مؤكدا على أنها قادرة على السيطرة على سوق النفط الألمانية ومن ثم التحكم في منتج استراتيجي هام للأمن القومي الألماني ألا وهو الطاقة. ومن هنا – حسب المقال- يصبح النظام الليبي قادرا على فرض أجندته وإملاء شروطه والتأثير في القرار السياسي الألماني!! وفعلا نشر المقال ليتزامن مع عرض بودحروجة على التلفزيون الليبي حول نشاطات مجموعة (تام أويل).

وفعلا ظهر بودحروجة يردد كالببغاء ما أعده أسياده السماسرة الأجانب !! ولسوء الحظ لم يحضر العرض أي خبير نفط ليبي ليناقش بودحروجة في ما طرحه من ادعاءات ومزاعم وإحصائيات، أو يقيّم تلك الخطة «الجهنمية» التي وضعها بالتواطؤ مع ولي نعمته عبد السلام جلود وسماسرة عرب وأجانب لاستثمار أموال النفط الليبي في

الخارج!! واستعمل بودحروجة في عرضه مقال الصحفي الألماني (المدفوع ثمنه) المشار إليه أحسن استعمال للتأكيد على انبهار الألمان بإنجازات (تام أويل) ورعبهم من المارد الليبي الاقتصادي الذي أخذ يغزو أسواقهم!!

كان الهدف الرئيسي من تلك الحيلة هو إقناع «القائد» بأن ليبيا قادرة من خلال مجموعة (تام أويل) أن تؤثر في سياسة الحكومة الألمانية. وهكذا، وبعد ثلاثة أسابيع من الجهد المتواصل، تمكن بودحروجة – بمساعدة أسياده الأوروبيين – أن يعد التقرير الذي سيعرض على التلفزيون الليبي حول نشاطات وإنجازات مجموعة (تام أويل).

ولكن السيد بودحروجة استند في خطته هذه على تلفيق متعمد كون استثمارات الكويت وفنزويلا مبنية على برنامج تسويق مدروس والشركات والمنشآت التي استثمرت فيها الأموال كانت شركات رابحة وذات قيمة حقيقية في السوق، وأن خطة الإستثمار النظرية مطابقة للواقع العملي. أما بالنسبة للتجربة الليبية فالسيد بودحروجة تعمد شراء شركات مفلسة لا قيمة لها على الإطلاق. كما أن الأسباب والدوافع لم تكن تمت بأي صلة لترشيد وتعزيز وبناء صناعة النفط الليبي أو توظيف أمواله التوظيف الصحيح. لقد كان الهدف الأول والوحيد من تلك العمليات و«الاستثمارات» هو توفير وسيلة للحصول على عمولات ورشاوى ومنافع خاصة لعبد السلام جلود وبودحروجة وغيرهما من تلك الشلة التي جندت كل خبرتها وجهدها لاستنزاف أموال النفط الليبي وامتصاصها (شفطها) لحساباتهم الخاصة. لم تكن تلك الاستثمارات قائمة على إستراتيجية مدروسة أو خطة علمية.

ولم ينسَ أن يتملق «الأخ القايد» عند كل قاطعة وفاصلة في ذلك التقرير المحشو بالأرقام المزيفة والصور المبهرة والبيانات المنمقة التي أعدتها شركة وينار إنترناشيونال. فعندما كان يعرض بعض الأرقام- مثلا- وسبقه القذافي بالنطق بمجموعها، بادر بودحروجة على الفور بالثناء على عبقرية القائد الحسابية التي فاقت قدرة حاسوب شركة تام أويل الذي استغرقت منه عملية الحساب ستة أشهر كاملة!! واستطرد يعبر

عن إعجابه بذكاء القائد الخارق الذي استطاع أن يتوصل إلى مجموع تلك الأرقام خلال لحظات!!

ولكن شغل بودحروجة الشاغل طوال ذلك العرض كان هو تحويل أنظار القيادة الليبية والمشاهدين عن القضية الأساسية. وقد أفلح فعلا - على ما يبدو - في إقناع القيادة الليبية بصحة ما عرضه، ولا ندري إن أفلح في إقناع الليبيين عموما. وتمكن -بمساعدة سيده جلود- أن يحصل على «صك على بياض» وحرية مطلقة للاستمرار في خطة الاستثمار ومواصلة نشاطات (تام أويل) بناء على تلك الخطة التي عرضها. ولم يتورع بودحروجة في استغلال ذلك التفويض الكامل للتوسع في المزيد من الصفقات الخاسرة والمشاريع الفاشلة التي تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العمولات والرشاوى له ولأسياده الليبيين والأوروبيين.

وكان ذلك - بكل أسف - إيذانا بمزيد من الاستنزاف والتبديد لأموال الخزينة الليبية.

من أهم النشاطات التي ركز عليها الفريق الإيطالي العامل من جنيف والخاضع لإشراف محمد الطاهر يوسف تأجير الطائرات الخاصة للتنقل بين جنيف وميلانو. تلى ذلك قرار باقتناء طائرة خاصة باسم (تام أويل) لهذا الغرض بها قيمته ٢٥ مليون فرنك سويسري. أضف إلى ذلك شراء حصة في فندق (دي بيرج Hotel Des Bergues) ذي الأجنحة الفاخرة.

نشاطات الفريق الإيطالي

كان الفريق يضم ستة موظفين، ثلاثة منهم لم يكونوا يترددون على مكتب تام أويل في جنيف إطلاقا. فقد كانوا الليلا تحت تأثير الخمر، ونياماً بالنهار - وكانت كل سهراتهم السخية على حساب تام أويل سويسرا - ولم يتبق لديهم من الوقت ما يمكن أن يخصصوه للعمل!! كان من بين الثلاثة الباقين شخص يدعى جمال قريرة (أخ مختار القناص الساعد الأيمن لموسى كوسا في المثابة العالمية آنذاك ثم الأمن الخارجي حاليا). وقد قضى السيد قريرة ١٦

شهرا في جناح وزاري بفندق دي بيرج بواقع ٦٥٠ فرنكا سويسريا في الليلة الواحدة. وكان قريرة نائب مدير عام مصفاة آر إس أو RSO وهو المنصب الذي لا يزال يحتله حتى اليوم. وقد بلغ مجموع المدة التي قضاها بقية أعضاء الفريق في الفندق نفسه ستة أشهر بتكلفة قدرها ٨ ملايين فرنك سويسري. هذا، بالإضافة الى مصاريف أخرى.

في هذه الأثناء عين الإيطالي كلوديو فينيتشويرا - وهو صديق حميم لمحمد الطاهر يوسف- مديرا عاما لتام أويل سويسرا ليشرف على عمليات جديدة في تلك الشركة. كما عين محمد عبد الجواد أحد أصدقائه وهو عبدالله بوشويشة مديرا للتسويق في تام أويل سويسرا (ورقي بعد ذلك مديرا عاما لشركة تام أويل هولندا بعد أن أثبت إخلاصه لولي نعمته محمد عبدالجواد، وقد أظهر من خلال هذا المنصب مهارات فائقة في إدارة أموال الشركة!!)

واصل صادق شويد جهوده من أجل نقل المقر الرئيسي لتام أويل سويسرا من جنيف إلى زيورخ. واستمرت تلك الجهود لمدة أربع سنوات (من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤) بدون جدوى حتى ألغيت الفكرة بالكامل. ولكن الشويد ألزم الشركة بعقد إيجار مبنى كمقر للشركة لمدة عشر سنوات رغم أن المبنى كان في حالة سيئة. وكان إيجار المبنى مليونا و٣٥ ألف فرنك سويسري في السنة في الوقت الذي كان صاحب المبنى عرضه للبيع بسعر ٣ ملايين فرنك سويسري فقط، أي أقل من إيجار ٣ سنوات. ولم يقف الأمر عند هذه النقطة بل إن السيد الشويد أجرى ترميمات وتحسينات للمبنى على حساب تام أويل سويسرا بلغت تكاليفها مليوني فرنك سويسري، واستورد أثاثا خاصا بالمكتب من إيطاليا بقيمة ٧٥٠ ألف فرنك سويسري. وقد برر ذلك بقوله: «إن استيراد الأثاث من إيطاليا أرخص من شرائه في سويسرا». ولكن عندما وصل الأثاث الى سويسرا اتضح أنه من الحجم الكبير الذي لا يتناسب مع حجم مكاتب المبنى!! ولحل تلك المشكلة أخذ الشويد في توزيع الأثاث كهدايا على أصدقائه في ليبيا، واشترى أثاثا بديلا لمكتب الشركة بقيمة ٥٠٠ ألف فرنك سويسري. ولم تتوقف مآثر السيد صادق شويد عند هذه الصفقة بل كانت له صفقات كثيرة أخرى مريبة

وعلى رأسها دوره في إعادة هيكلة ملكية أسهم شركة أويل إنفست عام ١٩٩٣م. على كل حال، ألغيت خطة نقل مقر تام أويل سويسرا من جنيف إلى زيورخ، وظلت الشركة ملزمة بعقد إيجار المبنى لمدة عشر سنوات، واستلم صادق شويد منصبه كنائب المدير العام بمكتب الشركة في كانتون جنيف في فبراير ١٩٩٤.

أصبحت تشكيلة مجلس إدارة شركة تام أويل ومقرها جنيف على النحو التالي:

- كلوديو فنتشويرا (إيطالي)- مديرا عاما
- الصادق الشويد- نائبا للمدير العام
- جمال قريرة- نائبا للمدير العام لمصفاة آر إس أو RSO
- عبدالله بوشويشة- مديرا للتسويق (رقي بعد سنة مديرا عاما لشركة تام أويل هولندا).

وهكذا تكون عش الفساد المالي ليكون المحضن الأول لأصول السرطان الخبيث الذي بدأ يستشري بسرعة هائلة في شركات النفط الليبية في الخارج التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط. ومنها أخذ ينتشر لينخر في قطاع النفط بكامله. ولم يكن لهذا الشر أن يتجذر وينتشر لو أن المراجع المالي الخارجي لشركة تام أويل سويسرا وهو شركة (كيه بي إم جي KPMG) للمحاسبة التزم بأبسط أخلاقيات المهنة أو أن السلطات السويسرية احترمت الحد الأدنى من قوانينها ولوائحها.

اللعب في الحسابات

يبدو أن عمليات تجميلية أجريت على أرباح وخسائر تام أويل بما يمكن وصفه في بعض الحالات بجرائم يعاقب عليها القانون. ولكن إدارة تام أويل تمكنت من إقناع أفراد في شركة المحاسبة بإعداد الحسابات بطريقة إبداعية تتناسب مع «الهدايا» و «المنح» التي كانت تقدم إليهم في نهاية السنة المالية ورأس السنة الميلادية الجديدة. فالأضرار لن تطال أحدا سوى المستثمر الرئيسي والمالك الوحيد لأسهم الشركة وهو الشعب الليبي الذي

لا وجود له في سويسرا ولا يوجد من يمثله أو يحمي مصالحه وحقوقه أو يدافع عنها. المهندس الأكبر للحسابات. كان - بالطبع -السيد صادق شويد. وكانت تعليماته تنطبق على حسابات كل الشركات التابعة لمجموعة تام أويل. وكانت الخسائر تظهر في الحسابات تحت عنوان: «تنازل جزئي من المساهمين»!! وكانت تسمى أحيانا: «إشعار دائن»!! والهدف من ذلك في جميع الأحوال هو تمويه كل من يطلع على تلك الحسابات وخاصة الحكومة الليبية أو أي جهات أخرى لها علاقة بالشعب الليبي، المالك الحقيقي لتلك الشركات وصاحب الحق الأول في أرباحها.

مثال: تراوحت خسائر تام أويل سويسرا السنوية ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون فرنك سويسري. ولكن الحسابات تسمح للشركة بإخفاء تلك الخسائر بتخفيضها وإدراجها تحت بند «قروض المساهمين».

وكمثال على ذلك نجد في من حسابات عام ١٩٩٥ أن الخسائر بلغت ١٦ مليونا و٢٤٩ ألف فرنك سويسري، بينما نجد ملاحظة تشير الى أن إعادة هيكلة شركة تام أويل سويسرا تتطلب حسما قدره ٤٠ مليونا و٨٠٠ ألف فرنك سويسري في شكل «تنازل جزئي من المساهمين». وعليه يكون الإجمالي الفعلي لخسائر تام أويل سويسرا العام ١٩٩٥ هو ٥٧ مليونا و٤٩ ألف فرنك سويسري (مجموع المبلغين السابقين).

شهادة نرويجية:

حسبما نشرت وكالات الأنباء في ٣١ مارس ٢٠١٢م قامت شركة يارا النرويجية بالإبلاغ عن نفسها لدي سلطة الجرائم الاقتصادية في النرويج عن شبهة قضايا فساد قد تكون حصلت نتيجة استثماراتها في ليبيا وكانت شركة يارا قد وقعت عقد شراكة سنة ٢٠٠٨ مع شركة تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

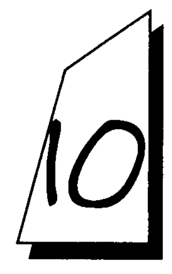
وتعتقد الشركة أنه من المحتمل تم دفع أموال لطرف ثالث قبل بدء الشركة والدخول في هذا المشروع عند توقيع اتفاقية ليبيا في فبراير ٢٠٠٨. الآن مخاوف يارا من أنه كانت هناك مخالفات جنائية فيما يتعلق بالاستثمار.

وتعتبر شركة يارا من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في صناعة الأسمدة، وكانت في عام ٢٠٠٨ قد دخلت شريكا مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والمؤسسة الليبية للاستثمار الليبي من أجل تطوير مجمع الأسمدة بمرسى البريقة على اتفاقية مشاركة لمصانع الأمونيا واليوريا بالبريقة ضمن اتفاقية إطار عام للدخول في المشاركة لإنتاج وتسويق الأسمدة من خلال إنشاء شركة تمتلك فيها الشركة النرويجية حصة ٥٠٪ وتم توقيع هذه الاتفاقية من قبل المسؤول السابق الدكتور شكري غانم و محمد لياس رئيس مجلس الإدارة للمؤسسة الليبية للاستثمار الليبي و مدير الشركة النرويجية ثورليف انقر .

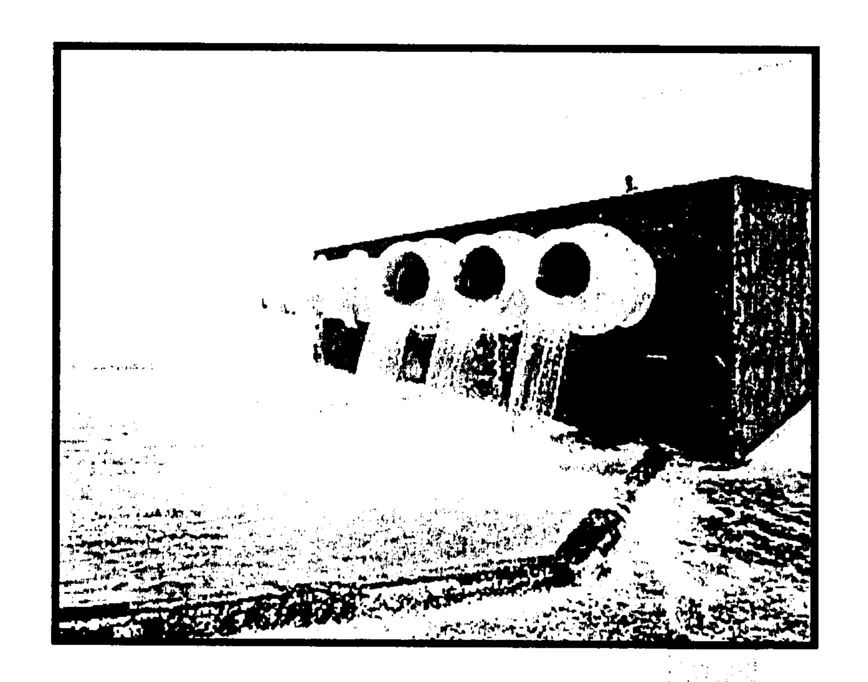
وأشار المهندس عمر الغزال مدير الصناعات النفطية بالمؤسسة الوطنية للنفط الليبية آنذاك في بيان صدر بعد توقيع العقد في سنة ٢٠٠٨، أن قيمة المشروع في بدايته تصل من ٢٢٠ إلى ٢٣٠ مليون يورو وفي مرحلة البناء إلى ما يقارب المليار يورو حيث سيتم بناء مصانع جديدة وأيضا إنشاء شركة مشتركة .

يذكر أن الحكومة الليبية الانتقالية الحالية قالت إنها ستراجع كل العقود التجارية السابقة التي عقدت أيام نظام القذافي بسبب وجود فساد مالي و رشاوَى في أغلب هذه العقود التي تقدر بعشرات المليارات .

كما يشار إلى أن النرويج تصدرت المرتبة السادسة في تقرير منظمة الشفافية العالمية السنوي لعام ٢٠١١ بينما جاءت ليبيا بالمرتبة ١٦٨ .



نهر الفساد العظيم



من المعروف لدى الجميع أن النهر الصناعي مشروع قام بهندسته «القذافي» شخصيا قبل أن ينكر ذلك لاحقا. والمشروع هو آخر محاولة لإنقاذ ليبيا من الجفاف! وسبحان من هو الأول والآخر، القادر على كل شيء، الذي جعل الفارق في منسوب المياه بين منطقة السرير ومنطقة بنغازي ١٦٠ مترا حتى تنساب المياه في اتجاه واحد بسبب ذلك الفارق وليس رغما عنها.

وقد فوجئ الليبيون بما نشر في الصحف الليبية الرئيسية عن هذا المشروع الذي وصف بأنه أعجوبة العالم الثامنة، وباتخاذ مؤتمر الشعب العام قرارا في أكتوبر ١٩٨٣ بإنشاء «جهاز النهر الصناعي». وبعد الإعلان وافقت المؤتمرات الأساسية – صاحبة القرار– بالإجماع على المشروع. واختيرت أول لجنة شعبية للجهاز التنفيذي الذي تولى إدارة المشروع.(١)

فُتحت أبواب الخزينة العامة للمشروع.. وقد كانت ولا تزال مقفلة أمام المواطن العادي صاحب المرتب البسيط غير القابل للزيادة بموجب القانون ١٥ لعام ١٩٨١. بل فُرضت ضريبة خاصة على راتب المواطنين لتوفير السيولة المالية للمشروع وعلى المواد الأساسية التي لا يكفي الراتب المتناقص لتوفيرها. ففرضت ضريبة قدرها ٢٠ درهما على لتر البنزين أو الكيروسين، وربع دينار على إسطوانة الغاز، ونحو نصف دينار على لتر زيوت المحركات. هذا عدا ما فرض على التبغ وتذاكر السفر والجمارك وتصريف العملة مما أدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

صاحبت المشروع ضجة إعلامية لم ترَ ليبيا مثلها، وبدأت الشركات المنفذة عملها في المرحلة الأولى في ظروف تعاقد شابها الغموض. وكان المقاول الرئيسي هو ائتلاف شركات DAC الكورية، وكان الاستشاري هو شركة براون آند روت B&R الأمريكية الأصل بريطانية الفرع.

وما هي إلا فترة قصيرة حتى أخذت المشاكل تظهر داخل جهاز النهر. فقد قدم

١- انظر: رمزي المنياوي، رجل من جهنم، القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠١٢م.

الدوكالي المقريف، عضو اللجنة للشؤون المالية، استقالته من اللجنة الشعبية لعدم رضاه على عقد الاستشاري (براون آند رووت) الذي كان يخلو من الشروط الجزائية. وكان أقصى جزاء يمكن أن يتعرض له الاستشاري هو إعداد تصميم جديد عند اكتشاف خطأ في التصميم الجاري تنفيذه. وهذا يعني التحرر من المسؤولية بالكامل. يضاف إلى ذلك أن قيمة العقد لم تكن محددة. فهي تزيد بعدد الخبراء الذين يوظفهم الاستشاري في المشروع، وكان غالبيتهم من حملة الشهادات المتوسطة أو ممن تلقوا دورات قصيرة ومن ذوي الخبرة الوظيفية المحدودة.

والاستشاري لم يدخر جهدا في التوظيف ابتداء من الذين في لندن وانتهاء بالعاملين في مواقع المشروع المختلفة. بل وصل به الأمر إلى تعيين خبير مهمته الأساسية حفظ أشرطة الفيديو التي يشاهدها موظفو الاستشاري في أوقات فراغهم، وهي بالتأكيد ليست أشرطة تعليمية أو وثائقية!! وكان يصرف لهذا الموظف مرتباً شهريًّا يزيد بكثير عن قيمة الأشرطة التي يرعاها!! وبعد نجاح الموظف المذكور في وظيفته تلك – التي فقدها بعد ظهور الفضائيات!!– أصبح رئيسا لقسم التوثيق والمحفوظات.

وفي المساء كنت تجد موظفي الاستشاري بسيارات المشروع الفارِهة والمكيَّفة تحمل الممرضات الأجنبيات القادمات من أوروبا الشرقية وآسيا. وكنت ترى تلك السيارات واقفة أمام سكن الممرضات أو تنتظرهن عند مداخل المستشفيات لكي تأخذهن لقضاء ليالٍ سعيدة على أحواض السباحة في المساكن المعدة لهن!!

بعد قبول استقالة عضو اللجنة الشعبية الدوكالي المقريف كُلف بإدارة الشركة الإفريقية، ثم عين مفوضاً في الشركة العربية للاستشارات الداخلية. وللأمانة نقول إنه ليس بوسع أحد التشكيك في قدرات الدوكالي المقريف الذي لاحظ منذ البداية أن عقد الاستشاري (براون آند رووت) كان أكثر من هزيل. ولكن الاستشاري أصر على الاستمرار في عمله رغم كل شيء حتى أصبح شريكا في شركة أسست لاحقا مشتركة بين الاستشاري وجهاز مشروع النهر الصناعي. عرفت تلك الشركة باسم براون آند رووت شمال إفريقيا. وضمن الاستشاري بهذه الشراكة الاستمرار في المشروع حتى آخر قطرة من المياه الليبية.

بطريق الخطأ نشرت صحيفة «الفجر الجديد» خبرا مفاده أن مياه النهر الصناعي ستصل خزان أجدابيا في سبتمبر ١٩٨٩. ولكن هذا فعليا لم يكن صحيحا، فخزان أجدابيا لم يكن قد اكتمل إنشاؤه وخط الأنابيب الموصل إليه لم يكتمل والآبار لم تكن جاهزة. ولكن الأمر أصبح واقعا ولم تعدم الحكومة وإدارة المشروع الوسيلة للخروج من هذا المأزق، فحصل الآتي:

كان يوجد خزان صغير في موقع قبل موقع خزان أجدابيا الرئيسي ويسمى خزان «الموازنة». وظيفة هذا الخزان هي خلط المياه القادمة من آبار السرير مع تلك القادمة من آبار تازربو، حتى تصبح بنفس درجة التركيز. فمياه تازربو أكثر عذوبة من مياه السرير. تم على الفور تجهيز هذا الخزان وفي نفس الوقت قامت السيارات بتعبئة الخط الأنبوبي الواقع قبل الخزان، وأعلن عن موعد وصول المياه والمضخات التي لم تكن وصلت بعد إلى البلاد من الخارج.

ووصل «القائد» إلى أجدابيا، ونصبت المنصة على الخزان، وحضر ممثلو أجهزة الإعلام وكل رجالات الحكومة، يتقدمهم طبعا «الأخ القائد». وذهبوا إلى خزان الموازنة الصغير ليخدعوا الشعب الليبي كله مجتمعا. ولم تكن تلك هي الخدعة الأولى ولا الأخيرة في هذا المشروع الأعجوبة. فقد ركّب زر وهمي على جانب الخزان، وجاء القائد ليضغط على الزر الذي بجانبه مصباح صغير أحمر اللون يضيء بمجرد الضغط على الزر.

ولكن الحقيقة المرة أنه لم يكن الزر موصلا بأي شيء آخر ولم يكن هناك ما يشغله. فالإشارة الحقيقية كانت هي عندما يرفع المهندس محمد المنقوش يده بعد ضغط القائد على الزر الوهمي. وعندها تقوم مجموعة من المهندسين والفنيين بفتح صمام خاص وتشغيل الخزان يدويا، وإيهام الحاضرين والمشاهدين عبر التلفزيون أن مياه النهر الصناعي العظيم قد بدأت تتدفق!!

وكانت المسرحية واضحة في الصورة التي يظهر فيها القائد وهو يضغط على الزر وإلى جانبه الرائد عبد السلام جلود، ومحمد المنقوش رافعا يده في إشارة للمهندسين والفنيين

بفتح الصمام يدويا.

ظهرت بعد ذلك مشكلة في آبار حقل السرير حيث بدأ الرمل والحصى يخرج مع المياه عندما بدأ تجريب المضخات.

كان المقاول الذي تولى حفر الآبار، هو شركة (براسبيرتردا) البرازيلية. وهي شركة كانت تعمل آنذاك في حقول النفط وهي تابعة للحكومة البرازيلية. فعقودها تحددها الحكومة البرازيلية، والتعليمات التي أصدرها عبد السلام جلود بإرساء العطاء على هذه الشركة هي خير دليل على ذلك.

تعاقدت الشركة البرازيلية مع إدارة المشروع على حفر ١٢٦ بئرا في منطقة السرير بلغ متوسط عمق البئر الواحد ٤٠٠متر. ونص العقد على أن تكون الآبار مغلفة من الداخل بأنابيب من الفولاذ (ستاينليس ستيل) مصنعة في ألمانيا ويتوسطها حاجز على هيئة غربال يمنع دخول الحصى والرمل مع المياه إلى داخل البئر. إذ إن تسرب الحصى والرمل إلى داخل البئر يؤدي إلى حدوث مشاكل في المضخات فتتعطل وتتلف.

انتهى المقاول من حفر الآبار بعد زيادة كبيرة في قيمة العقد ومدة التنفيذ. وجاءت شركة يابانية تسمى (ماروبيني) لتولى المقاولة في توريد المضخات. بدأت الشركة بتركيب المضخات التي وردتها إلى ليبيا. بلغ حجم أول دفعة من المضخات نحو ٤٥ مضخة وكانت مصنعة في بريطانيا. ولكن بمجرد الشروع في تجريب المضخات ظهرت العيوب وأهمها وأخطرها تسرب كميات من الرمل والحصى مع المياه.

ومما زاد من تعقيد مشكلات الحفر كثرة عدد المقاولين في الموقع الواحد. فقد كان يعمل في البئر الواحد ثلاثة مقاولين هم شركة DAC الكورية (أعمال الكهرباء والتوصيل مع خط الأنابيب) وشركة براسبيتردا (الحفر) وشركة ماروبيني(المضخات). وكما حدث في خزان أجدابيا من قبل شرعت السلطات في العمليات ومحاولات توصيل المياه إلى خزان عمر المختار أو خزان سلوق.

غادرت الشركة البرازيلية المواقع وسفّرت عمالها، لكن دون التأكد من أن العمل

الذي قامت به يساوي الملايين التي استلمتها. وهنا يبرز سؤال:

كان عدد الآبار المطلوب حفرها ١٢٦ بئرا، ومدة العقد المتفق عليها نحو ٤ سنوات، فلماذا لم تصل المضخات إلى الموقع إلا بعد انتهاء حفر الآبار؟ هناك رأي يقول إن الآبار سبق تجريبها ولم تظهر بها عيوب، ولكن التجريب كان لمدة بسيطة جدا. وهناك رأي آخر- وهو الأصح على ما يبدو - يقول إن هناك عيبا في الحاجز الفولاذي المانع لتسرب الرمل والحصى إلى البئر حيث ظهر فيه تآكل.

بعد تصوير الآبار من الداخل رفعت إدارة الجهاز دعوى في فرنسا ضد المقاول استنادا إلى فقرة في العقد تنص على أن يبلغ المقاول المالك بأي عيوب في المواد التي يتم تركيبها خلال ٦٠ يوما وإلا تحمل المقاول كامل المسؤولية على ذلك. ولكن هل كانت قيمة التعويض كافية؟ فالخسارة لا تقتصر على هذا العقد فقط، بل تشمل الوقت والشركات الأخرى التي تضررت من جراء هذا التأخير، والتي طالبت هي الأخرى بتعويضات عن ذلك. هذا، عدا تكاليف الاستشاري وغيرها من التكاليف الأخرى المترتبة على العطل والتأخير. وإذا كان هناك عيب في هذا الحاجز فأين كانت إدارة المشروع والاستشاري طوال تلك الفترة؟ وكيف تم وضع هذا العدد من الحواجز دون أن يكتشف الخلل بعد حفر ذلك العدد من الآبار لا من قبل الاستشاري ولا من قبل جهاز إدارة المشروع؟

وهناك سؤال سبق طرحه وهو: على الرغم من فشل مشروع السرير الزراعي الذي يقع على بعد نحو ٤٠ كيلومترا شرقي آبار السرير، إلا أن الآبار هناك لم يحدث فيها ما حدث في آبار النهر الصناعي، فلماذا؟

وما دخول ممثل الاستشاري يترنح سكرانا إلى القاعة التي عقدت فيها أول جلسة للدعوى التي رفعتها إدارة الجهاز في فرنسا إلا لشعوره بالذنب ولكونه لم يكن قادرا على مواجهة الموقف. وهذا مؤشر واضح على مدى الفشل الذي صاحب هذا المشروع منذ بداياته. وقد كان طاهر سيالة عضو الجهاز شاهد عيان على حالة موظف الاستشاري داخل تلك القاعة.

تخبطت إدارة الجهاز في معالجة هذا الأمر. فمرة تنشئ شركة بالآلات التي تركها المقاول خلفه، ومرة تنشئ شركة لمحاولة إصلاح بعض الآبار. وفي نهاية المطاف تم توقيع عقد مع شركة لافالين الكندية.

جاء بعد ذلك دور المهندس جاد الله عزوز الطلحي. وقد عين في بداية عام ١٩٩٤ أمينا للجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي. وكان أول إجراء قام به الطلحي هو اختيار من يعمل معه في الجهاز، وكان على رأس هؤلاء المهندس علي الغرياني الذي سرعان ما أصبح أقوى وأكثر نفوذا حتى من أعضاء اللجنة الشعبية المختارين عن طريق مؤتمر الشعب العام.

ورغم أن الغرياني درس الهندسة في مصر فإنه لم يعمل مهندساً لمدة طويلة. فقد انشغل بالعمل الإداري ابتداء من مصنع الإسمنت. وهو يتميز بقدرة غير عادية على إرضاء رؤسائه وقد ظهر اسمه في قضية الفساد المالي المعروفة باسم قضية «عمر الشيخي» في بنغازي التي أحيلت للقضاء عام ٢٠٠٠م.

وأنشأ الطلحي إدارة خاصة لابن أخته مختار الطلحي لم يُعرف لها مثيل في مشروع النهر الصناعي. ومختار الطلحي هو خريج كلية العلوم في بنغازي قسم جيولوجيا وكان- كما يقول أحد معلميه- يمتاز بغباء غير عادى وكان يستغل اسم خاله جاد الله أثناء الدراسة في الجامعة. وبعد تخرجه من كلية العلوم عمل مختار الطلحي في شركة الخليج للنفط حيث وجد أن الجو مهيأ فاستغل علاقة مدير عام إدارة الاستكشاف- الذي كان مرتشيا- الحميمة بأمين اللجنة الشعبية، وبدأ يستعمل اسم خاله ويهدد زملاءه بأنه على علم بكل ما يدور في الشركة من واسطة وقبلية وشللية. وللتخلص منه تم إيفاده إلى بريطانيا للتدريب حتى قيل إنه تحصل على الماجستير، وبعد رجوعه استدعاه خاله ليعينه مديرا بالنهر ويبدأ مشوار مهماته الذي انتهى برحيل خاله عن جهاز النهر الصناعي.

ومنذ اللحظة الأولى لاستلامه مهامه في مشروع النهر لم يعرف مختار الطلحي الراحة، فقد أخذت المهام خارج ليبيا تتوالى عليه في الوقت الذي كان فيه غيره من الزملاء يشتاق

حتى لمهمة ليوم واحد في طرابلس، ناهيك عن الإيفاد إلى الخارج.

لقد كان المهندس جاد الله الطلحي يعلم أن بعض المهندسين الليبيين العاملين في المشروع مضطرون إلى ممارسة وظائف ونشاطات أخرى خاصة بعد الظهر، لتوفير نفقات المعيشة. ورغم ذلك لم يعدم الوسيلة للتضييق على هؤلاء المهندسين وإرغامهم على ترك العمل في المشروع. وفعلا ترك العمل في المشروع عدد من المهندسين بمن فيهم الذين تولوا مناصب عليا وحساسة في الجهاز. ومن هؤلاء المهندس بشير الزوي الذي كان مديرا للإنشاءات والذي يشهد له كل من عرفه بالنزاهة. ثم تبع ذلك استقالة عضو اللجنة نوري السنوسي الذي عاصر معظم مراحل المشروع.

ونظرا لحرص المهندس جاد الله على معرفة كل تحركات ونشاطات الذين يعملون معه، فقد بث له عيونا وآذانا في كل موقع من مواقع المشروع. وكان هؤلاء غالبا من صغار الموظفين ذوي الطموحات أو الأحقاد الشخصية. وكانت مهمتهم الأساسية إبلاغ المهندس جاد الله بتصرفات الموظفين الشخصية ورفع تقارير عن علاقاتهم وأوضاعهم. وكان المهندس جاد الله يتباهى في اجتماعاته مع مدراء الإدارات بما لديه من معلومات شخصية عن موظفيه.

وقد زودته بنغازي بالمهندس آدم كويري الذي ساعد في تمرير قرار حصول شركة هونداي الكورية على عقد أعمال الكهرباء للمرحلة الثانية، رغم أن شركة إيطالية تقدمت بعطاء أقل من عطاء الشركة الكورية بنحو ١٤ مليون دينار. ولكن لأسباب غير معروفة سحب العطاء من الشركة الإيطالية وكلفت شركة هونداي بالتنفيذ. وتردد الكلام عن مكافأة صرفتها شركة هونداي للمهندس آدم كويري نظير ذلك.

وعودة إلى مشروع النهر وانفجار خط الأنابيب. فقد كان ذلك نتيجة لتآكل في جدران الأنبوب وهي مشكلة لم تكن متوقعة. والسؤال هو كيف يمكن أن تظهر مثل هذه العيوب الرهيبة والمشروع لم يزل تحت التنفيذ ولم يكتمل بعد؟

جاء المهندس محمد المنقوش للتحقيق في المشكلة، وإعداد تقرير خاص للقذافي

وبصورة مستعجلة. والمشكلة - كما قلت - هي تآكل في جدران الأنابيب أدى إلى انفجارات في مواقع متعددة من الأنابيب على مدى ٢٠٠ كيلومتر أو يزيد بالقرب من مدينة جالو. وقد أدى ذلك إلى تسرب التربة داخل الأنابيب وتلوث المياه المنقولة. وهذا ناتج عن عدم وجود حماية كافية للخط. وكما ورد في بداية هذا التقرير عن الاستشاري وعقده الغريب كانت المسؤولية على إدارة الجهاز دون سواها.

فقد كانت كل التقارير والدراسات تفيد بضرورة وضع برنامج لحماية الأنابيب من التآكل على طول امتداد الخط. ولكن اللجنة الشعبية للجهاز رفضت ذلك بدافع توفير المصاريف، وألغت تنفيذ هذا الجزء من العقد، وتركت الأنابيب بدون حماية. وكانت القيمة التقديرية لتنفيذ برنامج الحماية هي ٢٠٠ مليون دينار.

حدث ما حدث، واضطرت سلطات المشروع إلى وقف ضخ المياه لفترة من الزمن. ولكن هذا كان يعني على المدى الطويل إصلاحات واسعة النطاق للأنابيب وبأرقام وتكاليف أكبر.

ورغم ذلك تواصل إدارة الجهاز- ومعها الاستشاري - التبجح بهذا المشروع «المعجزة» وبدقة تنفيذه وأسلوب إدارته. ولكن فضيحة تآكل الأنابيب جاءت صفعة قوية لإدارة الجهاز ومهندس المشروع(!!) ومهما بلغت التكاليف فستعالج هذه المشكلة وكل المشاكل التي يمكن أن تستجد مستقبلا مثل حدوث انفجارات في الأنابيب في أماكن أخرى. وذلك للتغطية على الفشل ولإثبات جدوى المشروع «المعجزة» مفخرة عصر الجماهيرية!!

وخلف المهندس عبد المجيد القعود سلفه جاد الله الطلحي في إدارة المشروع. ودمجت هيئة استثمار مياه مشروع النهر الصناعي في الجهاز. وهي الهيئة التي كانت ضمن إدارات المشروع ثم فصلت عنه لتصبح هيئة مستقلة. ولكن ها هي تدمج مرة أخرى مما يعكس التذبذب والارتجالية في إدارة المشروع وسياساته وأجهزته.

والمهندس القعود معروف لدى الجميع. فهو من أصحاب السوابق، صدرت في حقه

أحكام قضائية واتهم بالشذوذ الجنسي من قبل صحيفة «الزحف الأخضر» في مقال تحت زاوية «مرة أخرى نعود». دائم التلفظ بالعبارات البذيئة، وفي خصام دائم مع أعضاء اللجنة الشعبية للجهاز.

ومن مآثر القعود تهميشه لأعضاء اللجنة الشعبية للمشروع. فلم يكلفهم بأي مهام ذات قيمة أو مسؤولية حساسة فيه. وقد أدى ذلك بأحد أعضاء اللجنة وهو المهندس الطاهر سيالة إلى التهديد بالاستقالة وأصبح على خلاف دائم مع القعود. إضافة إلى ذلك فقد أحضر القعود معه عددا من الموظفين وكدسهم حوله في مكاتب إدارة المشروع في طرابلس وأصبح يدير العمل من خلالهم.

إن تناول القضايا الداخلية لهذا المشروع «المعجزة» بالنقد والدراسة لا يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف بجدواه العملية أو الاقتصادية أو الصناعية. ولا هو اعتراف بنجاحه كما يدعي المسؤولون. بل على العكس من ذلك، فإن جدوى المشروع يكتنفها الشك والغموض من أساسها.

المشروع بالأرقام:

كان تمويل المشروع من الخزانة العامة الليبية عبر تخصيص البند الأكبر من المالية التنموية للمشروع بينما يتم خفض لكل ميزانيات التعليم والصحة والأمن الجنائي والضمان الاجتماعي لصالح زيادة الميزانية مع فرض رسوم كبيرة على كل الخدمات الشعبية (مصالح الجمهور والاوراق والجوازات والرخص ... الخ) مخصصة لميزانية المشروع الذي تم تقدير حجمه بـ ٢٧ مليار دولار ليتجاوز لاحقاً سقف الخمسة وثلاثين مليار دولار.

في ١١/ ٩/ ١٩٨٩م وصلت المياه إلى أجدابيا.

في ٣٠/ ٨/ ١٩٩١م وصلت المياه إلى سرت.

في ١/ ٩/ ١٩٩٦ وصلت المياه إلى طرابلس.

في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٧ وصلت المياه إلى جريان.

الشركات منفذة المشروع:

١ـ مؤسسة مشروع النهر الصناعي العظيم وتولت الإدارة فقط.

٢ـ مؤسسات براون آند بروت الأمريكية (كي بي آر حالياً التابعة لمؤسسة هاليبورتن للطاقة) و (برايس برازر) وكان مقاول التنفيذ اتحاد شركات كوري وأمريكي وأوروبي اسمه D A C.

٣ـ شركة برازأويل البرازيلية التابعة للحكومة البرازيلية ومهمتها حفر الآبار... (brasoil)

الأثار الجانبية للمشروع:

ـ الفكرة لها مردود مرعب على الحالة البيئية بالمنطقة حيث إن المخزون المائي غير متجدد ومحدود، وبالتالي سيتم استنزاف كل المياه الصالحة للحياة بالجنوب مما سيقتل كل الكائنات الحية ويتسبب في تهجير كامل للبشر الى الشمال مع إنهاء المخزون المائي كليةً، أي قتل الجنوب بتكلفة ٣٥ مليار دولار..

ـ التكلفة المُبالغ فيها والتي قدرت مبدئياً ب ٢٥ مليار ثم ارتفعت في النهاية الى ٣٥ مليار بينما المردود لا يستحق أي مقابل حقيقي لمحدوديته وحتمية نفاده مما يجعل المال مهدرًا كليةً.

ـ أدى المشروع لإهمال كامل لمشروعات تحلية المياه، بينما تركزت الميزانيات على مشروع سيتحول في النهاية لخط أنابيب فارغ لا ينقل شيئاً بعد نفاد المياه، ويقع الشمال والجنوب في أزمة مياه طاحنة في حين كان يمكن بنصف المبلغ إنشاء محطات تحلية مزدوجة تكفي لإمداد الشمال بالمياه للأبد.

٤ ـ الفساد الهائل المختلط بالمشروع حيث يُقدر النهب بأكثر من عشرة مليارات دولار في كل مراحله، بالإضافة للفساد في اختيار الشركات المنفذة، فعلى سبيل المثال اتحاد الشركات الكوري الغربي سيئ السمعة وكان متهماً في قضايا فساد

وقتها، ومع هذا تم التعاقد معه، والشركة البرازيلية كانت أشهرت إفلاسها ثم تم اختيارها وجنت أرباحا خيالية ثم اعادت إشهار افلاسها ثانية في موقف غير مفهوم!! وكذلك الشركات التي تولت المقاولات من الباطن تم انشاؤها خصيصاً للمشروع بدون خبرة أو حتى مجالس إدارة حقيقية، مما يوحي بأنها واجهات لمتنفذين يديرون المشروع، ولا ننسى شركات الاستشارة التي تقاضت الأجور بالساعة في مشروع مدته أكثر من عقدين في حالة فساد لا مثيل لها.

٥ ـ شبكات المياه رئيسية بمعنى أنها توصل المياه لخزانات رئيسية ببنغازي وسرت وطرابلس فتوصل الخزانات بالبيوت والمزارع بغرض الزراعة، لكن ما حدث أنها وصلت للخزانات دون إنشاء أنابيب أرضية لنقلها للمزارع، فباتت المزارع الكبرى تنقل المياه عبر براميل مياه محمولة على السيارات بينما أغلب المزارع لا تصل إليها قطرة مياه واحدة، فالمشروع لم تتم دراسته جيداً مما أدى لعدم استفادة المزارع بالمرة من المياه لعدم وجود أنابيب لنقل الماء من الخزانات إليها.

٦ ـ بدأت حالات شديدة من تسرب المياه و تآكل الأنابيب الموصلة للمياه في كل الفروع، والأكثر تضرراً الفرع الشرقي من واحات الكفرة، مما يدل على فساد في اختيار الأنابيب ونوعيتها وكفاءتها واستبدالها بأنواع أقل جودة ومتانة ومناسبةً. وكانت الطامة الكبرى مع اكتشاف أن الأنابيب المستوردة مطلاة من الداخل بموادٍّ سامة (الاسبستوس والنترات) مما يؤكد وجود حالات الفساد في اختيار الأنابيب وسط تجاهل كامل للمسؤولية والحساب.

٧ ـ أصيبت كل مضخات المياه المستوردة من الدنمارك بالصدأ مما يهدد تدفق المياه من الجنوب بالتوقف، وكان السبب فعليًا هو إلقاء الكلور النقي بكميات هائلة في المياه بحجة تنقيتها مما أدى لتآكل الآلات، وقد حاول المسؤولون تبرير الأمر بهذا لكن الواقع أن ليبيا تضع كراسة للشروط المطلوبة في آلات الضخ قبل الاستيراد ومنها تحملها للكلور فكيف يتم استيراد آلات محدد أنها تتحمل الكلور وعند التشغيل نجد أنها لا تتحمله؟؟

٨- تسمم مياه بعض الآبار وانتقالها للمواطنين بسبب الإهمال في الكشف على كل مياه الآبار فأنشأت الدولة محطات تنقية عديدة!!!! مما رفع التكلفة و هذا يعود للإهمال وعدم وجود دراسة جدوى حقيقية.

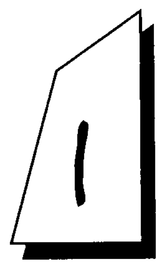
النتائج:

- منذ العام ١٩٩١ والقذافي يتنصل من المسؤولية عن المشروع، وكرر في خطابات الفاتح في ١٩٩٢ و ١٩٩٥ تأكيده أن المياه لا تكفي وأن المشروع لن ينجح!!
- اعتقال وإعدام كل الليبيين المتخصصين الذين كشفوا حالات الفساد وفشل المشروع منذ بدايته، بالإضافة لحملة اعتقالات كبرى منذ العام ١٩٩٥ طالت كل الذين قدموا عرائض للقذافي طالبوا فيها التحقيق بوقائع الفساد.
- بدء حالات جفاف في آبار صغيرة كان المفروض أن تستمر حتى نهاية العقد الحالي مما يزرع الشك في مصداقية حجم المياه الجوفية.

هكذا كان مشروعاً فاشلاً يعتمد على تجفيف الآبار بالجنوب وقتل سكانه وحيواناته وتهجير من ينجو للشمال، وفي نفس الوقت الإطاحة بمشروعات التحلية التي هي الأمل الوحيد للمياه في ليبيا الشمالية، بالإضافة لتكلفة جبارة كانت تكفي للنهوض بالدولة نهضة لا تقل عن نهضة النمور الآسيوية لو تم توظيفها في التعليم الحديث والصناعة الحكومية والقطاعات الصحية والتنموية.. هكذا دفعت ليبيا ثمن جنون رجل لا يمت للعقل بصلة..

الباب الثاني :

الفساد الأخلاقي والمالي لآل القذافي



ثروة آل القذافي



القذافي يتوسط صور أربعة من أبنائه: سيف الإسلام (أعلى يمين) وهانيبال (يسار) والساعدي وعائشة

نشر موقع الإذاعة الألمانية (دويتشه فيله) تقريراً شديد الأهمية عن ثروات معمر القذافي وزوجته وأبنائه، ومما جاء فيه: [١]

«تكثر التكهنات والتقديرات بشأن حجم الثروة التي يملكها معمر القذافي وعائلته في ظل غياب أرقام وإحصائيات تؤكد حجم الأموال التي هربها إلى الخارج أو التي يكتنزها داخل البلاد طيلة اربعة عقود من جلوسه على عرش إحدى أغنى دول العالم المنتجة للنفط. فصحيفة الجارديان البريطانية ذكرت في عددها الصادر الأربعاء (٢٢ فبراير ٢٠١١) أن «هناك فجوة بالغة من مليارات الدولارات تظهر سنويًّا بين عائدات النفط والغاز الليبي وبين الإنفاق الحكومي»، مؤكدة أن هذا الخلل الواضح بين حجم العائدات وحجم الإنفاق هو المصدر الرئيسي لثروة القذافي وحاشيته ووجدت الصحيفة البريطانية صعوبة في تقدير حجم هذه الأموال، إلا أنها نقلت عن مصدر لم تسمه أن أفراد عائلة القذافي أودعوا مليارات الدولارات في حسابات سرية في دبي وربما في جنوب شرق آسيا ودول خليجية أخرى. بينما أفادت صحيفة «فاينشيال تايمز»، نقلاً عن برقيات دبلوماسية أمريكية سرية حصل عليها موقع «ويكيليكس»، إن الزعيم الليبي معمر القذافي أقام إمبراطورية مالية ضخمة هي مصدر خلافات جدية بين أبنائه.

من أين تبدأ ثروة القذافي ..وأين تنتهي؟

الاستثمارات تُموَّل مباشرة من عائدات النفط والغاز، ولعل من أبرز الأسباب التي تحول دون معرفة الحجم الحقيقي لثروة عائلة القذافي تكمن في عدم إمكانية الفصل بين ثروة العائلة الحاكمة وأموال الدولة بشكل عام، فالقذافي وحاشيته كانوا يتصرفون في أموال الدولة وكأنها ملك شخصي، كما يقول الكاتب والمحلل السياسي السنونسي البسيكري في حوار لدويتشه فيله: «إن موظفي الدولة لاسيما مدراء البنوك يتم تعيينهم من طرف القذافي مباشرة، كما فعل مع فرحات قدارة الذي عينه محافظ مصرف ليبيا

١- هذا التقرير من موقع دويتشه فيله، موقع الإذاعة الدولية لألمانيا،إعداد يوسف بوفيجلين.

المركزي، وهو يدين بالولاء التام له، فالقذافي يعطي الأوامر لهؤلاء الموظفين ولا يمكنهم أن يتساءلوا عن مكان صرف هذه الأموال، فهم متواطئون معه، فالقذافي يدير أموال الدولة وكأنها ملكه الخاص، فالقذافي يتحكم مباشرة في ثروة البلاد، فهو الذي يقرر أين سيصرف كل سنتيم». بدورها كتبت صحيفة الفايننشل تايمز إن «الطريقة التي أدار بها القذافي البلاد تثير تساؤلات عما إذا كان هناك فصل فعلي بين ثروة الأسرة واستثمارات الحكومة المعروفة بضخامة حجمها».

استثمارات لصالح من؟

هذه الاستثمارات تمول مباشرة من عائدات النفط والغاز. فهذا البلد النفطي الذي وصل إنتاجه في ٢٠١٠ إلى حوالي ٢,٦ مليون برميل يوميا، أي ما يمثل حوالي ٢ بالمائة من إجمالي الإنتاج اليومي العالمي من النفط، أمّن لنفسه عائدات وصلت خلال السنة الماضية إلى أكثر من ٤٥ مليار دولار، بينما وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٥ مليار دولار عندما كان إنتاجها لا يزيد عن ١,٤ مليون برميل يوميا، حسب ما ذكرته المؤسسة الوطنية الليبية للنفط. يذكر أن ليبيا تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا. إذ يقدر حجم احتياطاتها بأكثر من ٤٥ مليار برميل كما تمتلك احتياطات من الغاز الطبيعي تقدر بـ١٥٠٠ مليار متر مكعب ما يجعلها تحتل المركز الرابع إفريقيا.

أسس القذافي عام ٢٠٠٦ الهيئة الليبية للاستثمار والتي دخلت في مشاريع استثمارية في الخارج تزيد قيمتها عن ٦٠ مليار دولار حسب مراقبين، وقد شملت هذه الاستثمارات مجالاتٍ عدة تراوحت بين البنوك والصحف ونوادي الرياضة وصولا إلى قطاع صناعة السيارات؛ فالمساهمة الليبية في قطاع البنوك في إيطاليا وصلت إلى ٧,٥ بالمائة، كما تملك هيئة الاستثمارات الليبية حصة ٢,٦٪ في شركة «فيات» وحصة ٧,٥٪ من نادي «جوفنتوس» لكرة القدم، حسب ما ذكره تقرير لصحيفة الجاردين، بالإضافة إلى استثمار القذافي نفسه عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢١,٩ مليون دولار في مجمع فندقي في مدينة لاكويلا الإيطالية التي شهدت زلزالا مدمرا في ٢٠٠٩. حسبما ذكرته صحيفة فايننشال تايمز.

أرقام خيالية.. فأين الحقيقة؟

ويقول المحامي الليبي الهادي شلوف، عضو محكمة الجنايات الدولية بلاهاي، إن «الدراسات الاقتصادية أثبتت أن حجم الأموال التي جنتها ليبيا من عائدات النفط منذ عام ١٩٦٩ تقدر بثلاثة ترليونات دولار، وأن نصف هذا المبلغ ذهب إلى خزينة القذافي وأبنائه». ويشير إلى أن القذافي «وضع حسابا خاصا أسماه (الحساب المُجنَّب)، أي الحساب الذي توضع فيه عائدات النفط جانبا». وفي تعليقه على ما أوردته بعض التقارير الإعلامية التي قالت إن ثروة القذافي قد تصل إلى ٨٢ مليار دولار، قال إن «الرقم الحقيقي يزيد بكثير عن ذلك، باعتبار أن هذا الرقم تم ذكره في بداية التسعينيات».

حجم ثروة القذافي لوحده تقدر بـ٨٠ مليار دولار، وقد تتجاوز ثروة العائلة ككل ١٥٠ مليار دولار بينما يقدر محمد عبد الملك، المعارض الليبي المقيم في المنفى ورئيس مؤسسة الرقيب، حجم ثروة القذافي لوحده بـ٨٠ مليار دولار، وقد تتجاوز ثروة العائلة ككل ١٥٠ مليار دولار. ويؤكد عبد الملك في حوار لدويتشه فيله أن «أموال النفط كلها ذهبت إلى جيوب أسرة القذافي والمحيطين بهم ولم يستفد المواطن البسيط من أي شيء». ويذكر أن ليبيا بحاجة إلى بنى تحتية ومدارس ومستشفيات. ويضيف أن «قراره توزيع ثروة البترول مباشرة على الشعب يعتبر كذبة من بين الأكاذيب الكثيرة التي استعملها القذافي لاستمالة المواطنين والقبائل».

دعم للإرهاب وحماية للحكم!

يقول المحامي الليبي الهادي شلوف إن «استيلاء القذافي على هذه الأموال، بوضعه (حساباً خاصاً لعائدات النفط)، كان الهدف منه حماية الثورة من التهديدات التي كانت تحيط به، فهذه الأموال تمكنه من شراء مرتزقة وجيوش بأكملها لحماية حكمه». وبهذا الشأن يقول محمد عبد الملك رئيس مؤسسة الرقيب، إن «القذافي بدأ يستعمل هذه الأموال في جلب مرتزقة لمحاربة الليبيين». وكان علي العيساوي، السفير الليبي لدى الهند الذي استقال في أعقاب حملة القمع ضد المحتجين في ليبيا، إن السلطات الليبية

تستخدم مرتزقة أفارقة مما دفع بعض قوات الجيش إلى تغيير ولائها لتنضم للمعارضة. ويرى المراقبون أن هؤلاء المرتزقة لهم علاقة ببعض الجماعات المتمردة في أفريقيا، والتي كانت القذفي يدعمها بماله. ويقول محمد عبد المالك من مؤسسة الرقيب المعارضة إن «معمر القذافي دعم حركات إرهابية كثيرة جدا في العالم، فقد دعم الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) والجيش الأحمر في إيطاليا، وحركات المتمردة في تشاد، كما تأتي إلى ليبيا وفود من حركات عديدة لتغرف من أموال الليبيين» ويتحرك بعض المعارضين الليبيين في الوقت الحالي لإقناع بعض الدول على تجميد أموال أموال أسرة وحاشية القذافي إذ يؤكد المحامي الهادي شلوف بالقول: «سنطالب قانونيا بتجميد جميع أموال القذافي وأبنائه وحاشيته مثلما حصل مع بن علي ومبارك».. انتهى التقرير.

حسابات سرية:

وفي أواخر فبرير ٢٠١١م نقلت يومية فايننشال تايمز في موقعها الإلكتروني عن البروفيسور تيم نيبلوك المتخصص في سياسات الشرق الأوسط بجامعة إكستر البريطانية أنه من الصعب التحقق من قيمة الأموال التي قام نظام القذافي بتهريبها، حيث إنه كان يحرص على إخفائها بطرق مختلفة وفي أماكن شتى، لكنه أكد أنه يمكن تقديرها بعدة مليارات من الدولارات على الأقل.

ونقلت الصحيفة البريطانية عن آلستر نيوتن كبير المحللين في بنك نومورا الياباني قوله إنه لن يتفاجأ إذا اكتشف أن ثروة آل القذافي بمليارات الدولارات.

ويعتقد البروفيسور تيم نيبلوك أن القسم الأكبر من تلك الثروة تتوزع بين حسابات بنكية وأصول سائلة في مصارف بدبي بالإمارات العربية المتحدة وفي دول خليجية أخرى، وكذلك في دول بجنوب شرق آسيا.

القذافي لم يكتف بنهب مليارات الدولارات من عائدات النفط ووضعها في حسابات سرية، فقد أنفق في السنوات الماضية مليارات أخرى لدعم أنظمة إفريقية صديقة

لنظامه، وأوضح أن آل القذافي فضلوا وضع الأموال المنهوبة في مصارف دول لا تتوفر فيها شروط الشفافية بدلا من دول تطبق قدرا أكبر من الشفافية مثل بريطانيا حيث هناك استثمارات ليبية في العقارات، وفي شركات مثل «بيرسون جروب» التي تملك صحيفة فايننشال تايمز.

وفي ٢٠٠٩ اشترى سيف الإسلام القذافي مجمعا عقاريا يضم إقامات فاخرة في هامبستيد شمال لندن بقيمة ١٦ مليون دولار.

وأوضح أن نظام القذافي لم يهرب فقط مليارات الدولارات خارج البلاد، وإنما أنفق أيضا خلال السنوات الماضية كمًّا هائلا من الأموال لدعم أنظمة إفريقية صديقة مثل نظام رئيس زيمبابوي روبرت موجابي.

وقال المحلل البريطاني إنه يعتقد أن القذافي أغدق في تسعينيات القرن الماضي أموالا على قبيلة الزغاوة في دارفور، مرجحا أن يكون أفراد من هذه القبيلة بين المرتزقة الذين يعتمد عليهم القذافي هذه الأيام لترويع الليبيين وتقتيلهم.

وبالإضافة إلى الاستثمارات الخاصة بعائلة القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به، تشير تقديرات إلى أن مجموع الاستثمارات الليبية في الخارج يصل إلى مائة مليار دولار وفقا للصحيفة.

وتتم الاستثمارات الخارجية من خلال هيئة الاستثمار الليبية وهي صندوق ثروة سيادي أنشئ في ٢٠٠٦، ويعتقد أن أصوله تصل إلى ١١٣ مليار دولار.

وأشارت فايننشال تايمز في هذا الصدد إلى استثمارات ليبية كبيرة في إيطاليا، وتحدثت عن العلاقة الحميمة بين القذافي ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني التي جعلت ليبيا تضخ أموالا كبيرة في الاقتصاد الإيطالي.

مصادرة وفضائح:

بداية من مارس ٢٠١١م، مع العنف الشديد الذي قاوم به القذافي الثورة الليبية،

وإصرار الثوار، شرعت الدول الأوربية التي أدركت أن أيام القذافي في الحكم باتت معدودة، في مصادرة أمواله وأموال أسرته لديها، فأعلن البنك المركزي النمساوي تجميد أرصدة «أشخاص معنيين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي». وأوضح أن الأمر يتعلق بالقذافي وأشخاص مقربين منه. وتابع أن لائحة الأشخاص المعنيين ستنقل إلى المصارف النمساوية.

وأضاف البنك المركزي أن الأرصدة الليبية في النمسا تصل إلى نحو ٢ , ١ مليار يورو لكن يجب تحديد ما إذا كانت هذه الأموال تعود لأشخاص تطالهم العقوبات أم لا؟

وفي برلين أعلنت وزارة الاقتصاد في الأول من مارس ٢٠١١م تجميد أموال أحد أبناء القذافي في ألمانيا والبالغة مليونيْ يورو مودعة في مصرف خاص.

ورفض ناطق باسم الوزارة الكشف عن هوية نجل القذافي والمؤسسة المالية المعنية.

وأفاد بيان بأن الوزارة اتخذت هذا «القرار المؤقت حول حالة محددة» بالتشاور مع الخارجية والمالية والمصرف المركزي إزاء «التطورات في ليبيا».

وعلق وزير المالية راينر برودرلي. بأن «ألمانيا تعمل بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتساند كل المطالبين بالديموقراطية وبدولة القانون».

بدوره أعلن البنك المركزي النمساوي عن تجميد أرصدة تعود لعائلة الزعيم الليبي معمر القذافي ومساعدين له، مشيرا إلى وجود حوالي ٢ , ١ مليار يورو، أي ما يقارب ٦٦ , ١ مليار دولار، مودعة في مؤسسات نمساوية.

ونقلت هيئة الإذاعة والتلفزيون النمساوي عن محافظ البنك المركزي قوله إن هذا المبلغ يشمل الودائع المصرفية فقط ولا يشمل بقية الأموال المنقولة وغير المنقولة بما فيها الممتلكات العينية العائدة لأسرة القذافي والمقربين منه، ومن بينها القصر الذي يمتلكه سيف الإسلام القذافي في أحد الأحياء الراقية في العاصمة النمساوية فيينا.

وفي بريطانيا أعلنت الحكومة تجميد أرصدة الزعيم الليبي وعائلته «والذين يعملون باسمهم أو تحت قيادتهم». وأعلنت مجموعة بيرسون الرائدة عالميا في نشر الكتب

المدرسية وناشرة صحيفة «فاينانشال تايمز» أن الأسهم التي تملكها ليبيا فيها تخضع لهذا التجميد.

وتملك هيئة الاستثمار الليبية نحو ٣,٢٧ في المائة من أسهم المجموعة البريطانية وتبلغ قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون يورو. وأعلنت بيرسون أنها تلقت «نصائح قانونية» مفادها أن المشاركين في هذا الصندوق السيادي تشملهم العقوبات.

وحسب التقديرات البريطانية. فإن القذافي يملك نحو ٢٠ مليار جنيه إسترليني (٣٢,٢ مليار دولار أو ٢٣,٤ مليار يورو) من السيولة خصوصا في لندن. حسب ما أفادت صحيفة التليجراف.

وذكرت معلومات أنه قد يكون يملك أيضا منزلا في لندن تُقدر قيمته بعشرة ملايين جنيه (١١,٧ مليون يورو).

وأعلنت الحكومة البريطانية أنها أحبطت محاولة من النظام الليبي لسحب ما قيمته ٩٠٠ مليون جنيه إسترليني (مليار يورو، ١,٤ مليار دولار) من الأوراق النقدية الليبية التي تطبع في بريطانيا. وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إن «وزارة المال تدخلت لمنع إرسال نقود بقيمة ٩٠٠ مليون جنيه إلى ليبيا»، مؤكداً معلومات صحافية تحدثت عن سيناريو محكم وضعته لندن لإحباط عملية السحب القانونية.

وأفادت صحف إيطالية بأن روما، الشريك الأساسي لطرابلس، تنظر أيضا في تجميد أسهم ليبيا في شركات إيطالية .وقيمة الأسهم التي تملكها طرابلس في مجموعات إيطالية تصل إلى ٣,٦ مليار يورو كما ذكرت صحيفة «ايل سولي ٢٤ اوري» الاقتصادية.

وطرابلس مساهم رئيسي في يونيكريديه أكبر مصرف في البلاد (٧,٥ في المئة) وتملك أيضا ٢,٠١ في المائة من مجموعة الطيران والدفاع «فينميكانيكا» و٧,٥ في المائة من نادي يوفنتوس. كما تملك ليبيا أيضا نحو ٠,٥ في المائة من مجموعة إيني النفطية.

وفي باريس أعلن الوزير المكلف بالشؤون الأوروبية لوران فوكييه أن فرنسا تريد رقابة على كل التحركات المالية الليبية لا سيما لمنع الدولة الليبية من بيع أسهمها في

شركات أوروبية لتمويل عمليات القمع. وقرر الاتحاد الأوروبي. الاثنين. تجميد أرصدة القذافي و٢٥ من المقربين منه وبدأت دول الاتحاد تطبيق القرار الواحدة تلو الأخرى.

وفيما اعتمدت الأمم المتحدة عقوبات ضد القذافي وعائلته والمقربين منه. أعلنت كندا تجميد أرصدة محتمَلة. فيما أكدت استراليا أنها تحقق في وجود مثل هذه المبالغ.

وأعلنت النرويج أنها تنوي الانصياع لتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة التي أعلنت فرض عقوبات الجمعة، أعلنت أنها جمدت منذ ذلك الحين «٣٠ مليار دولار على الأقل» من الأسهم الليبية.

وقررت سويسرا من جهتها الخميس تجميد الأرصدة التي قد يكون يملكها القذافي ووسطائه في الاتحاد .

كما أبلغ مسؤول حكومي وكالة رويترز بأن كندا جمدت أصولا قيمتها ٢,٣ مليار دولار كندي (٢,٤ مليار دولار أمريكي) تخص معمراً القذافي.

2

معمر.. نزوات وفضائح



معمر القذافي يحتضن الطالبة التي وقع في غرامها..

واسمها ميشكا حنين

في السنوات الأخيرة اعتاد القذافي أن يقدم نفسه بعدة ألقاب، من ضمنها أنه «إمام المسلمين»، كما اعتاد أن يحتفل بالمولد النبوي كل عام في إحدى العواصم الإفريقية بمظاهرة تليفزيونية يدعو إليها مشايخ وعلماء إسلاميين من الدول العربية والإسلامية، ويؤم الجمع في الصلاة ويخطبهم ملقياً آراءه وفتاوَاه..

ولأن القذافي يملك النرجسية التي تجعله يصدق من وصفوه بأنه «رسول الصحراء» فإنه بحث عن مدخل ليكون «إماما» للأمة، بعد كان أميناً للقومية العربية، ثم صار «صاحب النظرية العالمية الثالثة»، ثم «رئيس الاتحاد الإفريقي»، فوجد ضالته أخيراً في إحياء الدولة الفاطمية الشيعية (طبعاً سيكون هو الخليفة) التي قامت منذ أكثر من ألف عام في شمال إفريقيا ومصر، ولهذا الغرض استعان بـ «القيادة الشعبية الإسلامية العالمية» التي أنشأها في طرابلس في أواخر السبعينيات لتكون إحدى المظلات التي ترعى مشروعه، كما استعان بالطرق والجماعات الصوفية للترويج له، خاصة الطرق الصوفية ذات الميول الشيعية، مثل الطريقة العزمية في مصر، التي قال شيخها «علاء ماضي أبو العزايم» عن القذافي إنه «الراعي الأول للصوفية في العالم»..

ورغم هذه الصورة «المتدينة» التي حاول أن يبدو عليها، فقد كان قيام الثورة في ليبيا إيذاناً بكشف الوجه السري للقذافي، وإخراج فضائحه للعلن، على النحو التالي:

لا يصلي ولا يصوم:

كشف عبد السلام خلف الله النداب الضابط السابق في حراسة القذافي أن ملك ملوك إفريقيا (كما كان يلقب الزعيم القذافي نفسه) كانا شيطانًا في حياته الشخصية، وكان غارقًا في الرذيلة والمجون ولا يصلي ولا يصوم.

وعن تفاصيل حياة القذافي بعيدا عن وسائل الإعلام، قال النداب الذي ينتمي لقبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها الزعيم الليبي: «لقد اقتربت منه ورأيت كيف كان مسوّقا في الإعلام بغير وجهه الحقيقي، ووجدت العكس تمامًا أمامي، فهو شيطان، لا يصلي ولا يصوم، يوزع المناصب بعد أن يستبيح شرف المستفيد منها، ولا يتوانى في التعدي على

حرمات طالبي المناصب حتى يضعهم تحت رحمته».

وأضاف في حوار مع صحيفة الشروق المصرية: «يمكن القول إن ٩٠ ٪ من الوزراء حصلوا على هذه المناصب على حساب شرفهم، وقلة منهم من تبوؤوها من باب الشرف، فهو يوزّع المناصب على حساب الشرف، بالتعدي على الزوجة أو البنت أو على المستفيد نفسه، والولاء عنده يخضع لهذا المقياس».

وأردف: «القذافي كان يقضي كل يومه مع النساء، واللهو والفسق، وليست له أية هواية أخلاقية يستفاد منها، فلا كرة تنس ولا كرة قدم، ولا مطالعة، لا هواية له إلا حياة المجون، حتى الصلاة هو لا يصلي، وحينما يأتيه وفد وقت الصلاة، يدعوهم لأداء الصلاة للتظاهر أمامهم بأنه مصلٍّ، وفي ذكرى المولد النبوي الشريف يجمع من يصلي بهم».

وحينما أذيع خبر اعتداء ابنه على خادمة سويسرية، شحذ الناس بالمشاعر الدينية، واستغل حادثة منع إقامة المآذن فيها لينسيهم الإساءة التي قام بها ابنه، واعتمد على تعلق الناس بالدين، فهو يستخدم الدين وسيلة لتحقيق غاياته، وفق ما قال الحارس الشخصي السابق للقذافي.

وفيما يخص الحرس النسوي للقذافي، قال النداب: «كان ينتقي منهن حارسات له في كل مكان، فقد كان يحاط بمجموعة من العاهرات من مختلف الجنسيات، وكان يستخدمهن أكثر في العمل بالكليات العسكرية، إذ كان يستغل هذه الكليات لتفريخ أكبر قدر من العاهرات، وكان يقدم لهن أموالاً طائلة».

وأضاف: «أما المطربات فحدّث ولا حرج، فقد كنّ يأتينه من المشرق والمغرب، وكذا الإعلاميات من مختلف المحطات الإعلامية الكبيرة، ولا أريد فضح كثيرات بذكر أسمائهن».

وفيما يتعلق بالممرضة البلغارية، قال النداب: «لقد كانت له علاقة جسدية معها، وتلازمه أينما حل، في حين أن زوجته الوحيدة هي صفية، وهي أشبه ما تكون بالجارية،

تعيش وكفى، فهي تعلم بكل هذه الأمور وتفاصيل مجونه وعلاقاته، لكنها لا تستطيع فعل شيء، وليس لها أي دخل بحياته الشخصية».

وفي اتصال بقناة الجزيرة القطرية حكى النداب قصة الضابط عبد السلام خشيبة من قبيلة القذافي الذي رفض تعدي القذافي على شرفه، فاتهمه القذافي بالخيانة، فقاموا بتعذيبه داخل كتيبة الحراسة، وقطعوا إبهامه، وربطوه في شجرة وسحلوه داخل باب العزيزية، ثم ربطوه في شجرة وصبوا عليه البنزين وأحرقوه، وقام القذافي بهدم بيته في سرت ونقل أهله لمنطقة صحراوية لمدة عامين، وفرض عليهم حصاراً شديداً..

يذكر أن النداب قد عمل في حراسة القذافي بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢م.

يمارس السحر:

بعد سيطرة الثوار على قصر القذافي في البيضا، كانت المفاجأة التي بثتها قناة الجزيرة الفضائية بالصوت والصورة.. فقد وجدوا كتباً عن السحر وتناسخ الأرواح والطلاسم، وبعض الكتب الدينية التي تتناول «التلمود» وتتطرق إلى الديانة اليهودية في مختلف أشكالها ومذاهبها، وتراوحت العناوين بين: «أرواح وأشباح» و «تحالف الشيطان»، و«حقائق عن تناسخ الأرواح»، و«أرواح وأشباح الروحية الحديثة أباطيل وحقائق»، و«القبالة والسحر اليدوي»، و«الأسرار ٧٢ في الباطنية اليهودية»..

ومع هذا الاكتشاف انتشرت شائعة قوية في طرابلس أن الساعدي القذافي وبمساعدة أحد ملوك القبائل الإفريقية قام بإحضار أحد أكبر السحرة في إفريقيا ومعه مجموعة من مساعديه، وأن الساحر وفريقه حضروا في طائرة مسؤول إفريقي كبير أثناء زيارة له إلى طرابلس . وحل الساحر ورفاقه ضيوفا على الدولة الليبية وبدعم من معمر القذافي، وأقاموا في أفخم الأجنحة في فندق كورنثيا وفي الدور العشرين تحديدا.

وقيل إن القذافي يؤمن بقدرة هذا الساحر إيمانا كبيرا وإن بمقدوره بالسحر أن يجعل الشعب الليبي يتراجع عن ثورته و يعود إلى بيت الطاعة تحت قيادة القذافي، وهذا هو

السبب الذي جعله يرفض وساطة رئيس جنوب إفريقيا، بل وطلب مهلة حتى يؤدي الساحر دوره .

وفي ذلك الوقت قيل إن كتائب القذافي أخذت تبحث في المزارع والمناطق المحيطة بطرابلس عن ثور أسود فاحم لا بياض فيه، قد طلبه السحرة لإنقاذ عرش معمر.. وأن أعوان القذافي يبحثون في مصر عن الزئبق الأحمر الذي يمكن به تسخير ملوك الجان لمساعدة القذافي!!!

وبعد أيام (في يونيو ٢٠١١م) قام رئيس الاتحاد الدولي للشطرنج الروسي كيرسان إيليومجينوف بزيارة مفاجئة لليبيا، وقام بلعب مباراة للشطرنج مع القذافي انتهت بالتعادل، وما لم ينشره الإعلام الليبي أن هذا الشخص معروف بغرابة أطواره، وأنه سبق إقالته من منصبه السياسي (كحاكم لإحدى المناطق) في روسيا بعد أن ادعى أنه جرى اختطافه إلى متن مركبة تابعة لكائنات فضائية أتت لكوكب الأرض بهدف أخذ عينات. وقد خمن البعض أن زيارة إيليومجينوف جاءت بغرض الاستعانة بخبراته في عالم ما وراء الطبيعة لمساعدة القذافي في حربه على الثوار!!

ومن المعروف أن القذافي لديه مستشار روحي متخصص في مسائل السحر والشعوذة، كان يرتب له لقاءات وزيارات السحرة، ومنهم من كان يتم إحضاره بطائرة خاصة ليكتب له التمائم وإجراءات الشعوذة والطقوس التي تلزم لحماية العقيد القذافي من الرصاص والنار.

وقد نشرت صحيفة سنغالية تدعى «لاس» في ١٣ مارس ٢٠١١م أن سيف الإسلام القذافي لجأ إلى أحد معارفه في السنغال، بحثاً عن مشعوذين مرموقين، و ذلك لمساعدة والده في تجاوز محنته، وأن سيف الإسلام أرسل مبلغاً ماليًّا إلى هذا الشخص ليقوم بالبحث المطلوب.

وحين قامت كتائب الثوار في طرابلس باقتحام منزل (مبروكة الشريف) الحارسة الخاصة للقذافي، وجدوا في إحدى الغرف العديد من طلاسم السحر والشعوذة وقنينات للأكل مكتوب في أعلاها «للأخ القائد».

وكان الثوار قد أعلنوا أنهم أثناء دخولهم طرابلس ومهاجمتهم لكتائب القذافي عثروا على أدوات سحر أسود يحملها الجنود المرتزقة والليبيون في صفوف الكتائب. وقد احتوت الأدوات التي حصل عليها الثوار على ذيول فئران وأقمشة ملطخة بدم حيض تنبعث منها رائحة شديدة الكراهية ورؤوس ثعابين وأحجبة مكتوبة بخطوط سريانية وآيات قرآنية مقلوبة، (عياذا بالله).

بقدر ما يثيره الأمر من سخرية، فإنه لا بد أن يرتبط في أذهان البعض بالمظهر الغريب الذي عُرف به القذافي، وبتنصيبه نفسه ملكاً لملوك إفريقيا، مع ما يُعرف من انتشار السحر والشعوذة بين القبائل الإفريقية وزعمائها الذين صار القذافي ملكاً لهم.

وأيًا ما يكون مدى صحة ممارسة القذافي للسحر، فلا شك أن الرجل ساعد في انتشار ذلك الأمر، بمظهره وتصرفاته.

يغتصب حارساته

أكدت خمس نساء كن ضمن وحدة منتقاة من الحرس النسائي للعقيد الليبي معمر القذافي أنهن تعرضن للاغتصاب والاعتداء عليهن من قبل القذافي.

وذكرت صحيفة «صنداي تايمز أوف مالطا» (٢٨/ ٨/ ٢٠١١م) أن النساء اعترفن للطبيبة النفسية الليبية سهام سيرجيوا- في بنغازي- بأنهن تعرضن للاعتداء الجنسي من قبل القذافي وأبنائه قبل أن يُنبذن بعدما «سئم» هؤلاء الرجال منهن.

وروت إحدى النساء لـ«سيرجيوا» كيف تعرضت للابتزاز حتى تلتحق بوحدة الحراسة الخاصة، التي كان يعتقد ذات يوم أنها تضم ما نحو ٤٠٠ امرأة، وذلك بعدما لفق النظام ما يفيد بأن شقيقها كان يحمل مخدرات بينما كان عائدًا إلى ليبيا بعد قضاء عطلة في جزيرة مالطا.

وقالت «سيرجيوا»: إنهم قالوا لها: إما أن تلتحقي بوحدة الحراسة الخاصة أو يقضي شقيقك باقي حياته في السجن».

وأضافت في معرض سرد قصة الابتزاز التي تعرضت لها الحارسة السابقة: «لقد فصلت من الجامعة وطلب مني السعي لوساطة القذافي حتى أعود إليها، وأخبرت أنه ينبغي أن أخضع لفحص طبي شمل اختبارًا يتعلق بفيروس (إتش.آي) أجرته لي ممرضة من أوروبا الشرقية».

وأوضحت أنه في النهاية أخذت لتلتقي القذافي في مقره في باب العزيزية في طرابلس، ثم نقلت إلى مقر إقامته الخاص فوجدته بـ«البيجامة».

وقالت سيرجيوا: «لم تفهم المرأة ما يجري لأنها كانت تعتبرْه بمثابة أب وزعيم الدولة، وعندما رفضت محاولاته قام باغتصابها».

وذكرت الطبيبة النفسية أن هناك نمطًا اتبع في هذه الروايات، حيث تعرضت كل من هؤلاء النساء للاغتصاب من قبل القذافي أولاً ثم جرى تمريرها لأحد أبنائه وأخيرًا لكبار مسئوليه لتتعرض لمزيد من الاعتداءات قبل أن يسمح لها بالمغادرة في نهاية المطاف.

وروت النساء ما حدث لهن بعدما بدأت «سيرجيوا» التحقيق في ادعاءات تتعلق بحالات اغتصاب ممنهجة ارتكبت من قبل قوات موالية للقذافي خلال الاضطرابات التي تشهدها البلاد..

يعشق كونداليزا رايس:

عثر الثوار الليبيون على ألبوم صور به عدد كبير من صور وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس داخل غرفة نوم القذافي في مقر إقامته الذي تم اقتحامه في طرابلس.

ورصدت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عددا من التعليقات السابقة للقذافي التي أوحت بإعجابه بها، وقالت إن العثور على صور رايس «ليس مفاجأة«، فعلى مدى سنوات كانت تعليقات القذافي عن رايس تثير الكثير من الدهشة، وتكشف عن حب القذافي لرايس التي كان دائما ما يناديها «ليزا» أو «كوندي».

وعادت الصحيفة إلى تصريحات سابقة للقذافي في مقابلة مع قناة الجزيرة عام ٢٠٠٧م،

قال فيها: «إنني أؤيد عزيزتي الإفريقية السمراء.. أنا معجب بها وفخور بالطريقة التي تتعامل بها مع القادة العرب»، وأضاف: «أحبها ومعجب بها وفخور، لأنها امرأة سمراء من أصول إفريقية».

وحين عثر الثوار على الألبوم يبدو أنهم لم ينتبهوا لمعنى وجود صور بالعشرات لرايس في غرفة زعيم متزوج وأب لثمانية أبناء من زوجتين، فأهملوه وتركوه، الى أن وقع الألبوم بأيدي من يعرف أهميته، وهم إعلاميون فاجأتهم الصور ولم يجدوا لها إلا تفسيرا واحدا.

بالتأكيد هناك حكاية حب من طرف واحد عاشها العقيد القذافي في فترة ما من الأعوام العشرة الماضية، بحسب ما توحي به الصور، كما ما تدل عليه مواقفه في تلك المدة. بل إن معظم تصرفاته كانت تكشف عن وقوعه في حالة إعجاب إلى حد العشق بكوندوليزا التي ما زالت عزباء، مع أن عمرها تجاوز الـ ٥٧ عاما الآن.

وفي عام ٢٠٠٨، التقى القذافي برايس خلال زيارتها لليبيا، والتي مهدت لتطبيع العلاقات بين البلدين، واستقبلها في بيته خلال شهر رمضان، وخاطبها بـ«كوندي» فصحح له معاونوها اسم التدليل لرايس قائلين: تقصد «ليزا».

وخلال تلك الزيارة أهدى القذافي رايس خاتماً من الماس، وعوداً وقلادة حفر بداخلها صورته، كما أهداها نسخة من «الكتاب الأخضر»، وقد بلغت قيمة هذه الهدايا ٢١٢ ألف دولار، وحسب البروتوكول، فقد تم وضع هذه الهدايا في المكتبة الرئاسية الأمريكية.

متهم بالشذوذ:

في واحدة من أحدث الحلقات المثيرة للجدل في حياة القذافي الخاصة كشف كتاب «الحجاب.. الحرب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية من ١٩٨١ إلي ١٩٨٧»[1] ـ لمؤلفه الكاتب الأمريكي الكبير «بوب وودوورد» مؤرخ جهاز السي آي إيه الرسمي،

١- في النسخة العربية المترجمة تحت عنوان» الهدف الشرق الأوسط..الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية» عن دار ابن سينا بالقاهرة، عام ١٩٩٠م، ترجمة سامي الرزاز، لم ترد تلك المعلومات ويبدو أنها حذفت لاعتبارات رقابية!!

ونقل عنه موقع «إم إس إن» الإخباري بعض المقتطفات ـ معلومات غاية في الدقة والخطورة خاصة ما ذكره عن العداء الأمريكي لمعمر القذافي في ليبيا وحبه لارتداء الأزياء النسائية وعشقه لدبة لعبة تدعي «تيدي» كان ينام في حضنها وحقيقة مضاجعته لحراسه النساء والذكور، والتقارير الطبية النفسية الأمريكية التي أكد فيها العلماء أن الرجل مريض نفسي بدرجة معتوه وكذلك عداوته العميقة لمصر.

ويحكي المؤلف أن الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» كان في رحلة سرية مع مدير السي آي إيه «وليام كيسي» إلي جزر «مايوركا» الإسبانية لقضاء عطلة خاصة وفي أثناء الرحلة الجوية قدم كيسي آخر تقارير نفسية حيادية عن حالة القذافي وضعها عدد من العلماء الكبار بالعالم لحساب المخابرات المركزية الأمريكية وفوجئ ريجان بأنها متفقة علي أن القذافي رجل مخنث يحب ارتداء الملابس النسائية سرا وأنه يحب وضع المساحيق التجميلية النسائية في بعض الأحيان علنا كما يرتدي بشكل دائم أحذية ذات كعب عالٍ كانت تجعله يبدو أكثر طولا وقامة ورشاقة كانت تصنع له خصيصا في إيطاليا كما كان لديه دبة لعبة كان يعشقها تدعي «تيدي» كان لا ينام إلا وهو في حضنها وكان لديه هوس من مفارش وأغطية النوم وعندما كان ينزل في أي فندق بالعالم كان يصنع لهم مشكلة حيث كان عليهم تغيير الفراش بالكامل ليتماشي مع نوعيات المفارش التي كان يحضرها معه لأنه كان ينام بملابس نسائية خاصة بل كانت ملابسه التحتية في الأيام العادية غالبا ما تكون نسائية خاصة حتى إنه قابل الرؤساء وهو يرتديها طبقا لمعلومات السي آي إيه.

في الرحلة أطلق الرئيس الأمريكي رونالد ريجان نكتة ظلت موجودة في داخل السي آي إيه طيلة الوقت فقد ضحك بعد قراءة التقارير، وقال: «من ناحيتي لا يوجد لدي مانع أن يختار القذافي ما يشاء من دولاب ملابس نانسي» وكان ريجان يقصد دولاب ملابس زوجته «نانسي ريجان»، لكن مدير السي آي إيه كيسي طلب من ريجان أن يكمل التقارير حيث تؤكد أن القذافي لن يتواني من استخدام السلاح النووي الذي كان يوجد لديه.

هنا يكشف المؤلف حقيقة غريبة وشاذة أن القذافي كان يضاجع الحراس النساء والذكور لديه في أول اختبار فكان يختار الفتيات العذارى والشباب الأقوياء ولكي ينالوا ثقته فيهم كان يجب عليهم أن يسلموا له العذرية فكان يضاجع الشباب والفتيات في أول يوم للخدمة بحراسة الرئاسة الليبية وكان يوم الحارس أو الحارسة الأول هو بمثابة دخلة القذافي عليهم.

وفي كتاب الحجاب إشارات جلية على عشق القذافي للعاهرات وأنه كان لا يحب النساء العاديات بل كان يفضلهن عاهرات لمشاكل نفسية مركبة لديه ويشير بوب وودوورد إلي أنهم في المخابرات المركزية الأمريكية فكروا في خطة جديدة للنيل منه أطلقوا عليها الاسم الكودي «تيوليب» وكأن كل عمليات التخطيط لاغتيال القذافي حملت أسماء ورود، فالأولي كانت «روز» والثانية «تيوليب» أما الأخيرة فكانت عن طريق إرسال مجموعة عاهرات جدد إلى ليبيا للتعرف على القذافي ولكنهن مريضات بمرض الإيدز غير أن العملية فشلت لأن القذافي كان عند استحضار أي عاهرة جديدة لقصره كان يخضعها للكشف الطبي ثم يرسلها للحمام الليبي الشعبي لتتجهز للقائه وكان عندما يكتشف وجود واحدة مصابة بأي مرض معدٍ كان يأمر بقتلها وقد قتل فريق العاهرات الأمريكي بالكامل وفشلت خطة السي آي إيه للنيل منه عن طريق الإيدز.

في حوار مع (قناة العربية) قال محمود جبريل-رئيس المكتب التنفيذي السابق في المجلس الانتقالي الليبي ـ: إن القذافي شكل لغزًا حير العالم والليبيين أنفسهم طوال ٤٢ عاماً من فترة حكمه سواء في تعاطيه مع المسائل السياسية أو حتى في طبيعة سلوكه الشخصي. وحول شائعات هوس القائد الليبي بارتداء الملابس الداخلية النسائية وفقا لتقرير نشره جهاز المخابرات الأمريكية أكد جبريل أن كثيراً من الروايات تثار في الشارع الليبي حول رغبات القذافي المثيرة للجدل لعل أبرزها ميوله الجنسي الشاذ الذي شكل محور حديث الليبيين فيما بينهم.

على صعيد آخر لّمح جبريل إلى وجود علاقة لأطراف خارجية غير ليبية متورطة في مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي بعد اعتقاله. وقال في حواره مع برنامج

«إضاءات» على قناة «العربية»، إن «قتله قد يكون بناء على تنفيذ أوامر خارجية». وأشار إلى أن القذافي كان متورطاً مع كثير من الدول وقادة الدول في أمور شخصية وأخرى موجهة ضد دول أخرى.

يشجع أسرته على الفجور:

قام معمر القذافي بالاستحواذ الشبه تام على كل الثروة الليبية وسخرها لأبنائه يبذرونها على إشباع نزواتهم ، فكل أبنائه دون استثناء يملكون الملايين ويبذرونها في سهراتهم وحفلاتهم الماجنة، وقد ظهرت إلى السطح عدة فضائح أخلاقية ومالية، فقد كشفت تسريبات موقع ويكيليكس أن أحد أبناء الزعيم الليبي معمر القذافي دفع ما يعادل مليون دولار للمغنية الأمريكية ماريا كاري الإباحية من أجل إحيائها حفلا خاصا بعائلة القذافي في رأس السنة العام ٢٠٠٩.

وأكدت التسريبات التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز مساء الثلاثاء ٢٢ فبراير ٢٠١١ أن المغنية الأمريكية أحيت الليلة الصاخبة في احتفال أقيم بجزيرة «بارتس»، إحدى جزر الكاريبي.

كانت صحف أجنبية نشرت أن سيف الإسلام القذافي كان من دفع للمغنية هذا المبلغ الضخم، إلا أن سيف نفى الأمر في وقتها على إحدى الصحف المحلية التابعة له، قائلا إن أخاه المعتصم هو من دفع لها.

وأشار تقرير ويكيليكس إلى أن عائلة القذافي استقبلت عددا من المغنيين الأجانب المشهورين في حفلات خاصة وصاخبة منهم بيونسيه وآشر، اللذان تم التعاقد معهما للغناء في حفلات رأس سنة أخرى.

والصحافة الإيطالية تعرف كثيرا من أسرار القذافي وأبنائه الذين تدعوهم هناك بملوك الليل، وتظهر بعض الأفلام التي صورت لسهرات حمراء يحضرها أبناء القذافي في كباريهات روما حيث الخمور وعارضات الأزياء، وتظهر في بعضها صور خميس القذافي و أخيه هانيبال في مرقص مع فتيات راقصات شبه عاريات! وتظهر صور أخرى

مدى التردي الأخلاقي الذي عليه أبناء القذافي إذ يظهر بعضهم في صور فاضحة في خلوة مع عارضات أزياء بلباس السباحة! وبالطبع فإن عارضات الأزياء الأوروبيات لا يواعدن أبناء القذافي لسواد عيونهم، ولكن للملايين من أموال الشعب الليبي الذي يبذره أبناء القذافي عليهن، فقد أعلنت نجمة البوب الكندية نيللي فورتادو عبر خدمة تويتر أنها تلقت العام ٢٠٠٧ مبلغ مليون دولار عدا ونقدا للغناء أمام أفراد من عائلة الزعيم الليبي معمر القذافي ووعدت بالتبرع بهذه الاموال لجمعيات خيرية. وقالت على حسابها على تويتر: «في العام ٢٠٠٧ تلقيت مليون دولار من عائلة القذافي لقاء حفلة استمرت ٤٥ دقيقة أمام مدعوين في فندق في إيطاليا».

ونيللي فورتادو ليست نجمة الغناء الأميركية الشمالية الوحيدة التي تلقت مبالغ كهذه من النظام الليبي. فقد أحيت بيونسي وآشر ومارايا كاري وليونيل ريتشي حفلات خاصة لعائلة القذافي على ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز وويكيليكس ومجلة «رولينغ ستون». وأقيمت هذه الحفلات خصوصا في جزيرة سان-بارتيليمي الفرنسية في جزر الأنتيل خلال أعياد رأس السنة على ما جاء في برقية دبلوماسية أميركية صادرة العام ٢٠١٠ كشفت عنها موقع ويكيليكس.

اغتصاب صفية:

ليست المقصودة هي صفية فركاش زوجة معمر القذافي، وإنما هي صفية أخرى، لا تتجاوز ٢٢ عاماً، ألقاها حظها العاثر في طريق القذافي، وكشفت جريدة لوموند الفرنسية عن مأساتها في تحقيق أجرته في طرابلس عقب قتل معمر القذافي:

«القذافي دمر حياتي.. تمنيت لو أنه لم يُقتل حتى يحاكم على الجرائم التي ارتكبها في حق الليبيات وشرفهن الذي هتكه بدم بارد».

بهذه الكلمات بدأت صفية الحديث عن تجربتها المؤلمة مع القذافي مضيفة: «حين رأيت جثته ممددة في إحدى ثلاجات مصراته، انتابني شعور بالسعادة والمرارة في نفس الوقت.. كنت أود أن أسأله لماذا فعلت بي كل هذا؟ لِمَ خطفتني من أهلي؟!

وهتكت عرضي؟ وجررتني نحو الإدمان وقصفت زهرة شبابي» ذكريات ثقيلة تلك التي تحملها صفية تحولت بمرور السنوات إلى كوابيس تطاردها في المنام واليقظة. وتمضي في حديثها: «كان عمري ١٥ سنة، حين انتقلت عائلتي للعيش في مدينة سرت مسقط رأس القذافي، وقد تم اختياري من قبل مدير المعهد الذي كنت أدرس فيه لتقديم باقة من الورود بمناسبة زيارة العقيد للمؤسسة التربوية».. شعور صفية بالفخر والاعتزاز حينها كان عظيما، لاختيارها لأداء تلك المهمة، وهي التي كانت تلقب القائد دائما بـ «بابا معمر» وتضعه في مكانة أرفع حتى من والدها . وتواصل «حين قدمت للقذافي باقة الورود بادلني الابتسامة، وربت على كتفي ومسح شعري في إشارة ضمنية لحارساته الشخصيات- فهمتها بعد ذلك- «هذه أريدها لي». في اليوم التالي توجهت ثلاث نساء من حراس العقيد الشخصيات- سلمى ومبروكة والفايزة- لوالدة صفية ليخبرنها أن القذافي يرغب في رؤية ابنتها، وبأنه يريد أن يقدم لها هدية، ليتم بعدها اقتياد صفية في سيارة باتجاه الصحراء الليبية مكان نصب القذافي خيمته بهدف الصيد والاستجمام.

تقول صفية «حين وصلنا إلى خيمته، سألني عن عائلتي وعن وضعنا الاجتماعي، ثم أخبرني بعدها أني سأبقى معه، وبأنه سيوفر لي كل مقومات العيش الكريم، وسيقنع والديّ بالأمر»..

وتمضي في حديثها «قدمت لي إحدى حارساته الشخصيات ملابس مثيرة، بدلا من الملابس التي كنت أرتديها، وتم تلقيني دروسا في الرقص ..قضيت ثلاث ليال بأكملها في خيمة العقيد الصحراوية أرقص كل ليلة على موسيقى أحد الفنانين الليبيين، ليُخبرني بعدها القذافي بصراحة أني «سأكون خليلته الدائمة»..

من الخيمة تحولت صفية رفقة العقيد وحاشيته إلى مقر إقامته في باب العزيزية بطرابلس، ليبدأ «الزعيم» في اغتصابها بكل «وحشية وسادية» على حد وصفها.

وتضيف صفية: «لقد أصبحت أسيرة شهوات العقيد الجنسية الشاذة، ولم أتمكن من

الهرب طيلة ٥ سنوات»..

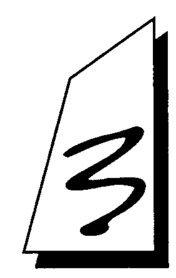
صفية اقتسمت إحدى غرف النوم في قصر القذافي بباب العزيزية مع إحدى القاصرات الليبيات، التي تم بدورها، اختطافها من مدينة بنغازي ليتمتع بها «القائد». ومع مرور الوقت اكتشفت صفية أنها ليست الضحية الوحيدة، فهناك عشرات الفتيات القاصرات اللاتي تم جلبهن قسرا لإشباع رغبات القذافي الجنسية، التي لم يستثن منها، حتى الذكور.

صفية أكدت أن القذافي كان يحرص دائما على تنظيم سهرات حمراء تحضرها عارضات أزياء من إيطاليا وبلجيكا وإفريقيا على شرف زعماء ورؤساء من دول إفريقية، تنتهي بإهدائهن حقائب مليئة بالأموال، لكنه لا يعطي - في المقابل - لليبيات أي شيء منها.

عائلة صفية كانت على علم بما يجري لابنتهم، لكنهم كانوا مجبرين على السكوت، فحياتهم كانت على المحك حسب قول صفية. في ٢٠٠٩ تمكنت صفية من الهرب، بعد تنكرها في زي عجوز، بصحبة أحد الأصدقاء، لتسافر بعدها لفرنسا بشكل سري.

بعد اندلاع الثورة في ليبيا تعود صفية لمسقط رأسها، لكنها لم تستطع أن تمحوَ من ذاكرتها تلك الذكريات السوداء، حتى بعد مقتل القذافي، فلاتزال آثار الاغتصاب والأسر تطاردها حتى اللحظة.

صفية أكدت أنها على استعداد للإدلاء بشهادتها أمام محكمة، ولكن دون أن تكشف وجهها أمام الصحافة، خشية تداعيات ذلك عليها وعلى أهلها في المجتمع الليبي المحافظ.



محمد القذافي



هو النجل الأكبر للقذافي، وابنه الوحيد من زوجته الأولى فتحية نوري، التي كانت تعمل معلمة، ولم يدم زواجها بالقذافي أكثر من ستة أشهر.

يصفه البعض بالأدب الجم والتواضع والعزوف عن الشؤون العسكرية والأمنية، على خلاف باقي إخوته، ورغم أن إخوته غير الأشقاء لم يسمحوا له بالطموح في وراثة القذافي، فإنه محمد ـ صاحب الاثنين والأربعين عاما ـ لم ينفصل عن أعمال البيزنس التي تقوم بها الأسرة، والإمبراطورية الاقتصادية الضخمة التي بناها القذافي وأبناؤه التسعة.

في ٢٣ فبراير ٢٠١١م خرجت جريدة الفايننشال تايمز البريطانية بتقرير عن ثروة آل القذافي، نشرت فيه برقيات دبلوماسية أمريكية سرية حصل عليها موقع «ويكيليكس» أوضحت أن الزعيم الليبي معمر القذافي أقام إمبراطورية مالية ضخمة هي مصدر خلافات جدية بين أبنائه.

ووفقا للبرقيات التي حملت عنوان «مجموعة القذافي»، يؤكد دبلوماسيون أمريكيون أن القذافي وأسرته يملكون مساهمات هامة في قطاعات النفط والغاز والاتصالات والبنية التحتية للتنمية والفنادق والإعلام وتجارة التوزيع.

وهنا يأتي دور محمد القذافي الذي كان يرأس اللجنة الأولمبية الليبية التي تملك ٤٠٪ من شركة المشروبات الليبية وصاحبة امتياز شركة كوكاكولا في ليبيا. كما أنه كان رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمتلك وتقوم بتشغيل اتصالات الهواتف المحمولة والأقمار الصناعية.

ورغم أن محمدًا القذافي كان يتمتع بسمعة خلقية طيبة، مقارنة بإخوته، ولم يظهر إعلاميًّا كما ظهروا في قيادة الكتائب والمرتزقة التي أوكل إليها قمع الثوار وإرهابهم، فقد نشرت قناة «الجزيرة» صباح الخميس الموافق ٢٤ فبراير ٢٣ اسما ليبيا مقسمين بين مجموعتين، الأولى تشمل مسؤولين مباشرين عن جرائم الحرب في ليبيا، والثانية تشمل ضباطا مسؤولين عن تجنيد المرتزقة في إفريقيا.

وبالنسبة للمجموعة الأولى، فإنها تضم ١١ اسما يتصدرهم القذافي وزوجته صفية فركاش وأبناؤه التسعة «سيف الإسلام، والساعدي، وهانيبال، والمعتصم، وخميس، وعائشة، وسيف العرب، وحميدة، ومحمد».

ويبدو أن الدور الأكبر الذي قام به محمد ـ المدني الذي ليست له أي خلفية عسكرية أو أمنية ـ في قمع الثورة الليبية، هو قطع وسائل الاتصالات في البلاد، لمنع تواصل الثوار، كما فعل نظام حسني مبارك في بداية الثورة المصرية.

وعلى أي الأحوال فقد كان محمد القذافي متهماً بقضايا فساد مالي حين فر من بيته عقب دخول الثوار طرابلس في أواخر أغسطس، وذلك حسب تصريح عضو المجلس الانتقالي الليبي محمود جبريل.

ملك الاتصالات والبريد:

لم يكن سرًّا في ليبيا أن محمدا القذافي، كان المالك الفعلي لمملكة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في ليبيا، وأن كل عائدات هذه الشركة ـ التي أصبحت في السنوات الأخيرة من حكم أبيه شركات متعددة قابضة ومتخصصة في بيع الكلام لليبيين ـ كانت تعود لحسابات الابن الأكبر للقذافي محمد، ولعله هنا يشبه (علاء) النجل الأكبر للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، الذي عزف عن السياسة، و«التوريث» لشقيقه الأصغر جمال، وانشغل بعالم البيزنس والاستيلاء على الأموال العامة للدولة!

كانوا ينادونه في ليبيا بالمهندس محمد، وكان يعيش في شبه عزلة عن أشقائه من زوجة والده الثانية، وكانت والدته أيضا تعيش في عزلة تامة، وغير مسموح لها بالظهور أو الحديث أو حتى الزواج مرة أخرى بعد طلاقها من معمر القذافي!! ورغم عزلة (محمد) عن عالم السياسة، بعكس باقي إخوته لأبيه، فقد كان على شركات الاتصال التي يملكها فعليًّا (ليبيانا، والمدار، وليبيا للاتصالات L T T)، أن تراقب المواطنين، وتتنصت على مكالماتهم التليفونية، وعلى تصفحهم لشبكة الإنترنت، وأن ترفع تقارير عن ذلك للجهات العليا، التي كانت ترفعها بدورها لمعمر القذافي!!

تمثل فساد محمد القذافي في احتكاره لسوق الاتصالات في ليبيا، فشركاته كانت تهيمن على سوق الاتصالات وتقنياتها في ليبيا بدون منافس، وكانت وحدها تحدد أسعار المكالمات، وأسعار ساعات استخدام الإنترنت أو الاشتراك فيه وفي الهواتف النقالة والثابتة، وتحدد ساعة الاتصال من عدمه، وقد استخدمها النظام في التجسس على المواطنين كما ذكرنا، كما كان يمكنها بث رسائل تهديد أو تنبيه في لحظة واحدة لكل مستخدمي الشركة أو الشركات في ليبيا، وقد استقبل المشتركون في شركتي ليبيانا والمدار رسائل بعناوين متعددة وفي أكثر من مناسبة.

ومع هذا الاحتكار، الذي جعل أرباح الشركات تتجاوز المليارات، فلم يكن هناك أي رقابة مالية أو محاسبية على تلك الشركات، ولم يؤثر عنها أنها اعتمدت ميزانية أو قدمت يوماً كشفاً بأرباحها السنوية .

تأسست الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في ليبيا سنة ١٩٨٤، كشركة عامة مساهمة مملوكة بالكامل للمجتمع، تتولى تشغيل وصيانة مراكز البريد ومنظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى الداخلي، وربطها بالمجال الدولي واستيراد وتصنيع المواد والمعدات اللازمة لذلك. تهدف الشركة إلى تطوير البنية التحتية والرفع من مستوى الاتصالات والخدمات البريدية في الجماهيرية... ومن مهامها:

- إنشاء وتشغيل وصيانة منظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى المحلي والدولي.
- توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للمواطنين والقطاعات العامة والخاصة.
- تطوير منظومات الاتصالات السلكية العامة والمستحدثة.
- ربط الجماهيرية بالدول الأخرى بالوسائل المناسبة من منظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية سواء عن طريق الإنشاء أو المشاركة.

- تنفيذ المشروعات التي تحال إليها في مجالات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- وضع المواصفات والمعايير القياسية في مجال الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

تمتلك الشركة شبكة من مكاتب الخدمات البريدية ومكاتب الاتصالات يصل عددها إلى ٤٢٠ مكتبا موزعة في أرجاء ليبيا، منها ٧٠ مكتب اتصالات موزعة عبر مرادز ومناطق اتصالات وعدد ٣٤٠ مكتباً للخدمات البريدية موزعة عبر ٨ مراكز بريدية.

تقدم الشركة الخدمات البريدية التالية :

- بيع الطوابع البريدية وإرسال الرسائل والطرود البريدية.
- إرسال واستقبال الحوالات المالية.
- إرسال البرقيات.
- تأجير الصناديق البريدية.

وتقدم خدمات الاتصال التالية:

- خدمة الحصول على خط هاتفي ثابت سلكي أو لاسلكي والميزات الإضافية المصاحبة.
- إصدار فواتير خدمة الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي وتحصيل مقابل الخدمة.
- استقبال البلاغات عن أعطال الهاتف.

كما تملك الشركة العامة للبريد عدد ثلاث شركات وهي:

- شركة المدار للاتصالات الهاتفية.
- شركة ليبيا للاتصالات والتقنية.
- شركة ليبيانا للهاتف المحمول.

خدمات تلك الشركات في مجال الاتصالات:

- خدمات الهاتف السلكي واللاسلكي خدمات القنوات المؤجرة .
- خدمات الاتصالات الدولية خدمات اتصالات الأقمار الصناعية .
- خدمات اتصالات الثريا .
- خدمات أخرى ...
- خدمات الهاتف العمومي .
- خدمة الدليل ومركز خدمات المشتركين .
- الدفع المسبق الخدمات البريدية .

في عام ٢٠٠١م دخل محمد القذافي عالم الاتصالات الليبية، وصار على رأس ذلك العالم، وفي عام ألفين وعشرة أعلن عن تصفية «الشركة الليبية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية» التي أسسها القذافي مطلع الثمانينيات لتحل محلها شركة جديدة تحتكر كل ما يتعلق بالاتصالات البريدية والهاتفية داخل ليبيا وخارجها، اسمها «الشركة الليبية للاتصالات وتقنية المعلومات» القابضة، التي تضم شركات - ليبيا للاتصالات والتقنية وليبيانا للهاتف المحمول والمدار الجديد للخدمات الهاتفية والجيل الجديد للتقنية والشركة الليبية للاتصالات الدولية، ويملكها كلها محمد القذافي، الذي صرّح وقتها بأنه سيدفع أجور مديري وموظفي وعمال الشركة المنحلة، وأحالهم على مكاتب القوى العاملة بدون أية ضمانات للسنوات التي قضوها في خدمة البريد الليبي!!

نماذج للفساد:

من صور الفساد التي أمكن رصدها في قطاع الاتصالات الليبي في الفترة التي هيمن عليه فيها محمد القذافي:

- عام ألفين وستة تعاقدت شركة محمد القذافي مع شركة سيرتي الإيطالية لصناعة معدات بقيمة ثمانية وستين مليون يورو لصالح «الشركة الليبية للبريد والاتصالات

وتقنية المعلومات»، دون رقابة ولا مراجعة من أي أحد، كما وقعت عقداً مع شركة الكاتيل الفرنسية، لتنفيذ شبكة الجيل القادم، والعقد يتضمن تركيب سبعة آلاف كيلومتر من الألياف الضوئية بتكلفة مائة وواحد وستين مليون يورو، بغرض أن يوفر المشروع خدمات الصوت والصورة والرسائل والمعلومات عالية السرعة حسب المنشور في وسائل الإعلام الليبية، وأيضاً لم توجد أية رقابة على هذا العقد، وعدم وجود الرقابة في حد ذاته، وإن لم تثبت أي حالة فساد، هو فساد، إذ الأصل في المال العام هو الرقابة على إنفاقه، وغيابَ ذلك الأصل هو نوع من الفساد الإداري، الذي يُخفى تحته غالبا فساداً مالياً، فما الذي يضير الإنسان الصالح في خضوعه للرقابة والمراجعة!!

في أواخر عهد القذافي وصل سعر الساعة الواحدة لمشاهدة أو متابعة الإنترنت في الصالات إلى دينار ليبي، وساوى سعر الاشتراك (٧ جيجابايت) عشرين ديناراً ليبيًّا في الشهر، وهذه الحصة لا تكفي لتصفح مدة يومين متتاليين، وفي حالة طلب الزيادة في الحصة فإن ذلك يكلف المستخدم عشرة دنانير ليبية زيادة عن كل شهر، ولو كان موظفا يريد الاشتراك فكان عليه أن يدفع مئة وأربعين دينار من معاشه الذي لا يصل إلى مائتي دينار ليبي .

ويمكن للمشتركين استخدام جهاز «واي ماكس»(١*) الذي يقدم الخدمة اللاسلكية وبسرعة عالية، وهذا الجهاز سعره الفعلي ثلاثون ديناراً ليبيًّا، وباعته شركة محمد القذافي للمواطنين تحت اسم «ليبيا ماكس» بسعر خمسمائة وعشرين ديناراً ليبيًّا، مضافا إليها مبلغ أربعين ديناراً ثمن الحصة الشهرية، وفي حالة الرغبة في إضافة الحصة الشهرية، يزداد السعر عشرة دنانير ليبية أخرى .

ـ للحصول على شفرة ــ يعني شريحة تليفون جوال ــ في خدمات شركة لبيانا مع

١* ـ واي ماكس تقنية إنترنت جديدة تعمل عبر موجات المايكروويف للدخول على شبكة الإنترنت لمسافات بعيدة، بسرعة نفاذ تصل إلى ٧٠ ميجابيت في الثانية، الأمر الذي يمكنها من تغطية مدينة بأكملها عن طريق مواقع الربط بالإنترنت.

انطلاقة خدماتها في العام الأول، حددت الشركة سعرها بستمائة دينار ليبي، وبدأت «شركة المدار» بيع الشفرة لليبيين بسعر خمسة الآف دينار ليبي، رغم أن سعرها الحقيقي لا يتجاوز خمسة يورو!!

ورغم أن العقيد القذافي ينادي بالاشتراكية وملكية الشعب لثرواته، فقد قسم ابنه محمد الليبيين لطبقتين:

طبقة الفقراء التي تستخدم شفرات ليبيانا، وطبقة الأثرياء التي تستخدم شفرات المدار الأغلى ثمناً!!

- غالت الشركات في أسعار المكالمات الهاتفية والاشتراكات، دون رقيب، وتحول قطاع الاتصالات لقطاع استنزاف لأموال الليبيين، خاصة الفقراء منهم!!
- اعتاد الليبيون أن يقوم موظفو البريد ـ خاصة في مدينة طبرق ـ بسرقة الخطوط الهاتفية الأرضية، ليقوموا بتخصيصها لآخرين!!
- صار الحصول على خط هاتفي أرضي في بعض المناطق بالرشاوَى والوساطات، مثل شعبية البطنان الواقعة في الشمال الشرقي للبلد.

وللبطنان قصة أخرى طريفة مع الهاتف الريفي.

فجأة ظهرت في سوق البطنان خطوط هواتف جديدة تحمل اسم «الهاتف الريفي»، ونسرد هنا حكاية مواطن من البطنان مع الهاتف الريفي الذي يسمعون عنه ولا يرونه.

«... أول شيء قالوا لي إن هذه الهواتف الريفية لا تعطى إلا لسكان المناطق الواقعة خارج حدود المدينة.. وقالوا لي أيضا أثبت لنا أنك مقيم خارج حدود المنطقة.. وقال لي الموظف المسؤول في قسم المبيعات: (حتى لو أعطيناك خط الهاتف الريفي، فهو لن يعمل داخل المدينة لأنه مبرمج للإرسال من خارج حدود طبرق).. هل هذه مُزحة؟.. وفوجئنا بأن الذين تحصلوا على خطوط الهاتف الريفي من داخل المدينة أكثر من خارجها!!

ويقول مواطن آخر من طبرق «حصة البطنان من الهواتف الريفية كانت ألف خط هاتفي ريفي، تم توزيع مائة وخمسين خطًّا منها فقط، والبقية اختفت»..

الغريب في الأمر أن المواطنين الليبيين كانوا يقبلون على شراء كروت التعبئة والهواتف النقالة المرتفعة الأسعار من شركات محمد القذافي الوحيدة التي تعمل في ليبيا، ووسط الزحام الشديد يتدافع المشتركون أمام شباك الدائرة التجارية لدفع أقساطهم، ومن ثَم يتحصل المشترك على ورقة تضمن له إعادة الحرارة إلى هاتفه النقال .

يقول مشترك ليبي: تذهب إلى الدائرة التجارية لدفع الأقساط تجد التزاحم الشديد من المواطنين الذين يحملون فواتير لدفع أقساطهم.. المواطن مخدر بهذه الورقة التي تضمن له حق استخدام الهاتف، ليفرح بإعادة الحرارة الهاتفية في مدة لا تتجاوز أسبوعا على الأكثر.. وبعدها يبحث عن المواطن فلان ليترجاه ويتوسل إليه أن يعيد له الحرارة ليوم أو يومين. والبعض تعاد له لأشهر دون أن يدفع ولا مليما للفاتورة.

*** صفقات تجارية بين محمد القذافي وشركات إيطالية وصينية .**

تم مؤخراً في العاصمة الليبية طرابلس، التوقيع على مجموعة من العقود بين ائتلاف شركات محمد معمر القذافي للاتصالات وشركة إيطالية، العقد الأول سينجز المسارات الإضافية للمرحلة الثانية بالمنطقة الغربية من ليبيا وبتكلفة مالية قدرها أكثر من أربعة وأربعين مليون يورو .

وكان العقد الثاني مع شركة الكاتيل لتنفيذ المسارات الإضافية لمنطقة شرق ليبيا بمبلغ يزيد عن واحد وأربعين مليون يورو، كما تم توقيع عقد مشروع شبكة هاتف محمول ليبيا للاتصالات والتقنية بين شركة ليبيا للاتصالات والتقنية وشركة «هواوي» للتكنولوجيا، على أن يتم بموجب هذا العقد تشغيل شبكة هاتف محمول جديدة تستهدف ١٠٠ ألف مشترك في أنحاء ليبيا .

*** بزنس محمد معمر القذافي مع الوزارات في ليبيا .**

وقعت مؤخرا شركة ليبيا للاتصالات والتقنية عقدا مع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، لتنفيذ مشروع ربط المؤسسات التعليمية، ووقع العقد أمين الهيئة العامة للاتصالات الدكتور مهندس محمد معمر القذافي وأمين اللجنة الشعبية

العامة للتعليم والبحث العلمي الدكتور عبد الكبير الفاخري.

و بحضور الدكتور مهندس محمد معمر القذافي وأمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، تم توقيع عقد مشروع توسعة الهاتف الثابت اللاسلكي بين ائتلاف شركات محمد القذافي وشركتي «هواوي» و«زد تي» الصينيتين، وسيتم بموجب هذا العقد الذي يتضمن شقين حسب التوزيع الجغرافي مناطق شعبيات شرق وجنوب ليبيا بسعة تصل إلى (٣٠٠, ٠٠٠) خط، وبقيمة تفوق (١٨) مليون دينار، ومناطق شعبيات غرب ليبيا بسعة (٥٠٠, ٠٠٠) بقيمة تفوق (٢٠) مليون دينار.

رغم كل هذه الجعجعة بالملايين، مازال المشتركون في شركات هواتف ليبيانا والمدار، يصعب عليهم التهاتف في أي وقت، وعن سكان المناطق الحدودية مثل وازن، يفضلون استخدام الشيفرة التونسية لأنها أرخص وأقدر من حيث التغطية .

ما زالت ليبيا متخلفة في إيصال البريد وترقيم البيوت وتسمية الشوارع، بالتأكيد كانت هناك خطة محكمة منذ تولي العقيد القذافي الحكم في ليبيا، تهدف إلى عزل الليبيين عن بعضهم، بحيث لا يعلم سكان سبها ماذا يحدث في عاصمتهم طرابلس، بل أصبح الليبيون يتابعون أخبار بلدهم عبر قنوات ووسائل إعلامية تقع خارج جغرافية ليبيا، المواطن الليبي لا يستطيع أن يراسل أحدًا لأنه ببساطة لا يملك عنواناً، وفي ظل ملايين ائتلاف شركات محمد معمر القذافي تبقى ليبيا بلد بلا عنوان .

صراع على كوكاكولا:

كشفت برقية دبلوماسية مسربة من موقع ويكليكس نشرتها صحيفة نيويورك تايمز الخميس (٣/ ٣/ ٢٠١١م) عن معركة دارت بين اثنين من أبناء القذافي على الفوز بتوكيل شركة كوكاكولا في ليبيا.

وقد نشرت صحيفة «المساء» المغربية في عدد ١٥/ ٣/ ٢٠١١م، تفاصيل الصراع بين الإخوة على النحو التالي:

«يتندر الليبيون في مجالسهم الخاصة على حال أبناء الزعيم، الذي يسعى إلى «الوحدة»

والزعامة، وهو غير قادر على «التوحيد» بين أبنائه، الذين وصلت الخلافات بين بعضهم إلى حد إشهار السلاح في وجه بعضهم البعض... ولا تقتصر عداوة الإخوة على أخيهم غير شقيق محمد وبين الباقين، بل بين الإخوة الأشقاء أيضا، حيث يؤكد المقربون من أسرة الرئيس أنهم لا يلتقون إلا نادرا وكل ما يجمع بينهم هو اسم (القذافي)..

يرأس «المهندس» محمد، الابن البكر للقذافي والوحيد من زوجته الأولى فتحية خالد، اللجنة الأولمبية الليبية، التي تملك بدورها نحو ٤٠ في المائة من شركة «المشروبات الليبية»، وهي حاليا صاحبة امتياز شركة «كوكاكولا» في ليبيا. كما أنه يدير لجنة البريد العام والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقد جلبت عليه هذه الامتيازات غضب إخوته من أبيه، وأولهم المعتصم.

يؤكد المقربون أن هجوما كاسحا قاده المعتصم، رفقة زمرة من ميليشياته الخاصة ـ وهو في حالة سكر شديد ـ على فيلا أخيه غير الشقيق محمد القذافي، حيث قام المعتصم، ومن معه، بالاعتداء على حرمة البيت، محطمين كل ما صادفوه في طريقهم، بدءا بالحديقة وحتى النوافذ والأبواب والأثاث وغيرها. كما قاموا بإحراق عدة سيارات كانت موجودة في حديقة «الفيلا» وبالاعتداء بالضرب على أحد أقارب محمد لأمه، والذي لم يكتفوا بضربه بقسوة، بل قام المعتصم ومن معه بوضعه في صندوق السيارة ليرموه بعد ذلك بعيدا، كالكلب الأجرب، وهو في حالة يرثى لها بين الحياة والموت... عندما حضر محمد القذافي إلى بيته وجده على الحال التي ذكرنا ووجد أمه وزوجته وأبناءه منزوِين في أحد أركان البيت وفي حالة من الرعب والدموع، فما كان منه إلا الاتصال بوالده، متأثرا، فقام «ملك الملوك» بإرسال ابنته المدللة «عائشة» للتوفيق بين الأخوين..

وكان سبب هذا الهجوم من المعتصم على محمد هو «كوكاكولا»، فبعد عودة شركة «كوكاكولا» وغيرها من الشركات الأمريكية إلى ليبيا، بعد أن تخلى معمر القذافي عن البرنامج النووي لبلاده، وما إن باشرت شركة المشروبات الغازية العمل في ليبيا، حتى اندلعت المواجهة بين نجلي القذافي للاستحواذ على الشركة، وقد فاز بالصفقة محمد، وهو ما لم «يستسغه» المعتصم، فقرر التصدي لأخيه غير الشقيق.

وقد سبق هجوم «المعتصم» على بيت أخيه احتلالُ المصنع من طرف قوات موالية للمعتصم في طرابلس، حيث اقتحمت عربتان عسكريتان محملتان بمسلحين المصنع، وطُلِب من العمال المغادرة، قبل أن تغلق المنشأة.

انتهت «المواجهة» بسيطرة «قوات» المعتصم على المعمل، بعد إصابة عامل أجنبي وتدمير بعض المعدات، كما تلقى عضو في مجلس إدارة الشركة تحذيرا عاجلا بضرورة مغادرة طرابلس، قبل أن يقع في قبضة رجال المعتصم.

وليس المعتصم وحده من يُكِنّ العداء لـ «محمد»، بل حتى «الساعدي» لم يستسغ حصول أخيه على ذلك الامتياز، فقام، مصطحباً قوة تابعة له، باقتحام مكاتب شركة «كوكاكولا» في طرابلس، والتي يساهم فيها محمد القذافي، لاتخاذها مقرًّا للقوات الخاصة التي كلف بها الساعدي حديثا بعد فشله الكروي... وسمعنا أيضاً بالمعركة التي اشتبك فيها الساعدي ومحمد بالأيدي - بوني - في مقر اتحاد الكرة وأمام مرأى العاملين، مما اضطر «حكيم إفريقيا» لإرسال الشرطة العسكرية لفك الاشتباك... يتوافق عدد من أعضاء القيادة الليبية، أي الشخصيات المقربة جدا من العقيد القذافي، على أن «المعتصم بالله» بات يحظى بالثقة الكاملة لدى والده، الأمر الذي عزّز موقعه داخل الجيش والمخابرات واللجان الثورية، من جهة، ومن جهة أخرى، أصبح «المعتصم بالله» مرجعاً لإخوته، وخصوصاً «الساعدي» و«سيف الإسلام»، ولو على مضض من هذين الأخيرين، فالمعتصم، ورغم كل ما يقال عنه، هو الأقرب إلى «حكيم إفريقيا» ولا ينافسه على مكانته هذه إلا أخته عائشة، التي كانت تؤيد قبل اندلاع الثورة، «توريث» الحكم له. ويؤكد المقربون أن المعتصم كثير الشبه بوالده، كما عُرفت عنه دمويته ومزاجيته المتطرفة. فحتى المسؤولين - رغم خوفهم من الإخوة / الأعداء بشكل عام - يرتعشون رعباً عند ملاقاة «المعتصم» ولو بالصدفة، حيث يؤكد العارفون أنه لا يلتزم بأي قيم ولا يعرف كبيرا ولا صغيرا ولا مسؤولا ولا حجم مسؤولية...

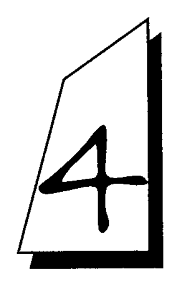
وما تزال في أذهان الجميع «العلقة» التي «حظي» بها مدير عام شركة البريد السابق، في مكتبه، والتي بقي على إثرها عشرة أيام بالتمام والكمال في العناية الفائقة، بل إن

أخاه الساعدي نفسَه يتحاشى الصدام معه، أما سيف الإسلام فهو لا يطيقه... وقد صرح دبلوماسي ليبي بأن مشاجرة خلال اندلاع ثورة الـ١٧ من فبراير في ليبيا، بسبب «اختلاف الرؤى»، دفعت المعتصم إلى إشهار السلاح في وجه سيف الإسلام وإطلاق النار على مسافة قريبة منه.

ويؤكد الكثيرون أن الخلافات بين الإخوة ازدادت عمقا أكثر خلال المرحلة الراهنة وانقسموا على أنفسهم، ما بين مؤيد ومعارض لسياسة والدهم. فكيف، يا ترى، سينتهي مسلسل «آل القذافي»، الذي يبقى مفتوحا على كل التكهنات والاحتمالات؟»..

النهاية:

بعد إلقاء القبض عليه من الثوار، وتحديد إقامته في مسكنه بطرابلس، نجح محمد القذافي من الفرار واللجوء إلى الجزائر بزوجته وأولاده، حيث يعيش مع أخته عائشة وأخيه هانيبال وزوجته..



سيف الإسلام

غراميات سيف الإسلام القذافي

يُحظر تناول الخمور في ليبيا لكن هذا الأمر لا ينطبق على أبناء معمر القذافي، ففي الفيلا الصيفية لسيف الإسلام القذافي على الشاطئ الغربي لطرابلس توجد مجموعة من زجاجات الشمبانيا والويسكي وسط حمامات الجاكوزي الفاخرة.

وذكر مراسل وكالة أنباء (أنسا) الإيطالية أن المنزل المطل على البحر يحتوي على جاكوزي ازرق اللون وسط الصخور على الشاطئ، كما يوجد حمام سباحة فاخر آخر داخل المبنى. وينتشر الكريستال في كل مكان، إضافة إلى المقاعد والثريات الفاخرة، وتعكس أشعة شمس الغروب القادمة عبر النوافذ الضخمة أضواء زهرية اللون على الحوائط.

هذه الفيلا الفاخرة تقع على مسافة كيلومتر من قصر القذافي، وهي شهيرة بـ «فيلا الزجاج»، وكان الليبيون ينسجون الحكايات والروايات حول الليالي الساخنة التي قضاها سيف الإسلام فيها، وما يؤكد ذلك الكميات الهائلة من الملابس النسائية الساخنة التي وجدت بها.

وتوجد فيلتان أخريان كانتا مملوكتين لمحمد القذافي الأولى تقع فوق التل أما الثانية فعلى بعد أمتار قليلة من البحر. ويحيط جدار بالمنطقة بأكملها عليه مجموعة من صور القذافي.

وريث سابق:

تقول المواقع الإلكترونية في التعريف به:

ولد في ٥ يونيو ١٩٧٢ في باب العزيزية بطرابلس حيث تقيم أسرة العقيد معمر القذافي. وهو الابن الثاني للعقيد القذافي من زوجته الثانية السيدة صفية فركاش، درس سيف الإسلام المرحلة الابتدائية والإعدادية بمدارس الحي الشعبي القريب من مقر إقامته بحي أبي سليم في مدارس طرابلس الحكومية. ودرس المرحلة الثانوية بمدرسة علي وريث الحكومية.

وتخصص في الهندسة المعمارية حيث تخرج سنة ١٩٩٤ في كلية الهندسة –جامعة الفاتح بطرابلس مهندسا . والتحق بكلية الاقتصاد بجامعة 'إمادك' بالنمسا سنة ١٩٩٨م

حيث حصل على درجة الماجستير منها في إدارة الأعمال سنة ٢٠٠٠م. كما التحق بكلية لندن للاقتصاد لنيل شهادة الدكتوراه.في إدارة الأعمال، وهي الشهادة التي اتهم بشرائها وتسبب ذلك باستقالة عميد الكلية!!

ولسيف الإسلام اهتمامات فنية حيث يعنى بالرسم. وأقام العديد من المعارض الفنية في مختلف دول العالم.كما يُعرف عنه اقتناؤه للأسود والصقور.

عمل بعد تخرجه في مركز البحوث الصناعية في طرابلس، وفي سنة ١٩٩٦م عمل في مكتب استشاري. وقد منح سيف رتبة رائد في الجيش الليبي مع أنه لم ينتسب إلى مؤسسة عسكرية. وقد أصبح رئيس مؤسسة القذافي الخيرية للتنمية التي أنشئت سنة ١٩٩٨م، حيث ساهم في حل الكثير من المشاكل الدولية مثل قضية الرهائن الأوربيين بالفلبين.

كما ساهم سيف في تسوية «ملف لوكربي»، الذي اتهمت فيه ليبيا بإسقاط طائرة «بان أميركان» المتجهة إلى نيويورك فوق بلدة لوكيربي باسكتلندا في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ فمات ركابها البالغ عددهم ٢٥٩ شخصا ومات معهم ١١ شخصا من سكان لوكربي. وقد دفعت ليبيا بموجب هذه التسوية مبلغ ٢,٧ مليار دولار لضحايا تلك الطائرة. وتم الإفراج عن المتهم الوحيد عبد الباسط المقرحي في أغسطس ٢٠٠٩.

ويذكر أن له دوراً في تفكيك ملف البرنامج النووي الليبي الذي تم القضاء عليه ليُفك الحصار عن ليبيا ولتُستأنف العلاقات الأميركية الليبية بعد ذلك في ٢٨ يونيو عام ٢٠٠٤م.

وقد لعب سيفٌ دورا محوريا في تسوية ملف الممرضات البلغاريات حيث أفرج عنهن في يوليو ٢٠٠٧ بعدما أمضين هن والطبيب الفلسطيني قرابة ٨ سنوات في السجن. وكان القضاء الليبي قد حكم على الجميع بالإعدام في مايو ٢٠٠٤م، لإدانتهم بنقل فيروس الإيدز إلى ٤٣٨ طفلاً ليبيا في مستشفى بنغازي توفي ٥٦ منهم.

كان كثير من الليبيين يتعاطفون مع سيف الإسلام الذي كان يقدم نفسه كإصلاحي قبل تفجر الثورة، إلا إن خطاباته عقب قيام الثورة كشفت حقيقته..

وقد قالت برقية للسفارة الأمريكية في طرابلس عن سيف الإسلام «لقد كان دور سيف الإسلام الرفيع المستوى كواجهة دولية للنظام بمثابة نعمة ونقمة عليه، عزز صورته ولكن العديد من الليبيين ينظرون إليه باعتباره شديد الاعتداد بنفسه وحريصا على استرضاء الأجانب».

وأضافت البرقية إن طريقة حياة سيف الإسلام المتحررة وسط مجتمع عرف عنه التحفظ أسفر عن وجود خلافات بينه وبين إخوته.

سياسيًّا، كان القذافي يجهز سيف الإسلام ليكون خليفته وامتداده في حكم ليبيا، وقد تقوت ظنون الليبيين في ذلك حين قدم سيف الإسلام في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٧م مشروعاً لتحديث بلاده، ولكنه بعد سنة من ذلك أعلن انسحابه من الحياة السياسية، مؤكداً أنه وضع قطار الإصلاحات على الطريق الصحيح، ودعا إلى بناء مجتمع مدني قوي يواجه أية تجاوزات على مستوى قمة السلطة، وندد باستمرار البيروقراطية في بلاده واضطراره لخوض معارك ضدها لفرض إصلاحاته، مؤكداً أنه في غياب المؤسسات كان مجبراً على التدخل في شؤون الدولة، وقد قاد حملة من أجل فتح بلاده أمام وسائل الإعلام الخاصة، ونجح في أغسطس ٢٠٠٧م في إطلاق أول محطة تلفزيون خاصة وأول صحيفتين خاصتين في البلاد.

إذن كان الابن يلعب دور المصلح الراغب في تغيير ما أفسدته إدارة والده، والحقيقة أنه قد نجح في خداع معظم الليبيين وبعض الهيئات الخارجية، حتى تكشفت حقيقته في أثناء الثورة الليبية، وتبين أنه لا يفترق عن أبيه وإخوته في شيء!!

واقتصاديًّا تكشف برقية دبلوماسية أرسلها دبلوماسي أمريكي لإدارته في مايو ٢٠٠٦م ونشرها موقع ويكليكس، عن استيلاء سيف الإسلام القذافي على حصة من الثروة النفطية الليبية عبر الشركة الوطنية العامة التي تدير هذا القطاع الحيوي.

كما كان يسيطر سيف الإسلام على قطاع استراتيجي آخر وهو الهيئة العامة للصحافة الآمر والناهي في الحقل الإعلامي الليبي.

في أواخر نوفمبر ٢٠١١م بدأت الصحف البريطانية في التحقيق فيما أسمته صحيفة صنداي تلغراف «الأدوار المخزية للأكاديميين والسياسيين البريطانيين في جعل سيف الإسلام جديرا بالثقة»، معربة عن أملها في أن تكشف المحاكمة جزءا من الفساد المثير للاشمئزاز الذي يطبع الحياة اليومية البريطانية.

وفي هذا الإطار كشفت صحيفة صنداي تايمز أن شركة يديرها وزير دفاع بريطاني سابق تبرعت سرًّا بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه إسترليني لمؤسسة خيرية تابعة لسيف الإسلام ابن العقيد معمر القذافي وذلك بالتزامن مع حصول الشركة المذكورة على عقد بعدة ملايين من الجنيهات الإسترلينية.

وتم الكشف عن هذا التبرع من خلال تحقيق سري لمدرسة لندن للاقتصاد (إل سي آي) قبل عامين، ولكن لم يتم الكشف عنه بسبب الحرج السياسي المحتمل.

وقد قدمت شركة آرغوس أسكتلندا -التي كان النائب السابق عن حزب العمال آدم إنغرام مديرها- هذا المبلغ لمؤسسة سيف التي قدمته لاحقا لمدرسة لندن ضمن تبرع بمليون ونصف المليون جنيه إسترليني قدمه سيف الإسلام لتلك المؤسسة التي درس فيها للحصول على شهادة الدكتوراه.

وكان تقرير داخلي بمدرسة لندن قد أعطى اسم ثلاث شركات وافقت على تقديم تبرعات لمؤسسة القذافي، وقد علمت صنداي تايمز أن كلا من تلك الشركات قد وافقت على تقديم ١٠٠ ألف جنيه إسترليني.

وقال الخبير في شؤون الشرق الأوسط جورج جوف لوولف حينها إن الذي حدث يفهم منه أن الشركات كانت «تدفع رشوة إلى ليبيا للحصول على عقود».

واستأجرت آرغوس أسكتلندا، وهي إحدى الشركات الثلاث، إنغرام في عام ٢٠٠٨ كمستشار للشؤون الليبية وكانت تدفع له أكثر من ٤٠ ألف جنيه إسترليني سنويا، ووفقا للتقرير فإن الشركة متخصصة «في السعي للحصول على فرص تجارية في ليبيا، لا سيما في المجال العسكري».

ووافقت آرغوس أسكتلندا على التبرع لمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية في محاولة منها للحصول على عقود. وقد قدمت الهدية استجابة لالتماس من مستشار القذافي والمدير التنفيذي للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية بليبيا عمران بخرس.

وفي يوليو/ تموز ٢٠٠٩ -في وقت قريب من وقت الموافقة على التبرع- أُعلن عن فوز مجموعة آرغوس بعقد قيمته عدة ملايين من الجنيهات الإسترلينية من منظمة ليبيا للتنمية لبناء عشر جامعات، ومثل ذلك صفقة ضخمة لشركة وليدة.

وفضلا عن تلك الشركة البريطانية فإن شركتي إمبرجيلو -أكبر شركة بناء بإيطاليا- ومؤسسة ياسر أوزكان التركية المتخصصة في الهندسة والمقاولات قدمتا تبرعات لمؤسسة القذافي.

لكن صنداي تايمز نقلت عن الشركتين الإيطالية والتركية نفيهما الأسبوع الماضي أنهما قدمتا تبرعات للمؤسسة المذكورة.

وتعليقا على هذه القضية قالت صحيفة صنداي تلغراف إن أكثر شيء مثير للاشمئزاز حول هذه القضية هو عمليات الفساد في الحياة اليومية لبريطانيا، التي تقدم نفسها على أنها تسلك الطريق الأخلاقي الأمثل، ولذلك تسمح لنفسها بتقديم الثناء لهؤلاء واللوم لأولئك حسب معايير أخلاقية.

وتواصل الصحيفة فتقول «والواقع أن النخبة في بريطانيا غدت مطية طيعة للجميع، سواء المتنفذون الروس أو المستبدون الشرق أوسطيون، وإذا ما حصل سيف على محاكمة فإننا نأمل جميعا أن يسلط الضوء على أصدقائه من النخبة البريطانية، لأن المرء يمكنه أن يراهن على ما سيتم الكشف عنه في تحقيقات أمثال وولف لن يكون ذا شأن.

وقبل أن يتصور أي شخص أن هذا الأمر يقتصر على حزب العمل، دعونا نتذكر الشخصية السياسية الكبيرة بحزب المحافظين تشارلز باول، وهو رئيس شركة ماغنا هولننغز التي تولت بناء أبراج القذافي في طرابلس، التي ربما تغير اسمها الآن لكن ما أثارته من مساوئ في بريطانيا لم ينقشع بعد، حسب صنداي تلغراف.

الفساد الخُلقي:

أما عن الحياة الشخصية للوريث الذي نسب اسمه إلى الإسلام، فهناك الكثير مما يروَى:

في يناير ٢٠٠٦م نشرت جريدة «معاريف» الإسرائيلية، أن هناك أنباء تتردد في الكيان الصهيوني عن «قصة حب عاصفة» تربط الممثلة الإسرائيلية الشقراء أورلي فاينرمان (٣٥ عاماً) وسيف الإسلام القذافي المسؤول عن «مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية»!!

ومع صورتين لنجل القذافي وأورلي نسبت الصحيفة، إلى مصدر مقرب من الممثلة قوله: «لوحظ أنها سافرت مراراً في الفترة الأخيرة إلى إيطاليا حيث كانت تتنقل بسيارات مختلفة للقاء القذافي الابن». وأن «هناك حديثاً جديًّا عن مشروع زواج بين الطرفين وأكثر ما نخشاه أن تعتنق الإسلام».

ورفض وكيل أعمال الممثلة التعقيب وقال «إن أورلي مشغولة جدًّا في حياتها المهنية، أما حياتها الخاصة فهي شأنها وحدها».

ومن المعروف أن تلك الممثلة بدأت حياتها الفنية في تمثيل أفلام العري قبل أن تمثل أربعة أفلام رئيسية هي «هوفش» سنة ١٩٨٩ و«شيميش» العام ١٩٩٧ و«باي إسرائيل» العام ١٩٨٩ و«ناتالي» العام ١٩٨٩.

وقد تجاهلت وكالة أنباء الجماهيرية الرسمية التعليق على النبأ، رغم أن الصحيفة قالت إن « قناة سلام جديدة فُتحت مع الليبيين».

وفي ٢٦ فبراير ٢٠١١م نشرت صحيفة نيويورك تايمز نقلاً عن موقع ويكيليكس أن سيف القذافي قد دفع ما يعادل مليون دولار للمغنية الأميركية (ماريا كاري) لتغني أربع أغنيات فقط، في احتفال أقيم بجزر الكاريبي خلال حفل رأس السنة عام ٢٠٠٩م.

وذكرت التسريبات أن المغنية الأميركية أحيت الليلة الصاخبة في احتفال أقيم بجزيرة

«بارتس»، إحدى جزر الكاريبي، وأشارت نيويورك تايمز إلى أن سيف الإسلام نفى هذا الأمر في وقتها، على إحدى الصحف المحلية التابعة له، قائلاً إن أخاه المعتصم هو من دفع لكاري.

وأضافت أن المعتصم، مستشار الأمن القومي في ليبيا، «طلب مبلغ ١,٢ مليار دولار في ٢٠٠٨م من رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية الليبية للنفط، من أجل تأسيس ميليشيات عسكرية خاصة به، لمنافسة شقيقه، خميس، قائد مجموعة من القوات الخاصة».

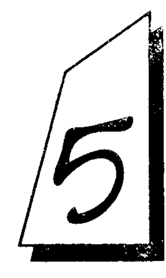
وفي يونيو ٢٠١١م تحدثت عارضة الأزياء التركية إبرو شنجي لصحيفة «الحريات» التركية عن طليقها سيف الإسلام القذافي وقالت: «لقد تعارفنا في إنجلترا وبعدها استمرت علاقتنا الغرامية ثم تم زواجنا حيث كان سيف شغوفاً بي ولكنني بصراحة كنت أعمل المستحيل كي أحبه.. لقد كنا نعيش حياة الملوك بكل ما للكلمة من معنى بينما الشعب خارج القصور يعاني الفقر والجوع».

وعن علاقاته النسائية أضافت : «لقد كان سيف ضعيفاً جدا أمام جنس النساء لدرجة أنه كان يلتقي ٣ نساء في اليوم الواحد مما أثار حفيظتي، وكنت أعرب له عن امتعاضي من هذا التصرف ولكنه لم يكن يكترث لامتعاضي. ولقد استمرت علاقتنا ٣ سنوات، وكان ينفق أموالا طائلة للتمتع بحياة الرفاهية، فمثلا كان يداوم على إحياء حفلة عيد ميلاده في تركيا في مدينة بودروم أكبر وأعرق مدينة سياحية تطل على بحر إيجا والبحر الأبيض المتوسط... كان يعشق النساء الجميلات ولأجل ذلك كان أصدقاؤه من كبار رجال الأعمال الأتراك يجلبون له الحسناوات التركيات وفي المقابل كان سيف الإسلام يعمل على تسهيل أمور هؤلاء الرجال داخل ليبيا».

واختتمت حديثها قائلة : «لقد كانت تصرفاته وتصرفات أهله غريبة ..كان وعائلته مجانين بمعنى الكلمة».

النهاية:

في نوفمبر ٢٠١١م، تمكن الثوار من القبض على الوريث السابق، سيف الاسلام القذافي ويخضع حاليا للمحاكمة في ليبيا..



الساعدي



الساعدي مع راقصة
بلغارية في تنزانيا

In the name of Allah

I would like to express to you,
long long time ago I didn't felt
like what I feel about you,
and I miss this word In my life,

I love you.....xxx

See You Soon
Saadi

خطابات عاطفية متبادلة بين الساعدي وراقصة بلغارية

هو الثالث بين أبناء القذافي، يبلغ من العمر ٣٧ سنة، يحمل شهادة في الهندسة، وعمل لفترة ضابطاً في وحدة للقوات الخاصة، وقاد الكتيبة ٤٨ التي تتمركز في منطقة أبو هادي قرب سرت والتي دعيت لاحقا بكتيبة الساعدي، وشاركت في قمع الثورة الليبية.

وهو لاعب كرة قدم محترف سابق لعب موسما واحدا مع نادي بيروجيا وكان في دوري الدرجة الأولى في إيطاليا، ولكن بمجرد لعبه ١٥ دقيقة مع فريقه ضد نادي يوفينتوس تم إيقافه لثبوت تعاطيه المنشطات!! وهو يملك حصة كبيرة في فريق الأهلي أحد أكبر فريقين لكرة القدم في ليبيا وترأس الاتحاد الليبي لكرة القدم .

وقد تحول إلى الإنتاج السينمائي، حيث يستثمر ١٠٠ مليون دولار في شركة للإنتاج السينمائي في هوليود.

وبما أن القطاع العقاري له شأنه أيضا في الاقتصاد الليبي، فقد وضع القطاع في يد ساعدي معمر القذافي، الذي أطلق في العام ٢٠٠٦ مشروع بناء مدينة تجارة حرة تشبه مدينة هونج كونج قرب الحدود التونسية.

الرفاهية بأموال الليبيين:

في ١٦ مارس ٢٠١٢م نشرت وكالات الأنباء أن الحكومة الليبية استعادت حيازة قصر في لندن من الساعدي القذافي، تبلغ قيمته عشرة ملايين جنيه استرليني (١٦ مليون دولار)، بعد أن قضت محكمة بريطانية بأنه اشتراه بأموال منهوبة من موارد الدولة الليبية.

وقال ناشطون ضد الفساد: إن هذا أول حكم بإعادة أصول في قضية رفعتها دولة اجتاحتها الانتفاضات التي بدأت قبل أكثر من عام. وقال القاضي بوبلويل، وهو يتلو الحكم في محكمة لندن العليا، «أنا راضٍ عن الأدلة التي عرضت علي، والتي تقول إنه تم شراء العقار بشكل غير قانوني باستخدام أموال تخص المدعي دولة ليبيا».

ويضم القصر الذي يقع في ضاحية «هامستيد جاردن» الراقية ثماني غرف للنوم وحوض سباحة وسينما منزلية وتلفزيونات مسطحة في كل غرفة، تمشيا مع ما عرف عن

الساعدي من ولعه بالرفاهية. ورفعت القضية نيابة عن المجلس الوطني الانتقالي الذي يحكم ليبيا منذ إطاحة معمر القذافي العام الماضي. وقال محمد شعبان المحامي من أصل ليبي المقيم في لندن، والذي مثل ليبيا في القضية، إن الحكم يمثل نهاية لحقبة الحصانة التي تمتع بها الحكام المستبدون وعائلاتهم الذين نهبوا موارد الدول من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية. ولم يحضر إلى المحكمة أحد يمثل الساعدي في القضية. وحثت ليبيا النيجر على تسليم الساعدي الذي هرب إليها في سبتمبر، بعد تغلب الثوار الليبيين على القوات الموالية لوالده.

ورحبت منظمة «جلوبال ويتنس» غير الحكومية لمكافحة الفساد بهذا «الحكم البالغ الأهمية». وقال روبرت بالمر العضو في المنظمة في بيان إن «الشعب الليبي يستحق أن يستعيد المال الذي سرقه مستبد وأبناؤه». وأضاف «نظرا إلى المليارات التي وضعها جانبا المستبدون المخلوعون وأصدقاؤهم في بريطانيا وسواها، نأمل في أن يكون هذا الحكم الأول في سلسلة أحكام كثيرة.

وكانت المواقع والمدونات الليبية قد انتشر عليها عقب قيام الثورة أن الساعدي القذافي استلم خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ٢٠١٠م سيارته الفخمة من نوع بوقاتي (Bugatti) التي تم تصنيع معظم مواصفاتها بناءً على طلب خاص منه وذلك بسعر خيالي أدهش الفرنسيين وهو مليون يورو.

هذا ومن المعلوم أن الشركة (بُوقاتي) مملوكة لشركة (أودي) Audi ومن المعلوم أيضاً أن مثل هذه السيارة يتم تصنيعها باليد ولا يوجد مثيل لهذا النوع من السيارات في العالم إلاّ ما ندر حيث يتم تصنيع عشر سيارات منها فقط كل عام.

فضائح أخلاقية

ربما تنطبق صفة «الابن الضال»، الباحث عن ذاته على الساعدي القذافي أكثر مما تنطبق على أحد من إخوته، فمرة تجده في صحن الكعبة يلبس زي المعتمرين، ويبكي بخشوع، وأخرى تجده لدى المحدث الشهير الألباني يبكي بين يديه ويطلب منه الدعاء،

ويصوره بعض المشايخ على أنه طالب للعلم الشرعي، وفي الوقت نفسه تجد الحكايات عن مجونه وتعاطيه للمخدرات وعلاقاته المحرمة!!

في عدد ١٤ سبتمبر ٢٠١١م ذكرت صحّيفة الصن البريطانية أن الساعدي، نجل العقيد الليبي معمر القذافي، انغمس في ممارسة الجنس وتعاطي المخدرات في لندن قبل أسابيع من انهيار نظام والده. وقالت الصحيفة إن الساعدي البالغ من العمر ٣٨ عاماً أنفق آلاف الجنيهات الإسترلينية على المومسات والكوكايين والحشيش في المنزل الذي تملكه عائلته في لندن والبالغ سعره ١١ مليون جنيه إسترليني.

وأضافت أن سيتفان بيل، الذي عمل حارساً شخصيًّا للساعدي في لندن، أكد أن الأخير «كان مرعباً ورديء الطبع وعاش حياة غريبة».

ونسبت الصحيفة إلى بيل قوله إن نجل القذافي «كان يحب المومسات ويقضي أوقات طويلة في البحث عن مرافقات صينيات لأنه يفضّلهن، من ثم يعرض علي أو على زميل آخر صورة الفتاة التي يريدها ويطلب الاتصال بها لحجز زيارة».

وأضاف الحارس الشخصي أن الساعدي «كان يطلب بقاء المرافقات معه طوال الليل وبكلفة تصل إلى ١٥٠٠ جنيه إسترليني للواحدة، كما كانت المخدرات شائعة أيضاً، وطلب مني ذات مرة شراء كوكايين له لكني رفضت».

وقال بيل إن الساعدي كان يدخن الكثير من الحشيش مع أفراد حاشيته ويشرب معهم كميات كبيرة من الفودكا، وأنه جاء إلى لندن مع اثنين من مساعديه وطبيبه الخاص وامرأة أمريكية كانت تعمل مساعدته الخاصة، إلى جانب ثمانية من أصدقائه.

ولم تخلُ ملاعب كرة القدم من حكايات الساعدي، فيقال إنه عندما كان يترأس نادي الاتحاد الليبي ويلعب فيه في الوقت نفسه، واجه فريق أهلي طرابلس، وخسر فريقه حينها، فاحتفلت جماهير الفريق الفائز، مما أثار غضب الساعدي فأمر قواته الخاصة بفتح النار على المدرجات فقتلوا عشرين من المشجعين!!

كما يروى أنه كان يلعب لأهلي طرابلس وواجه أهلي بنغازي، وحينما وجهت له

الجماهير هتافات معادية مثلما توجهها لأي لاعب لا يجيد اللعب، حينها أمر بحل النادي والقبض على عدد كبير من الجماهير وإعدامهم وهدم ملعب النادي كله!!

إذن تتلخص حياة الساعدي في أربع كلمات : كرة القدم .. والسينما .. وكتائبه العسكرية.. والمخدرات والنساء..

راقصة بلغارية:

حسبما كشف موقع (إم بي سي) بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١م، فقد روت راقصة بلغارية أسرار علاقتها العاطفية مع ابن الزعيم الليبي الساعدي القذافي لمدة ٦ سنوات، متحدثة عن طبع الساعدي وبعض أسرار العائلة الليبية الحاكمة التي تواجه حاليا ثورة شعبية.

وروت الراقصة دافينكا ميركيفا (٢٨ عاما) لصحيفة «ذا مايل أون صاندي» البريطانية الأحد ٦ مارس/ آذار ٢٠١١م قصة علاقتها بالساعدي الذي التقاها في ملهى «بينك بارادايس» في باريس العام ٢٠٠٤، حيث كانت تؤدي عرضها الخاص، فأعجب بها كثيرا، وطلب الجلوس معها على انفراد مقابل ألف جنيه إسترليني للساعة الواحدة.

وقالت دافينكا إن الساعدي (٣٨ عاما) -الابن الثالث للقذافي- لم يطلب منها خلع ملابسها، بل أمضى الوقت في التحدث إليها، ثم طلب منها مرافقته إلى «ديزني لاند» في اليوم التالي على متن طائرته الخاصة، إلا أنها رفضت. وروت الراقصة كيف أنه امتنع بداية الإفصاح عن هويته الحقيقية، ولكنه أقر في نهاية السهرة أنه يدعى «القذافي».

وبدأ الساعدي بعدها بالتردد على فرنسا كل عدة أسابيع للقاء الراقصة والاستمتاع بصحبتها واصطحابها للتسوق من أفخر المحلات الفرنسية. وظل يتردد عليها عاماً ونصفاً في كل مرة محملا بالهدايا الفاخرة ورسائل الحب إلى أن وقعت في حبه، على حد تعبيرها.

وبعد فترة أخبرها الساعدي بأنه يود الزواج بها، ونقلت عنه توقعاته برفض والده علاقتهما سويا قائلا: إن الأمر سيكون صعبا طالما أن والده على قيد الحياة، إلا أنه كان مصرا على الزواج بها. وقالت ديفانكا: «بعد عام ونصف من إصراره وقعت في حبه

بعدما شعرت بالأمان».

وكشفت الراقصة عن وثائق تثبت تلقيها ٥٠ ألف جنيه إسترليني تم تحويلها لحسابها في البنك، وقالت إنه أهداها ساعة ثمينة بقيمة ٢٥ ألف إسترليني. وأضافت «عندما أصبحنا حبيبين قل تردده على العاصمة الفرنسية، وكلما جاء كنا نقضي الوقت في التسوق والمكوث في غرفته بالفندق؛ حيث كان يعاقر الكحول بكثرة».

وقالت دافينكا إنها كانت في كل مرة ترفض ممارسة الجنس معه لأنها كانت متأكدة من سهولة حصوله على النساء، لذا كان لا بد أن تحمي نفسها منه.

ومن ضمن الهدايا التي أغدقها بها فساتين من كبرى دور الأزياء، وفرقتها الموسيقية المفضلة للغناء في حفل خاص لهما، مشيرة إلى أن مغنيه المفضل هو مغني الراب «فيفتي سنت». يذكر أن الساعدي يمتلك سيارة بوجاتي بلون البنفسج تبلغ قيمتها نحو مليوني دولار.

وقالت: «لم يكن الساعدي ينظر إلى ثمن الأشياء، لم يهمه الأمر، كان هناك دائما شخص آخر يدفع الفاتورة». وذكرت أنه كان يحب مناداته بالمهندس الساعدي، في حين كان أخاه المعتصم يحب مناداته بالدكتور معتصم.

وأشارت إلى أنها لم تره قط يتعاطى المخدرات، إلا أنه عرض عليها الكوكايين مرة واحدة في غرفة خاصة بإحدى الملاهي الليلية.

وفي العام ٢٠٠٦، أصر الساعدي على الزواج منها، فكان شرطها أن يطلق سراح الممرضات البلغاريات، فأخبرها بأنه سيتحدث مع أخيه سيف، الذي كان يتولى الملف، وبالفعل أكد لها الإفراج عنهم في العام ٢٠٠٧ (وهو ما حصل فعلا). وتقول دافينكا: «حتى هذه اللحظة لا أدري إن كنت أنا من أسهم في تحريرهن أو أنه كان سيتم الإفراج عنهن على كل الحالات».

وفي العام ٢٠٠٩، توجه الاثنان إلى رحلة سفاري في تنزانيا، وهي الصورة الوحيدة التي تجمعهما مشيرة إلى أنه يكره التقاط الصور. ولفتت إلى أن الساعدي كان ينزعج

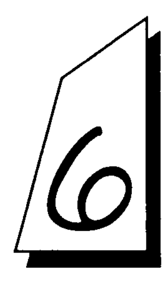
كثيرا حين كانت ترد سيرة والده، لكنه لم يكن ينطق شيئا؛ **لأنه إذا تفوه بكلمة سيئة كان** والده سيمنع عنه مصدر الأموال.

وتروي دافينكا عن مرافقي الساعدي كيف أنفق في عام واحد فقط نحو ١٧٠ مليون إسترليني على طائراته الخاصة وإقاماته في فنادق ٥ نجوم، وسياراته الفارهة والنساء والمجوهرات والثياب الفاخرة.

وقالت: «لم يكن المال عائقا بالنسبة إليه، كان دائما يحمل معه حقيبة سوداء مليئة بالنقود، وإذا ما انتهت هذه الأموال كان يتصل بالسفارة التي كانت ترسل له على الفور حقيبة مليئة بالآلاف».

النهاية:

ما إن لاح سقوط طرابلس في أيدي الثوار حتى أدرك الساعدي أن نهاية والده ونظامه قد أوشكت، فبادر باللجوء لحكومة النيجر، التي كانت تربطها بوالده علاقات قوية، وفي تصريحات **للرئيس النيجري محمد يوسف، قال إن بلاده منحت الساعدي، أحد أبناء العقيد الليبي السابق معمر القذافي، اللجوء، لأسباب إنسانية**، في الوقت الذي تطالب فيه حكومة طرابلس حكومة النيجر بإعادته ليحاكم في ليبيا..



المعتصم



المعتصم مع إحدى صديقاته

هو رابع أبناء القذافي الذكور ومستشاره للأمن القومي، وكان حتى مقتله يتمتع بحظوة كبيرة لدى والده، وفي عام ٢٠٠٨م طلب مبلغ ١,٢ مليار دولار لإنشاء وحدة عسكرية أو أمنية شبيهة بتلك التي يقودها أخوه الأصغر خميس.

وقد فقد السيطرة على العديد من مصالحه التجارية الشخصية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ عندما استغل إخوته غيابه وفرضوا سطوة شركاتهم الخاصة على البلاد، وقد وصفه السفير الصربي في ليبيا بأنه «لا يتمتع بذكاء حاد» وكان على خلاف مع سيف الإسلام.

الفساد المالي:

كباقي إخوته لم يتورع معتصم القذافي عن الولوغ في المال الليبي، وقد كشفت إحدى الوثائق المسربة التي نشرها موقع ويكيليكس (والصادرة بتاريخ ١٣-٧-٢٠٠٨) أن معتصم القذافي ابن الزعيم الليبي ومستشاره للأمن القومي أجرى اتصالاً بشكري غانم رئيس المؤسسة الوطنية للنفط وضغط عليه لإعطائه ١٢٠٠ مليون دولار.

وتقول الوثيقة إن شكري أخبر أحد أصدقائه بعزمه على الاستقاله خوفاً من انتقام المعتصم وأتباعه إذا لم يقدم لهم هذا المبلغ المطلوب.

وتكشف الوثيقة أن شكري أخبر معمرا القذافي عن طلب ابنه لكن «القذافي استهزأ بذلك وقال ضاحكا لغانم وبصريح العبارة عليه أن يتجاهله».

تأتي هذه الوثيقة في الوقت الذي هدد فيه نجل القذافي الآخر سيف الإسلام، المتظاهرين المطالبين بإسقاط نظام والده بضياع ثروات البترول الليبي وعدم القدرة على إدارة مرافقه وأن «المجرمين سيحرقون البترول» حسبما قال في خطاب له بثه التلفزيون الليبي.

الوثيقة باللغة العربية[1]:

١- موجز : صديق مقرب من شكري غانم رئيس المؤسسة الوطنية للنفط قال لنا إن غانم يقع تحت ضغوط لتقديم ١٢٠٠ مليون دولار في شحنات نقدية أو على شكل نفط خام إلى مستشار الأمن القومي المعتصم القذافي (نجل معمر القذافي)، وأنه قد يسعى قريبا إلى الاستقالة، خوفا من انتقام المعتصم أو حلفائه إذا لم تتوفر الأموال. ويرد أن المعتصم أراد استخدام بعض الأموال لإنشاء وحدة عسكرية / أمنية ولدعم تطويرات أمنية غير محددة أراد أن يقوم بها بصفته مستشار الأمن القومي. وكان الزعيم الليبي معمر القذافي، الحريص على إظهار أجندة إصلاحية، قد سأل غانم مؤخرا ما إذا كان يفكر في ولاية أخرى بمنصب رئيس الوزراء (الذي تقلده ٢٠٠٤-٢٠٠٦) بعد هزة حكومية في وقت لاحق هذا العام. وبعد الإحباط الذي سببته مساعي عناصر النظام المحافظين لمنع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية -غانم لا يقدّر أن إصلاحا اقتصاديا وسياسيا ذا معنى يمكنه أن يقوم قبل أن يغادر القذافي المشهد السياسي- غانم لم يقبل العرض وهو يبحث الآن عن وسيلة لبقة للرفض دون إساءة للقذافي. التكهنات حول من تصعد نجومهم وتنخفض هو الموضوع المفضل بين المثرثرين في طرابلس، ويبقى أن نرى إذا كان غانم سيحقق رغبته للتنحي، ولكن على ما يبدو، ربما هناك مصداقية لدعوى طلب المعتصم مبلغا كبيرا من غانم. ما يرد عن محاولات أبناء القذافي استخدام المؤسسة الوطنية للنفط بمثابة بنك شخصي، إضافة إلى تشاؤم غانم حول آفاق الإصلاح الحقيقي، يشير إلى أن النظام لم يتغير فيما يتعلق بأسلوب إدارة العناصر الرئيسية من شؤونه. نهاية الموجز.

٢- إبراهيم الميت (يحجب بلا استثناء)، وهو محام بارز في طرابلس ومستشار للأعمال التجارية، أخبر القائم بالأعمال في ١٠ يوليو أن الدكتور شكري غانم،

١- نقلاً عن موقع ويكليكس بالعربي : http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/02/blog-post_766.html

رئيس مؤسسة ليبيا الوطنية للنفط، يعتزم تقديم استقالته لمعمر القذافي في وقت قريب، ربما في الأسبوع المقبل. (ملاحظة: الميت كان موظفا في وزارة الخارجية الليبية خلال فترة ما قبل الثورة في عهد النظام الملكي السنوسي؛ مهامه شملت لندن وباريس والقاهرة ونيويورك، حيث كان عضوا في وفد ليبيا لدى الأمم المتحدة. انتهت الملاحظة.) وقد عرف الميت (غانم) لأكثر من أربعين عاما ويعتبره صديقا مقربا. وقد عاش كلاهما في لندن خلال نفس الفترة في بداية السبعينيات، ويتقابلان عائليا على الأقل مرة في الأسبوع. تحدث الميت مع غانم في ٥ يوليو.

عرض بذيء

٣- قال الميت إن غانم يشعر أنه مضطر إلى الاستقالة لأن مستشار الأمن الوطني المعتصم القذافي، نجل الزعيم الليبي معمر القذافي، كان قد اتصل به في أواخر يونيو طالبا ١،٢ مليار دولار. واقترح المعتصم أنه في حال لم يكن غانم قادرا على توفير هذا المبلغ الكبير من النقد بسرعة، فهو مستعد لقبول مخصصات من النفط الخام يمكنه أن يبيعها لصالحه كوسيلة بديلة لتجميع الأموال. (ملاحظة : قال الميت إن آخرين من أبناء القذافي في الآونة الأخيرة فرضوا مطالبَ بمخصصات نفطية يمكنهم بيعها لصالحهم. انتهت الملاحظة.) المعتصم رفض أن يفصح عن هدف استعمال الأموال، ولكن الميَت قال إن غانم علم من مصدر آخر جيد الروابط أن المعتصم يعتزم استخدام جزء من الأموال لإنشاء وحدة عسكرية / أمنية شبيهة بوحدة شقيقه الأصغر، خميس، ولتغطية مصاريف «تطويرات أمنية» غير محددة يريد أن يقوم بها بصفته مستشار الأمن القومي.

أبناء القذافي - «بلطجية بلا انضباط»

٤- غانم أخبر معمر القذافي في مطلع شهر يوليو عن طلب المعتصم. القذافي استهزأ بذلك وقال ضاحكا لغانم وبصريح العبارة عليه أن يتجاهله، ولكن

وفقا للميت، غانم «يشعر بقلق حقيقي» أن المعتصم أو أحد حلفائه قد يسعى للانتقام ضد غانم أو أسرته إذا لم يتلق المعتصم الأموال أو أنه قد يعلم بأن والده تم إبلاغه عن الطلب. وكان الميت، الرجل الدبلوماسي، حادا بشكل غير معتاد في تقييم أبناء القذافي بأنهم «بلطجية غير منضبطين» مشيرا إلى أن «لا أحد يستطيع أن يعترض أو يرفض مثل هؤلاء الناس (عائلة القذافي) من دون عواقب ومعاناة، وخاصة عندما يكون الأمر ذا علاقة بالمال».

٥- في حديث طويل مع الميت في ٥ يوليو، قال غانم: نظرا للخطر المحتمل عليه وعلى أسرته الناجم عن طلب المعتصم، إنه يرى لا خيار له سوى الاستقالة. وكان قد صاغ بالفعل مسودة خطاب الاستقالة وإنه ينتظر تفرغ القذافي من زيارة وزير الخارجية الاسباني موراتينوس (الذي كان في المدينة ١٠ يوليو) ومن قمة اتحاد المتوسط في باريس (في ١٣ يوليو) قبل تقديمها.

وقد أعرب الميت عن قلقه من أن استقالة غانم ستؤثر بشكل خطير في الحكومة الليبية في وقت حرج، مشيرا إلى أن غانم هو «المصلح الحقيقي الوحيد الذي تبقى» في الحكومة الليبية. غانم تكنوقراطي يحظى نسبيا بالاحترام والتقدير ويتمتع بسمعة كواحد من كبار المسؤولين في الحكومة الذين يستطيعون التحدث بصراحة وعلانية تتعارض أحيانا مع العقيد معمر القذافي. وبينما تحاول ليبيا المضي قدما نحو إصلاحات اقتصادية محدودة وأسعار النفط في ارتفاع غير مسبوق تاريخيا، فإن فقدان غانم سيكون ضربة خطيرة.

لا إصلاح حقيقي ممكن في حياة القذافي

٦- في محادثة ٥ يوليو، أعرب غانم للميت عن الإحباط الذي يعانيه من صعوبة تنفيذ إصلاحات ذات قيمة في ليبيا كسبب آخر للاستقالة. (ملاحظة : غانم دفع للإصلاح خلال الفترة التي قضاها رئيسا للوزراء ٢٠٠٤-٢٠٠٦؛ ومقاومة تلك التغييرات من عناصر النظام المحافظين دفعت القذافي في نهاية

المطاف إلى استبدال غانم بالبغدادي المحمودي، الذي يعتبر على نطاق واسع شخص تقليدي ينال قدرا اكبر من ارتياح الحرس القديم. نهاية الملاحظة).

٧- بعد ما يعادل عدة سنوات من المناقشة خلال اجتماعاتهم الأسرية الأسبوعية. خلص غانم والميت إلى أنه لن يكون هناك أي إصلاح اقتصادي أو سياسي حقيقي في ليبيا حتى يغادر القذافي المشهد السياسي. القذافي يركز على إظهار مظهر الإصلاح - ويدرك جيدا تصورات الولايات المتحدة لجهود ليبيا في هذا الصدد - ويريد بالتالي رئيس وزراء ذا سمعة إصلاحية. وفقا للميت، سأل القذافي (غانم) في منتصف شهر مايو ما إذا كان راغبا أن يخدم في منصب رئيس الوزراء مرة أخرى إذا ترك المحمودي منصبه في وقت لاحق هذا العام. وقال الميت إن غانم لم يقل لا - «لا أحد - ولا حتى شكري غانم - يقول لا للقائد بشكل قاطع» - لكنه لم يظهر أي حماس وكان يسعى لإيجاد ذريعة لتراجع لا يغضب القذافي.

(ملاحظة : كان غانم من بين المرشحين لهذا المنصب في التحضير لدورة مارس لمؤتمر الشعب العام، الذي كان من المتوقع فيها أن يعزل المحمودي من منصبه. الميت قال إن القذافي كان عازما أصلا على استبدال المحمودي في مارس، ولكنه رأى أن مثل هذه الخطوة ستكون مشوشة للغاية إذا ما تزامنت مع الخصخصة وإعادة هيكلة جذرية للحكومة (التفاصيل في برقية مشار إليها) التي دعا لها في خطابه أمام مؤتمر الشعب العام. نهاية الملاحظة.).

٨- وعلى الرغم من الخطاب الظاهر، قال الميت إنه وغانم يعتقدان أن القذافي ليس جاهزا حقا «في قلبه وعظامه» لتنفيذ التغيير، وذلك لسببين. أولا، التغيير الحقيقي يتطلب تقويض إقطاعيات اقتصادية للموالين للنظام الذين يستمدون أرباحهم من روابطهم السياسية والذين لن يكونوا قادرين على المنافسة بنجاح في اقتصاد يتسم بالشفافية وسيادة القانون. ثانيا، أن الإصلاح الحقيقي يكون اعترافا مستترا بأن النظام الجماهيري، الذي ألفه القذافي نفسه، قد فشل.

القذافي يرى في نفسه «سوبرمان تاريخيا»، ولا يقدر على الاعتراف بالخطأ أو الضعف. المحاولات التجميلية في الإصلاح الاقتصادي مقبولة وتساعد نحو هدف القذافي في إعادة ربط ليبيا بالغرب، ولكن حسب تقييم غانم والميت، أي إصلاح حقيقي على صعيد الاقتصاد والسياسة لن يحدث بينما القذافي على قيد الحياة.

٩- التعليق: التكهن حول حسن وسوء الطالع لكبار المسؤولين الليبيين هو موضوع مفضَّل بين طبقات المثرثرين في طرابلس، وقد سمعنا من قبل تقارير تفيد بأن غانم لم يكن راضيا عن التدخلات المتكررة من قبل عناصر الحرس القديم في جهوده الإصلاحية وأنه قد يقدم على الاستقالة. ويبقى أن نرى ما إذا كان غانم سيحقق نيته المعلنة وينحني خارجا، ولكن الحقيقة أن كون الميت مراقباً رصيناً ويتمتع بعلاقة وثيقة بغانم يوحي بأن ثمة شيء من المصداقية لدعوى طلب المعتصم مبلغا ماليا كبيرا من غانم. وما يرد عن محاولات أبناء القذافي استخدام المؤسسة الوطنية للنفط كبنك شخصي، إلى جانب تشاؤم الميت وغانم حول آفاق الإصلاح الحقيقي، تشير إلى أنه على رغم الانفعالات الخطابية بين الحين والآخر، الديناميةالكامنة للنظام لم تتغير في بعض النواحي الرئيسية. نهاية التعليق.

الفساد الخُلقي:

أرسل أحد الليبيين رسالة مفتوحة لبعض علماء الدين المصريين الذين زاروا القذافي في عام ٢٠١٠م وما قبلها للمشاركة في احتفالاته الدينية، ومسابقة القرآن الكريم التي كان يقيمها سنويًّا، وقد أورد صاحب الرسالة ـ الذي لم يذكر اسمه خوفاً من الملاحقة الأمنية ـ نماذج من الانحراف الأخلاقي لمعمر القذافي وأولاده، ومما ذكره عن المعتصم القذافي:

«وابنه المعتصم اختطف ابنة أحد كبار الضباط آمر السلاح البحري في الجيش الليبي

لأنها بصقت في وجهه عندما عاكسها وذهب بها إلى استراحته واغتصبها وصار يطفئ السجائر الملتهبة في جسدها حتى لم يبق مكان سليم في جسمها وبقيت في المستشفي لأكثر من أسبوعين حتى تعافت فما هذا الشذوذ؟ «.

تمثل قصة الهولندية تاليتا فان زون، نموذجاً لفساد المعتصم السلوكي، وهي هولندية في التاسعة والثلاثين من العمر، ساقها حظها العاثر للقدوم لطرابلس في أغسطس ٢٠١١م، وقد حلت على إحدى مستشفيات طرابلس بعد إصابتها بكسور، هذا ما أكدته لإذاعة هولندا العالمية والدتها السيدة ليونتين فان زون. لكن المعلومات متناقضة حول سبب وجود هذه المرأة الهولندية، التي عملت في السابق موديلاً وفتاة غلاف لبعض المجلات حالياً في طرابلس. لكن المؤكد أنها كانت على صلة بالمعتصم، نجل العقيد القذافي.

وفي حديث لاحق لإذاعة هولندا العالمية قالت الأم إن ابنتها سافرت في الحادي عشر من أغسطس، وبعد أربعة أيام تلقت الأم اتصالاً من صديقة لابنتها من لندن، نقلت عنها أنها بخير، لكنها غير قادرة على الاتصال بعائلتها. وفي الثامن عشر من الشهر تلقت الأم اتصالا مشابها من صديق في مدينة زيوريخ السويسرية. ويوم السبت والأحد (٢٠،٢١ أغسطس ٢٠١١م) تلقت الأم رسائل إلكترونية من ابنتها تطلب فيها المساعدة للخروج من ليبيا، وتقول إنها تعيش في رعب.

إن تاليتا تعاني من كسور بعد سقوطها، أو قفزها، من شرفة غرفتها في فندق كورينتيا، الفخم على الساحل، في العاصمة الليبية. ولم يتضح سبب سقوطها من الشرفة. وتقول الأم: إن ابنتها كانت «مسجونة» في غرفتها في الفندق الفخم، الذي يقع في منطقة، كانت لا تزال بأيدي القوات الموالية للقذافي.

تشير الأم إلى أن ابنتها كانت في طريقها إلى أوغندا في مهمة عمل لصالح برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة. لكن وكالة الأنباء الفرنسية أشارت في وقت سابق إلى وجود «امرأة هولندية شقراء طويلة» في فندق كوتينا. ونقلت الوكالة أنباء غير مؤكدة، تقول إن

هذه الهولندية الشقراء موجودة في طرابلس بدعوة من المعتصم، أحد أبناء العقيد معمر القذافي. وأكدت الأسرة من جانبها أن ابنتهم تعرف المعتصم بالفعل حين كانت تعيش في لندن.

النهاية:

في نهاية المعارك القتالية ضد كتائب القذافي نجح الثوار في القبض على المعتصم بعد إصابته في فخذه، وكان هادئا جدًّا حتى أخبره أحد الثوار بأن والده معمر القذافي قد قُتل، فأنكر المعتصم وجود والده في سرت، فقام أحد الثوار بعرض فيديو لمعمر القذافي وهو مقتول فجلس المعتصم، قليلا ثم طلب سيجارة، وقبل أن ينهي السيجارة قام بالهجوم على أحد الثوار الذي كان يحتفل بالنصر وقتله، مما أدى إلى هجوم الثوار الليبيين عليه وقتله .

٦

عائشة





كلوديا شيفر عارضة أزياء ألمانية الأصل شاركت في عدد من الأفلام السينمائية في تسعينيات القرن الماضي. وقد أسهم الشبه بينها وبين ممثلة الإغراء الفرنسية بريجيت باردو في شهرتها العالمية.

وفي مجلات الغرب التي تهتم بالنجوم، يطلقون على عائشة القذافي لقب «كلوديا شيفر ليبيا»، وذلك لحرصها الشديد على تقليد عارضة الأزياء الشهيرة في تسريحة شعرها ومكياجها، وحتى ملابسها ومشيتها، وبما أن تصوير عائشة في ليبيا قد يؤدي إلى التهلكة، فإن صورها التي انتشرت قد التقطها المصورون في الخارج، حيث يختفي في هذه الصور شعرها الأسود الفاحم، لتظهر بشعر أشقر. وعندما بدأت عائشة تنطلق في رحلاتها الأوربية اصطادها الباباراتزي (مصورو المشاهير) بعدساتهم، فانتشرت صورها التي تتشبه فيها بعارضات الأزياء، بل نافستهن بطولها الفارع، ونحافتها الموروثة من جذور تمتد إلى بادية سرت.

وعائشة المولودة في عام ١٩٧٦م قد درست القانون وحصلت على درجة الماجستير من جامعة الفاتح، ثم حصلت على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة المرقب الليبية ثم تزوجت من أحمد القذافي القحصي وهو أحد أبناء عمومتها وضابط في القوات المسلحة، بينما بلغت هي رتبة فريق في الجيش الليبي. وقد تضمن شهر العسل تبذير الأموال بين نيودلهي وأكرا (عاصمة غانا) لمدة أسبوعين. وقد رزقا بثلاثة أولاد يدعى أصغرهم (معمراً)، يحبون قضاء الوقت مع جدهم خاصة عندما يكون في خيمته ويشربون معه حليب الجمال

وتتمتع عائشة بجرأة والدها، ففي إمكانها الخوض في مواضيع لا تفقه فيها شيئا، فذات مرة وقفت تخطب باللغة العربية في ركن الخطباء بحديقة ال هايد بارك في مدينة لندن -وهي الفضيحة المعروفة بفضيحة الهايد بارك- لتخوض في موضوع كبير بحجم الجيش الجمهوري الأيرلندي، مما شكل انتهاكا للبروتوكول الدبلوماسي وأدى إلى حالة من الاستنفار الأمني.

كما أنها معروفة بفشلها في التعليم رغم حصولها على الدكتوراه، ويصف البعض درجتها العلمية بـ «الفشنك»، حيث ذهبت إلى فرنسا لدراسة الدكتوراه هناك في جامعة السوربون بعد حصولها على ليسانس القانون من ليبيا، إلا أن الدراسة هناك كانت من الصعوبة بمكان، فلم تقدر على متطلباتها ولا الإيفاء بالتزاماتها، فكان المخرج في عقد مؤتمر صحفي بأحد الفنادق الباريسية الراقية، لتعلن أنه: «من العبث إضاعة الوقت في دراسة شيء لا وجود له»، وهي إشارة إلى الحرب على العراق، ثم حصلت على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة المرقب الليبية.

ولم تمر فترة طويلة على هذا المؤتمر الصحفي، حتى ظهرت عائشة في طرابلس، وبالتحديد في جامعة الفاتح بطرابلس، محاطة بجمع من أهم الشخصيات العلمية والتعليمية بمناسبة منح الدكتوراه الفخرية لها من جامعة المرقب، كلية القانون بترهونة، وهي نفس الكلية التي سجل فيها أكبر عملية غش في الامتحانات بكلية جامعية.

وكانت عائشة قد طارت إلى بغداد في رحلة كانت تهدف إلى كسر الحصار عن العراق، وقابلت الرئيس العراقي صدام حسين، وصرحت بعد الرحلة قائلة: «قمنا بهذه الرحلة دون أن نأخذ إذنا من أحد لأن زيارتنا هذه تمثل الانتقال من غرفة إلى أخرى داخل منزل واحد فلا داعي لأخذ أي إذن بذلك»، كما أكدت وقتها أن والدها سيكون أول قائد عربي سيزور العاصمة العراقية جوا برغم الحظر المفروض، إلا أن القذافي لم يزر بغداد.

وتم وضع اسم عائشة في قائمة الدفاع عن صدام حسين، وإن اقتصر دورها على الشأن المالي، ولم يكن لها أي دور قانوني. وشكلت فريقا من المحامين للدفاع عنه بعد القبض عليه.

حياة عائشة الخاصَّة لم يُعرف الكثير عنها في ليبيا قبل الثورة، ولعل السبب في ذلك هو التعتيم الإعلامي الذي فرضه العقيد ليس على العائلة فحسب وإنما على الدولة بأكملها، فضلا عن حب عائشة نفسها الشديد للإطراء وتزييف الحقائق، لدرجة أنها أوكلت للتونسي سامي الجلولي كتابة سيرتها الذاتية في كتاب حمل اسم: «عائشة معمر

القذافي.. أميرة السلام»، لم يكن سوى وصلة من المدح وتزييف الحقائق.

غير أن المسألة تختلف قليلا بالتنقيب عن الأسرار الخفية وراء شخصيتها في الصحف الأجنبية وغيرها من مدونات المعارضين الليبيين بالخارج.

تخصص ابنة العقيد الوحيدة رحلات إلى جنيف وباريس ولندن للتسوق سواء هي بمفردها، أو مع أمها، ونجح الباباراتزي في التقاط صور عديدة لها أثناء تسوقها في أشهر شوارع المدن الأوروبية.

وأثناء فضيحة أخيها هانيبال الشهيرة التي حدثت في جنيف حيث اعتدى على زوجته عارضة الأزياء اللبنانية ألين سكاف، وقتها كانت عائشة هناك برفقة زوجها في أحد فنادق جنيف الفاخرة. وقامت بدفع كفالة أخيها وزوجته ثم أعلنت من قلب العاصمة السويسرية الحرب على سويسرا، قائلة العين بالعين والسن بالسن والبادي أظلم، ثم غادرت برفقة هانيبال وآلين وخدمهم على متن طائرتهم الخاصة.

ويدور الحديث في لندن عن عائشة الباذخة، التي فاقت أميرات التاريخ في ترفها وتبذيرها، جرائد إنجليزية تحدثت عن حجز عائشة لعدد كبير من الأجنحة في فندق دورشستر اللندني الفاخر، في إحدى رحلاتها، ولأنها كانت حاملاً، وتحتاج إلى رعاية خاصة، فكان معها ما تيسر من رفاق ورفيقات وحراس وحارسات، وخدم.

إن أهم ما يشغل بال عائشة هو مظهرها الخارجي لذلك لم تتردد قط في التبذير على المجوهرات والألماس والملابس في أشهر المحلات في عواصم أوروبا. ولدى عائشة مصممو أزياء مختصون بها في أوروبا أما في ليبيا فتستأجر عائشة المصممة رابية بنت بركة.

يذكر أن عائشة أنفقت الملايين قبل عدة سنوات لحضور حفلة للمغنية العالمية الشهيرة شاكيرا في تونس حيث قامت عائشة بحجز عشرات المقاعد والغرف الفندقية وتذاكر السفر من أجل ذلك الحدث. وعند سفرها إلى أوروبا لا تنزل عائشة إلا في أفخر الفنادق التي قد تتقاضى ٥ آلاف دولار لليلة الواحدة.

نهاية الأميرة:

مع اشتعال الثورة الليبية في ١٧ فبراير ٢٠١١م، بدأت أحلام الأميرة عائشة وكل آل القذافي في التهاوي والانهيار، ومع كل قطرة دم كان القذافي ومرتزقته يريقونها من دم الليبيين، كان الفرار هو الحل.. وكانت الجزائر هي الملجأ الذي اختاره من تبقي من آل القذافي على قيد الحياة ولم يقع في أسر الثوار، فتوجهت عائشة بحملها للجزائر مع أمها صفية وأخويها هانيبال ومحمد، وسرعان ما فاجأها المخاض ووضعت طفلة سمتها «صفية» تيمناً باسم والدتها صفية فركاش!!

ويبدو أن طبيعتها المشاكسة التي ورثتها عن والدها غلبتها، فقامت في بداية وجودها بالجزائر، (وتحديداً في بدايات أكتوبر عام ٢٠١١م) بإصدار تصريحات لفضائية «الرأي» الموالية لوالدها، والتي تبث من خارج ليبيا، وقالت إن والدها يتمتع بروح معنوية مرتفعة، ويقاتل مع مؤيديه ضد قوات الثوار التي أطاحت بنظامه.

واتهمت عائشة القذافي قادة البلاد الجدد بأنهم «خونة»، مشيرة إلى أن «بعضهم كانوا رموزاً» في نظام والدها، قبل أن ينقلبوا عليه وينضموا إلى الثوار، وقالت «لقد خانوا العهد فكيف لا يخونونكم؟»

ولما كانت هذه التصريحات تحرج النظام الجزائري، فقد خرج وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي، يعلن رفضه لتلك التصريحات، ويحذر عائشة من الإدلاء بأية تصريحات صحفية، مضيفاً أنه «سيتم اتخاذ إجراءات حتى لا تتكرر مثل هذه التصرفات»، وفقا لما نقلته الإذاعة الجزائرية!!

وأكدت مصادر حكومية لصحيفة «القدس العربي» أن عائشة موجودة في الجزائر وعائلتها كضيوف، لكن عليهم احترام واجب الضيافة، وفي مقدمتها عدم القيام بأي تصرف يحرج الحكومة الجزائرية التي قررت استقبال هذه العائلة، رغم كل ما ترتب على هذا القرار من اتهامات وضغوط.

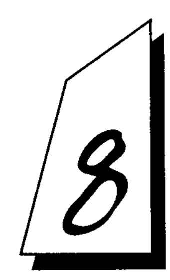
وأوضحت المصادر أن السلطات الجزائرية ساخطة على عائشة القذافي، بسبب

الرسالة، مضيفة أنها تريد أن تعرف كيف تمكنت عائشة القذافي من ربط الاتصال مع القناة الفضائية، علما بأن السلطات الجزائرية كانت قد قررت سحب الهواتف المحمولة من أفراد عائلة القذافي، في أعقاب التصريح الأول الذي أدلَت به للقناة الموالية للنظام الليبي السابق، وهو قرار رافقته تحذيرات شديدة اللهجة للعائلة، ولعائشة على وجه التحديد.

وأشارت المصادر إلى أن السلطات لم تشأ طرد أفراد عائلة القذافي بعد تلك الحادثة، واكتفت بتحذيرهم من مَغَبّة تكرار هذا التصرف، مؤكدةً لهم على أنهم موجودون في الجزائر كضيوف وكان قرار الاستقبال لأسباب إنسانية، خاصة وأنّ عائشة كانت على وشك أن تضع مولودها آنذاك.

ولفتت أيضا إلى أن عائشة وبعد أن قبلت على مضض، أبدت نيتها في الرحيل عن الجزائر نحو دولة أخرى، مع أن المسؤولين الجزائريين أكدوا لها أنهم لم يطلبوا منها مغادرة الجزائر، بل عدم ممارسة السياسة؛ لأن ذلك سيتسبب للحكومة الجزائرية بمشاكل وإحراج مع السلطات الليبية الجديدة، في وقت يحاول الطرفان فتح صفحة جديدة.

وأكدت على أن ما أقدمت عليه عائشة القذاقي مجددا، لا يمكن السكوت عنه، خاصة وأنها ليست المرة الأولى، بل إن الأمر يمكن أن يتكرر مرات ومرات، ما لم تضع له السلطات الجزائرية حدا. وعن سؤال يتعلق بإمكانية طرد عائشة القذافي أو تسليمها للسلطات الليبية الجديدة، أوضحت المصادر الحكومية أن السلطات الجزائرية ستدرس كافة الاحتمالات، والأكيد أنها لن تبقَى مكتوفة الأيدي أمام هذا التصرف.



هانيبال



هانيبال وزوجته اللبنانية إيلين سكاف



تم العثور من قبل الثوار الليبيين على الكمبيوتر المحمول لهانيبال القذافي، الذي فر مع ولديه وزوجته عارضة الأزياء اللبنانية السابقة، إيلين سكاف، للجزائر، وفي الكومبيوتر وجدوا الكثير من تفاصيل «الفردوس الأرضي» الذي كان يعيشه النجل الأوسط للعقيد، ومنها صور له ولزوجته تظهر فيها بمظهرعارٍ وفاضح ، وكانت قد التقطت وهما على سفر بالخارج، في أوروبا وتونس بشكل خاص.

وبعض الصور، وهي من دون تاريخ، كانت في أرشيف خاص داخل «اللابتوب» الذي عثروا عليه في منزل الزوجين بطرابلس الغرب، وتعرفوا على كل ما فيه. وهناك صور أخرى بالعشرات وجدوها خارج الأرشيف، فاختاروا بعضها وقرروا نشره للتأكيد بأن العقيد كان يدعي الثورية، إلى درجة أنه فشل حتى في بتغيير نمط الحياة الباذخ لأبنائه الثمانية، وأشهرهم «بلاي بوي ليبيا» كما يسمونه، هانيبال صاحب المشكلات الدولية وابن الـ ٣٦ عاماً!!

ومن الصور ما يظهر فيه هنيبال وزوجته وهما في باريس، حيث يبدوان في إحدى اللقطات داخل غرفتهما في أحد فنادق العاصمة الفرنسية، وهناك صور لهما في روما، وأخرى في مطعم بتونس، وواحدة تبدو فيها إيلين سكاف قرب مسبح داخل فيلا العائلة على البحر، وقد ارتدت من الثياب ما هو شبيه بالأزياء التي تعرضها عارضات الأزياء ونشاهدها في عروض خاصة.

والأرشيف المصور يؤكد أن العقيد القذافي لم يكن يمنع أولاده من الإثراء من المال العام بأسلوب السهل الممتنع كما كان يزعم، لأن الصور تؤكد أن الزوجين كانا يعيشان حياة من البذخ تحتاج لتستمر الى مئات الآلاف من الدولارات كل شهر، فالكثيرون كانوا يرون هنيبال يتنقل مع زوجته في أوروبا باليخت أو بطائرة خاصة حاملا معه شلة من الخدم وينزل في أفخم الفنادق.

كذلك تبدو إيلين سكاف عبر الصور وهي ضاربة تقاليد الليبيين المحافظة بِعُرض الحائط، مع أنها ولدت قبل ٣١ سنة وترعرعت في قرية محافظة بلبنان، هي «سبعل» في

قضاء زغرتا بالشمال اللبناني.

وكانت إيلين تزوجت مدنيًّا من هنيبعل في ٢٠٠٣ بكوبنهاجن، حيث كان يتلقى علومه، ثم عقدا زواجا ثانيا بعقد شرعي إسلامي في طرابلس الغرب، وهو زواج تلا عامين من صداقة بدأت في ٢٠٠٢م بشرم الشيخ وأثمر عن ولادة طفلهما الأول، هنيبال جونيور، في سنة ٢٠٠٥م بالمستشفى الأمريكي في باريس، وبعده بأقل من ٣ سنوات ولدت طفلة لهما اسمها أليسار، وحين لجآ للجزائر كانت سكاف حاملاً في شهرها الخامس، وتنتظر مولودها الثالث!!

وعملت سكاف لفترة قصيرة كعارضة أزياء في لبنان الذي اعتادت على زيارته بعد الزواج مرة أو مرتين في العام، حيث كانت تتنقل بين بلدتها سبعل أو فيلا تملكها في منطقة أدما، القريبة ٢٠ كيلومترا إلى الشمال من بيروت.

فضائح:

كان هانيبال، الابن الخامس للقذافي، يشغل منصب مستشار الشركة الليبية للنقل البحري، التي تحتكر معظم عمليات نقل الوقود الليبي. ملفه ممتلئ بالمخالفات في معظم بلدان أوروبا، وأدى اعتقاله وزوجته في جنيف بتهمة إساءة معاملة خادميهما إلى أزمة دبلوماسية بين طرابلس وسويسرا، وصلت إلى حد إعلان القذافي الجهاد على سويسرا في أواخر عام ٢٠٠٩م، وانتهت الأزمة بتوقف سويسرا عن ملاحقة هانيبال بعد تهديدات ليبية بسحب الاستثمارات!!

وفي ديسمبر ٢٠٠٩، استدعى العاملون في فندق كلاريدج بالعاصمة البريطانية لندن الشرطة بعد سماعهم صراخا صادرا من غرفة هانيبال وقد وجدت امرأة تدعى إيلين سكاف (زوجته حاليا) ووجهها مليء بالجروح ولكنها لم تتقدم بشكوى ضده، وادعت أن الجروح نتيجة تعثرها وسقوطها على الأرض.

يقول من يعرفون هانيبال إنه كان يملك سفينة خاصة وفي داخلها يوجد صهريج كبير يحمل أكثر من ١٢٠ طناً من الماء، يستخدم في عرض ستة من أسماك القرش الأكثر

خطورة في العالم!! وهي قادرة على ضيافة ٣٥٠٠ راكب، ومجهزة بكل ما فيها من الذهب الخالص، بما فيها التماثيل العملاقة والأعمدة الضخمة من الرخام.

وقد سأل السيد بيير فرانشيسكو الرئيس التنفيذي لشركة كروز عن السفينة، فقال إنه لا يعرف لماذا تُعرض أسماك القرش في خزان مياه البحر الجاهز للاستخدام. وكان هانيبال قد تعاقد بالفعل مع مجموعة من علماء الأحياء البحرية الذين كانوا في طريقهم لرعاية أسماك القرش في بيت من زجاج خاص بهم.

وبعض العارفين بأمور آل القذافي يقولون بأن السبب الرئيسي لبناء هذا الصهريج في الباخرة هو رمي أي شخص يريدون التخلص منه بطريقة سريعة لا تُبقي آثاراً للجريمة يمكن كشفها!!

هواية تعذيب الخادمات:

في أغسطس ٢٠١١م، نشرت جريدة الديلي ميل البريطانية تقريراً كشفت فيه خادمة تدعى شويقة الملا ـ إثيوبية الجنسية ٣٠ عامًا ـ كانت تعمل لدى هانيبال نجل معمر القذافي عن تعرضها للتعذيب من زوجته إلين سكاف.

وقالت الخادمة إن زوجة هانيبال كانت تلقي على رأسها ماءً مغليًّا كما حرمتها من الطعام والشراب لأيام طويلة، وتسبب ذلك في حدوث ندبات وقشور .

وكانت قد توجهت الفتاة الخادمة إلى إحدى الغرف المهجورة بإحدى الفيلات على شاطئ البحر في طرابلس حيث كانت مريضة لا تستطيع السير وتفترش الأرض.

وقالت الفتاة الخادمة إن الين سكاف تعدت عليها بالضرب وإلقاء الماء المغلي عليها عندما لم تستطع الخادمة إسكات الطفلة التي كانت تبكي بشدة قائلة : «أخذتني إلى الحمام وقيدت يدي خلف ظهري وقدمي أيضًا، ووضعت شريطًا حول فمي، وبدأت في صب الماء المغلي على رأسي».

وأضافت: «هناك ديدان تخرج من رأسي وسائل شفاف، لقد أخفتني عن الجميع، ولم

يرني طبيب أو أي أحد كان». وأوضحت : «ساعدني أحد الحراس لحملي للمستشفى ولكن عندما علمت الين سكاف هددته بالسجن».

وليست هذه المرة الأولى التي يُتهم فيها هانيبال القذافي وزوجته بتعذيب الخادمات، فقد عرف هنيبعل بسرعة غضبه. وتسبب فى أزمة دبلوماسية بين بلاده وسويسرا حين تقدمت خادمة بشكوى ضده تتهمه فيها بتعذيبها أثناء وجوده وزوجته فى أحد الفنادق السويسرية الفاخرة، مما أدى إلى احتجازه والتحقيق معه من السلطات السويسرية.. وكانت النتيجة قطع العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية مع سويسرا بما فى ذلك وقف شحنات البترول ومنع السويسريين من دخول ليبيا، ووصل الأمر إلى حد إعلان القذافي الأب «الجهاد» على سويسرا في أواخر عام ٢٠٠٩م، وتمت تسوية الموضوع بأن دفعت سويسرا تعويضات للقذافي، قيل إنه هو من دفعها إليها ثم استردها، لحفظ ماء وجهه أمام شعبه!!

النهاية:

مع اقتراب نهاية القذافي ونظامه، فر هانيبال مع زوجته ألين سكاف وشقيقته عائشة، وأمه صفية فركاش وأخيه غير الشقيق محمد، إلى الجزائر، حيث مُنحوا حق اللجوء السياسي، والأمان ـ ولو مؤقتاً ـ من المحاكمة وفتح ملفات فسادهم جميعاً!!

وهو ما سيتم حتماً..

٩

خميس



هو الابن السادس للقذافي، وحتى لحظات مقتله ظل يعتبر اليد الحديدية المتبقية لدى معمر القذافى لقمع المتظاهرين الليبيين المطالبين برحيله عن الحكم بعد ما يزيد عن أربعين عاما تصدر خلالها المشهد السياسي الليبي، وخميس متخرج من أكاديمية الشرطة في ليبيا عام ٢٠٠٢، سافر بعدها إلى روسيا في بعثة بالأكاديمية الروسية، ثم عاد ليؤسس اللواء (٣٢) وهو من الوحدات الخاصة المكلَّفة بحماية النظام والقضاء على الانتفاضة الشعبية في طرابلس وبني غازي، حيث قامت بأعمال إجرامية شنيعة ضد المواطنين العزل وقامت بضربهم بالطائرات والمدافع المضادة للدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة المحرمة دوليا،كما قام بإعدام عشرات الجنود بعد أن رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين .

كان يحمل رتبة نقيب ركن، وكان والده يثق فيه ثقة كبيرة ويعهد إليه بمهمات حساسة خاصة للغاية، ويعتبر من الناشطين في مجالات التعبئة الداخلية، وإضافة لذلك يتمتع بتأييد كبير في أوساط العسكريين الليبيين. حيث يسيطر على عدة كتائب عسكرية مخصصة ومجهزة بالعدة والعتاد لردع الجيش والشعب على السواء. وعرف عن خميس قربه إلى شقيقه سيف الإسلام، وتحالفه معه في مواجهة شقيقيهما المعتصم والساعدي.

المهمة القذرة

تولى خميس مهمة جلب المرتزقة وتدريبهم على الطاعة المطلقة وسماع أوامره وتنفيذها، وخضع المرتزقة العرب والأفارقة والآسيويون لسلطة خميس نجل معمر القذافي وقدر عددهم بنحو ١٢٠ ألف مسلح.

وقد قام هؤلاء المرتزقة بعمليات قتل وترويع المواطنين في ربوع ليبيا، حيث قامت تلك القوات بقتل العشرات في مدينة بني غازي، كما قاموا بمداهمة العديد من الأحياء بطرابلس وارتكبوا مجازر وحشية بحق أهلها وسكانها، وهو ما حدث في حي تاجوراء حيث دخلت دبابات فرقة خميس ومن خلفه فرق المرتزقة الأفارقة وقاموا بقتل كل من قابلهم في الشارع بل تعدى الأمر إلى مداهمتهم للبيوت وقتلهم حتى للنساء والأطفال.

وقامت المرتزقة باقتحام البيوت بالأسلحة النارية والسيوف وإطلاق النار وذبح الشعب دون رحمة، وقد تزايدت حدة هذه الجرائم خصوصا بعد الخطاب الذي ألقاه نجل الرئيس سيف الإسلام، ومن خلفه خطاب والده الرئيس الليبي معمر القذافى وتم إلقاء القبض على مجموعة من المرتزقة من جنسيات مختلفة ومنهم أفارقة من منتسبي كتيبة خميس القذافي، وأشار الأهالي إلى أن «هؤلاء المرتزقة قالوا إنهم تحركوا بأمر مباشر من خميس للقيام بهذه العملية، وتقاضوا مقابل هذا العمل ١٢٠٠٠ دولار أمريكي.

وقامت كتيبة خميس بقتل عشرات الضباط والجنود في طرابلس والجبل الغربي ممن رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين. وتمركزت دبابات تابعة لكتيبة خميس بين طرابلس وتاجوراء، التي تقع شرق طرابلس، لمنع وصول الثوار إلى طرابلس.

كما عرف عن خميس القذافى أيضا أنه شديد للغاية وعصبي المزاج ويتعامل مع المحيطين به بكل عجرفة واستعلاء، ويتحدث سكان بنغازي عن واقعة غريبة جرت عام ٢٠١٠م في حي الفاتح حين أطلق خميس النار بكثافة من سيارته على سيارة رجل الأعمال عبدالرحمن العبار موسى لمجرد سؤاله «روحت أختك عائشة من فرنسا؟». وبعدها ذهب فريق من الأمن إلى مركز المتميزة الذي يملكه موسى العبار وكسّروا عددا من أجهزة الحاسوب التي كانت بالمركز الإليكتروني، وقاموا باعتقال أخيه عبد الرحمن العبار في نفس اليوم الذي وقعت فيه الحادثة، كما قام خميس بضرب جنديين حتى الموت على خلفية إضاعة مسدس عيار ٩ملم من كتيبة عسكرية.

حي يرزق وبساق واحدة

أثناء أحداث الثورة الليبية أعلن أكثر من مرة عن مقتل خميس القذافي، كان آخرها حين أُعلن في أغسطس ٢٠١١م عن مقتله في إحدى الغارات الجوية على طرابلس، وفي يوم السبت ٢٥ فبراير ٢٠١٢م ذكر قائد ميدانى ليبى، أن «خميس القذافى» «حى يرزق»، مشيراً إلى أن السلطات الليبية نجحت فى إلقاء القبض على خلية مسلحة تابعة لأنصار الرئيس الليبى المخلوع معمر القذافى، كانت تنوى استهداف بعض الأماكن فى العاصمة

طرابلس وخارجها، وعثر بحوزتهم على أسلحة وصواريخ حرارية.

واعترف قائد الخلية بأنه كان فى اجتماع مع خميس القذافى قبل يوم من نزول تلك المجموعة لتنفيذ خطتها، وفقاً لما ذكرته قناة «العربية».

من جانبه، اعترف طبيب كان يعالج خميس القذافى يدعى جمال الكورى بأنه حى يرزق، وأن ساقه مبتورة، فيما أشار قادة ميدانيون إلى أنهم رصدوا مكالمات خلال الأيام الماضية بين شخص فى تونس وآخر فى تلك المنطقة، وبعد مراجعة تلك المكالمة اتضح أن شخصاً يعطى تعليمات بتنفيذ عمليات فى ذكرى الاحتفالات بالثورة الليبية، موضحاً فى الوقت ذاته بأنه تم رصد خميس فى منطقة بين «دارين» و«العسة».

رسالة من مواطن ليبي

على أحد المواقع الليبية ـ ودون توقيع كالعادة ـ عثرنا على نص رسالة كان أحد الليبيين قد أرسلها لبعض المشايخ والدعاة المصريين الذين زاروا ليبيا في الفترة القصيرة السابقة على قيام الثورة الليبية، وشاركوا في احتفالات القذافي الدينية، وجاملوه بالإطراء والمديح، وفي الرسالة يبين كاتبها للعلماء الأجلاء مدى الفساد الخلقي والمالي الذي يعيش فيه القذافي وأبناؤه، وقد نقلناها بنصها كالتالي:

«إلى السادة الأفاضل محمد حسان وصفوت حجازي وعمر عبدالكافي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد فضيلة الشيخ محمد حسان

السيد فضيلة الدكتور صفوت حجازي

السيد فضيلة الدكتور عمر عبدالكافي

الإخوة الأعزاء من الطريق لإيصال هذا المكتوب الى المذكورين أعلاه فليفعل وله الشكر

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعي التابعين إلى أن تقوم الساعة .

أنا مواطن ليبي بسيط أعلم ما هو من الدين بالضرورة وأنا أحد الكثيرين من أفراد الشعب الليبي الذين يتابعون برامجكم في الفضائيات، ونحن نحترم علمكم ونقدر عملكم في خدمة الإسلام والمسلمين، ولكن ما استفزني وجعلني اكتب إليكم هو حضوركم إلى ليبيا بناء على دعوة من جمعية (واعتصموا) والتي تملكها عائشة معمر القذافي، وطبعا لقد استمتعتم بموائد وولائم وعطايا وهدايا وجوائز ودولارات من هذه الجمعية، وما أغاظني أكثر اجتماعكم بملك ملوك إفريقيا، والذي كلتم له ولنظامه

البديع المديح والتعظيم والتهليل والتبجيل والتطبيل خاصة انبهاركم بمنجزات ثورة الفاتح العظيم في مجال تحفيظ القرآن الكريم واتخاذه القرآن شريعة للمجتمع، مما جعله يكرر ذلك في كافة وسائل إعلامه المرئي والمقروء والمسموع لأكثر من أسبوع، فيا سادة نحن الليبيون مجبرون أن نعيش في هذه البلاد التي لا بديل لنا غيرها وقد يجبرنا النظام أن نقبل حتى أقدامه حتى يتركنا نتعايش معه، أما أنتم فقد أتيتم برغبتكم طائعين غير مجبرين وكان عليكم أن تتأكدوا من وضع هذا النظام الدكتاتوري قبل أن تأتوا إلى هذه البلاد، فدعوني أوضح لكم بعض الحقائق حتى تتأكدوا بأنكم جئتم لإعانة دكتاتور طاغية متعجرف ومجرم لا يعير لا للإسلام ولا لتعاليمه وزنا بل يذر الرماد في العيون حتى يطيل في عمر بقائه في السلطة ويورثها لأبنائه من بعده وكأننا دولة ملكية.

١- كل الجمعيات الخيرية هي ملك لأبناء معمر القذافي فجمعية القذافي صاحبها ومن يديرها سيف القذافي وجمعية (واعتصموا) للدكتورة عائشة و(جمعية هناء) الخيرية لابنته بالتبني هناء التي ادعى كذبا أنها ماتت في الغارة، فهل أبناء القذافي هم وحدهم ذوو القلوب الرحيمة في هذا الشعب الطيب؟ ومن أين يأتون بالأموال؟ فهل هي من التبرعات أم من خزينة الشعب الليبي؟ وما هي الأوجه التي تصرف فيها هذه الأموال؟ طبعا هي من الخزانة العامة التي يملكها الشعب الليبي ولو تطوعت مجموعة من الشباب الليبي لجمع تبرعات للشعب الفلسطيني الذي يقتل جوعا لزج بهم في السجن واتهموا بدعم الإرهاب.

٢- ما لاحظتموه في الجماهيرية هو ليس بفضل هذا النظام، فالليبيون ومنذ القدم وحتى في الخمسينيات والستينيات أثناء العهد الملكي كان الليبيون يحصلون على الترتيب الأول في مسابقات القرآن الكريم داخليا وخارجيا، ولعل للدعوة السنوسية والتي يسبها القذافي ويسب ويلعن شيوخها ومؤسسيها ليل نهار لها الفضل الأكبر في تعليم القرآن ونشر الإسلام من خلال زواياها المنتشرة في كافة أرجاء ليبيا، بل وصلت دعوتهم إلى النيجر وتشاد وشمال غرب السودان ومالي ونيجيريا والدول الإفريقية المجاورة لهذه الدول في زمن لم يكن فيه لا طائرات

ولا سيارات، بل كانوا يضربون في الأرض ثلاثة أشهر في قوافل من الإبل حتى يصلوا إلى نيجيريا وأقاصي غرب إفريقيا، وما كان من هذا النظام إلا أن هدم هذه الزوايا ونبش قبر المصلح علي السنوسي مؤسس الحركة السنوسية وقبور أبنائه المجاهدين الذين حاربوا الفرنسي في تشاد قبل أن يحاربوا المحتل الإيطالي في ليبيا وردمت بقايا جثثهم في مكان مجهول فهل هذا من فعل المسلمين؟

٣- جل المنارات والمساجد والمدارس القرآنية القائمة (٩٥٪) إما مبنية قديما أو بالمجهود الذاتي ومن التبرعات التي يجمعها المواطنون ميسورو الحال بل حتى تحفيظ كتاب الله هو بتطوع من بعض الشيوخ حفظة كتاب الله بل هذا العمل يحتاج إذناً مسبقاً من الجهات الأمنية. ولعلكم سمعتم بمسجد تشيده زوجة الطاغية صفية منذ أكثر من ١٥ سنة وما أنجز فيه لا يزيد عن ٥٠٪ ويقال بأنه كان واجهة للتجارة في الحديد والأسمنت الذي يشترى من المصانع بسعر مدعوم ويباع في السوق السوداء حتى إنه هرب لدولة الكيان الصهيوني وهذه فضيحة معروفة لدى الشعب الليبي بأكمله.

٤- القرآن شريعة المجتمع هي يافطة تعلق على الجدران ولا يطبق منها شيء بل الدولة تشجع على انتشار المخدرات وتفشي الدعارة بحجة خلق نوع من التوازن بين المتزمتين السلفيين وغير الملتزمين فهل سمعتم بهذا من قبل؟ بل القذافي منذ بضع سنوات أفتى من خلال الشاشة المرئية بضرورة زيادة الأولاد غير الشرعيين (أبناء الزنا) وإنه يتحمل أمام الله وزر هذه الفعلة لأنه يريد أن يكون منهم جيش يحارب به الإمبريالية المتمثلة في إسرائيل وأمريكا.

٥- القذافي حارب السنة علنا واعتبر كل الأحاديث ليست من السنة في شيء ويعتبر أفعال الرسول وحدها هي السنة أما كلامه فهو كلام عادي من كلام البشر وهو كأي كلام وليس من السنة في شيء. وأشهد أني لم أسمعه على الإطلاق في أية مناسبة يصلي على النبي بل كان دائما يقول محمد بن عبد الله بل وصل به الأمر إلى أن ادعى أن كلمة قل في القرآن هي من كلام جبريل للنبي عليهما السلام

ولذلك صلى بالمواطنين في عدة مناسبات الجمعة والأعياد الدينية وقرأ سورة الناس والصمد والفلق بدون أن يقرأ كلمة قل وعندما سبح له البعض قال أثناء الصلاة اسكت يا جاهل أنا أعلمكم أصول الدين وقيل إنه شوهد عدة مرات يصلي بعد القيام من النوم مباشرة دون إسباغ الوضوء لأنه يؤمن أن النوم لا ينقض الوضوء.

٦- هذا الرجل الذي صافحت أيديكم يديه هاتين اليدين ملطختين بدماء آلاف الأبرياء ففي يومين فقط تم قتل ١٢٠٠ مسلم من الشباب الملتزم في سجن أبوسليم لا لشيء إلا لأنهم قالوا ربنا الله، فأطلقوا لحاهم ولبسوا سراويل قصيرة واتبعوا السلف الصالح والتي يسميها هو الوهابية السعودية لأنه يكره آل سعود!!

كما قتل آلاف الجنود الليبيين في حرب تشاد الدولة الجارة المسلمة بعضهم طلبة في الإعدادية والثانوية أعمارهم تحت العشرين، وبعد أن خسر الجيش الحرب تخلى عن الأسرى وحاول التخلص منهم بتدمير السجن المسجونين فيه كما قام برمي الجرحى والمعوقين جراء الحرب في البحر، وهذا ما اعترف به الطيار بعد أن فر من ليبيا!! كما أن العديد من الجنود لا زال أهلهم يجهلون مصيرهم حتى الآن، بل تخلى عن أهالي الجنود الذين ماتوا، بل ساوم رجاله نساء هؤلاء الجنود عن شرفهن للحصول على مرتب أزواجهن لتربية أطفالهن الأيتام. كما مات آلاف المسلمين من الجانب التشادي كذلك تسبب في قتل المئات من الليبيين من كبار السن من متدربي المقاومة الشعبية في أوغندا دفاعا عن عيدي أمين فاسألوا عن: من هو عيدي أمين؟. وماذا عن حرب البوليساريو وحرب ليبيا ومصر وحرب إيران والعراق وما فعله في السودان وتونس والصومال وحروب الفصائل الفلسطينية في الأردن ولبنان هذا عدا حروب أمريكا اللاتينية ودعم الجيش الجمهوري الأيرلندي وثوار الفلبين.. لقد خسرت ليبيا عشرات الآلاف من أبنائها ومليارات الدولارات في حروب لا ناقة لنا فيها ولا جمل إلا عجرفة طاغية مريض نفسيا ابتُلي به هذا الشعب المغلوب على أمره.

٧- هذا الرجل قتل الشيخ محمد البشتي وقد قتل في غابة بطريقة بشعة ولا زال قبره مجهولا، وقتل الشيخ عمرو النامي الذي أسلم على يديه المئات بل الآلاف في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشيخ الطمزيني والشيخ محمد حفاف والشيخ المبروك المدهون الذي قُطع جسده إربا ورمي في القمامة في مكة المكرمة في موسم الحج!!

فاسألوا من هم هؤلاء وما هو الذنب الذي اقترفوه حتى يقتلهم بأبشع الطرق؟!

وقتل العشرات من الليبيين من أمثال حافظ المدني وكعبار ودبوب الذين حكم عليهم في محاكم صورية من دون دفاع ومثل بجثثهم بل شنق بعضهم في شهر رمضان!! وصار يبث شريطاً مصوراً يوميا عند الإفطار لإرهاب بقية أفراد الشعب الليبي.

٨- قتل مئات من أبناء الشعب الليبي في مختلف بقاع العالم من أمثال الإعلامي الملتزم محمد مصطفى رمضان والمحامي محمود نافع وجبريل الدينالي والمحامي الدغيس وغيرهم لا لشيء سوى أنهم فضلوا الفرار بجلودهم والعيش في الخارج بكرامة وسماهم بالكلاب الضالة فهل هذا من الإسلام في شيء؟

٩- أشد ما يكره ذهاب الليبيين إلى الحج والعمرة، ولا يتحسر على شيء مثل ما يتحسر على الأموال التي تُنفق في الحج والعمرة!! بل قال في إحدى المناسبات إن زيارة قبر جمال عبد الناصر أفضل من زيارة مكة والمدينة، وحاول نقل قبره إلى ليبيا دون جدوى.

١٠- إنه يحمل مئات الألقاب حتى قيل إن لله ٩٩ اسماً، والقذافي له أكثر من مائة أستغفر الله العظيم.

١١- هذا المعتوه الذي يدعي أنه إمام أئمة المسلمين لديه ٨ أولاد ذكور وبنتان إحداهما بالتبني، وكلهم يلهثون وراء المال والألقاب ويبدو أنه مرض وراثي فبعضهم يحمل عشرات الألقاب كالمهندس والدكتور والمحامي والعقيد واللواء، فكم واحد منهم يحمل كتاب الله أو حتى جزءاً من كتاب الله؟

١٢- اقرؤوا ماذا يفعل أبناؤه في أوربا وما يمارسون من شذوذ، فالحمد لله ابنه الساعدي مفعول به من قوم لوط، وقتل أحد الذين يمارس معهم هذا الشذوذ بعد أن صار يتكلم عنه شر قتلة، وهو لاعب كرة قدم معروف في ليبيا. وابنه المعتصم اختطف ابنة احد كبار الضباط آمر السلاح البحري في الجيش الليبي لأنها بصقت في وجهه عندما عاكسها وذهب بها إلى استراحته واغتصبها وصار يطفئ السجائر الملتهبة في جسدها حتى لم يبق مكان سليم في جسمها وبقيت في المستشفى لأكثر من أسبوعين حتى تعافت فما هذا الشذوذ؟

أما ابنه هانيبال فهو متزوج لبنانية عارضة أزياء تستعرض شبه عارية وفضائحه في إيطاليا وفرنسا وسويسرا على لسان كافة وسائل الإعلام. أما ابنه الأصغر ويدعى سيف العرب فقام بتعرية صديقته داخل أحد الملاهي الليلية في ألمانيا وتسبب في مشاكل مع الشرطة أما سيف وريث العرش فما يصرفه على نموره وأسوده التي يربيها أكثر مما يصرفه على الفقراء والمحتاجين وأما ابنه الأكبر محمد فهو يحتكر كل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية (الأرضي والمحمول والإنترنت).

١٣- في السبعينات صادر ممتلكات المواطنين كالمحلات التجارية والشركات والمنازل المؤجرة والعمارات وحرم التجارة تحريم الخمر وكل ذلك دون أي تعويض أما الآن فأهله وأبناؤه وعشيرته ورفاقه وكانوا أفقر الناس صاروا هم الأغنى من وراء التجارة وتهريب السجائر والخمور والمخدرات وامتلاك العقارات والأراضي حتى صاروا إقطاعيين لم تعهد ليبيا أمثالهم من قبل فما كان محرما على غيرهم صار حلالا لهم فسبحان الخلاق الذي يغير ولا يتغير.

١٤- كل رفاقه وأصدقائه ومن كان ولا زال يعاشرهم أسوأ البشر لا يفقهون إلا في الخمور والنساء ولعب الورق والتآمر وقتل الأبرياء فكيف يكون سويا من هؤلاء رفاقه؟

١٥- منع مطلقته فتحية نوري خالد من أن تتزوج وبقيت أرملة حتى اليوم لأكثر من

٣٨ عاماً فهو يقول لا يصح لزوجات الرسل الزواج من بعدهم.

١٦- في الوقت الذي تهدر فيه هذه الأموال يعاني أكثر من نصف المجتمع الليبي من الفقر والبطالة والأمية في دولة تعوم على بحيرة من النفط. ففي هذا الشهر الكريم تعاني آلاف الأسر من الحرمان ولم تجد ما تشتري به ملابس العيد لأطفالها فمتوسط مرتب الموظفين لا يزيد عن ٢٠٠ دولار في هذا الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار بشكل جنوني.

١٧- هذا غيض من فيض من أعمال القذافي وأبنائه.

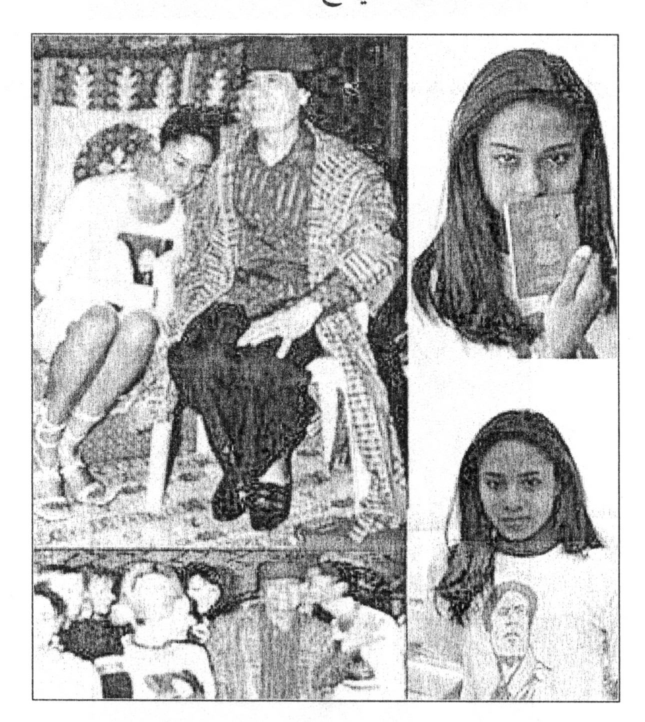
والسلام على من اتبع الهدى

عاشق ليبيا

ملحق الصور



القذافي مع حارساته



صور مجمعة للقذافي والطالبة التي أحبها ميشكا حنين



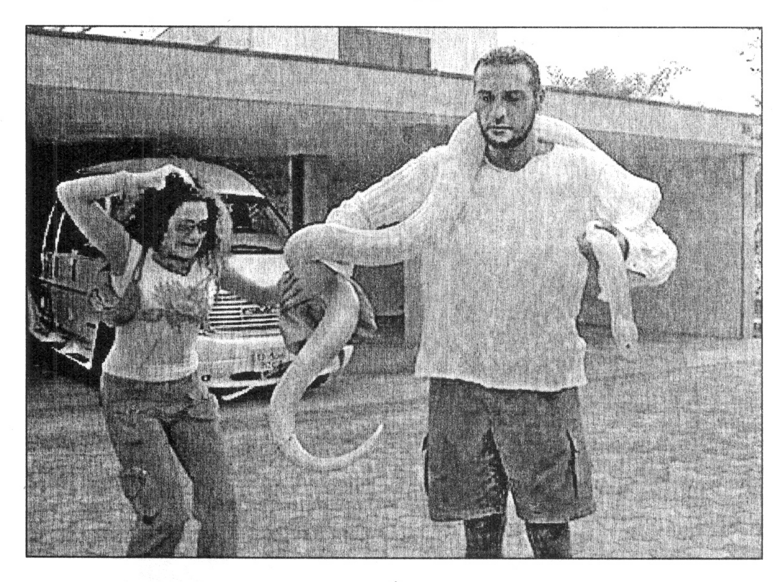
عارضة الأزياء التركية ايبرو شنجي خليلة سيف الإسلام القذافي



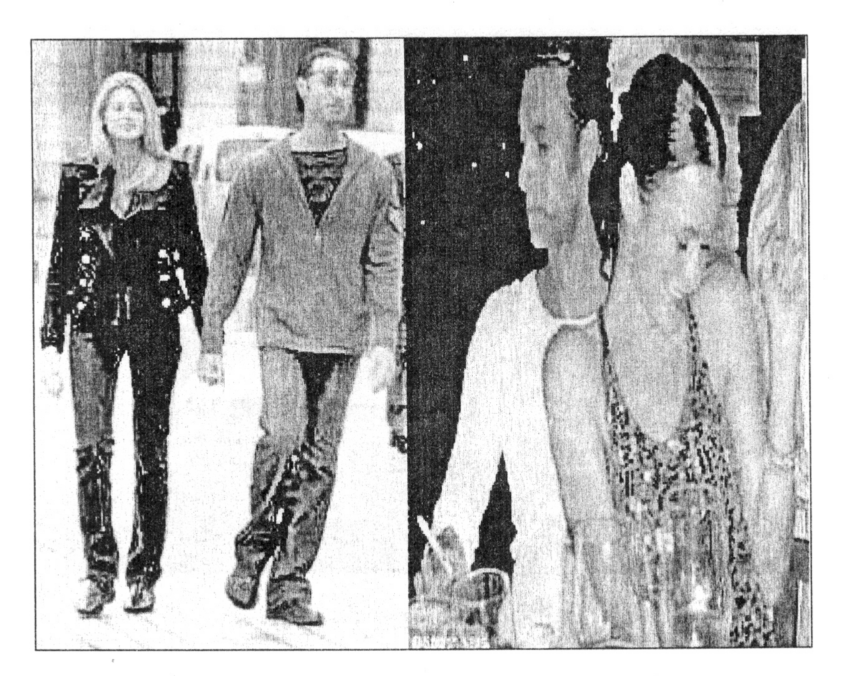
إيبرو شينجي



هانيبال وزوجته ألين سكاف



هانيبال يلهو مع الأفعى وإلين سكاف

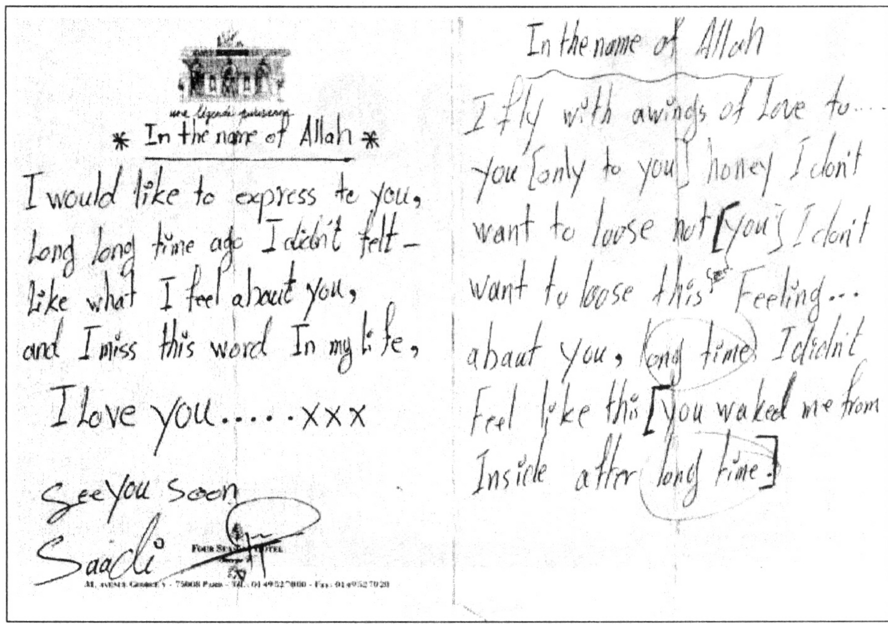


المعتصم



المعتصم والهولندية تاليتا





In the name of Allah

I would like to express to you,
Long long time ago I didn't felt -
like what I feel abaut you,
and I miss this word In my life,

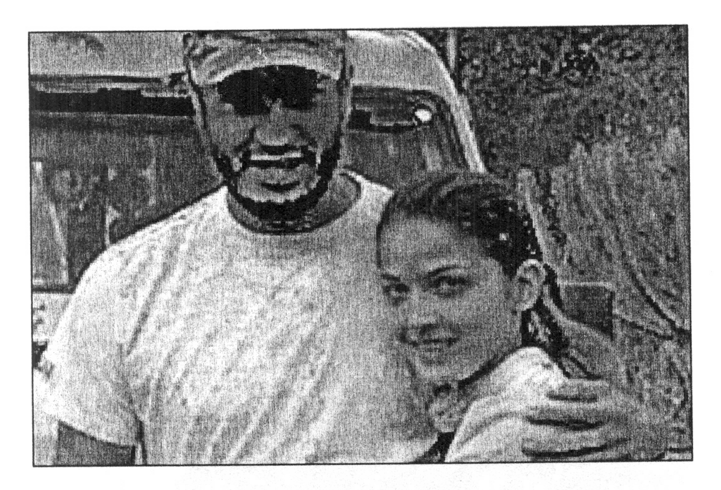
I Love you.....xxx

See you soon
Saadi

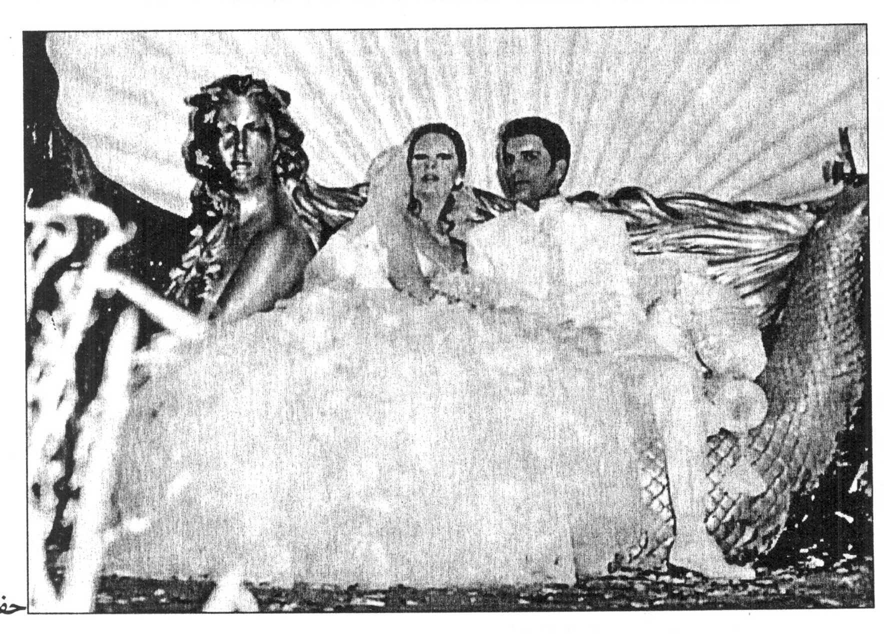
In the name of Allah

I fly with awings of Love to...
you [only to you] honey I don't
want to loose not [you] I don't
want to loose this Feeling...
abaut you, long time I didn't
Feel like this [you waked me from
Inside after long time]

رسالتان عاطفيتان أرسلها الساعدي القذافي لدافينكا



الساعدي والراقصة البلغارية دافينكا في نزهة في تنزانيا

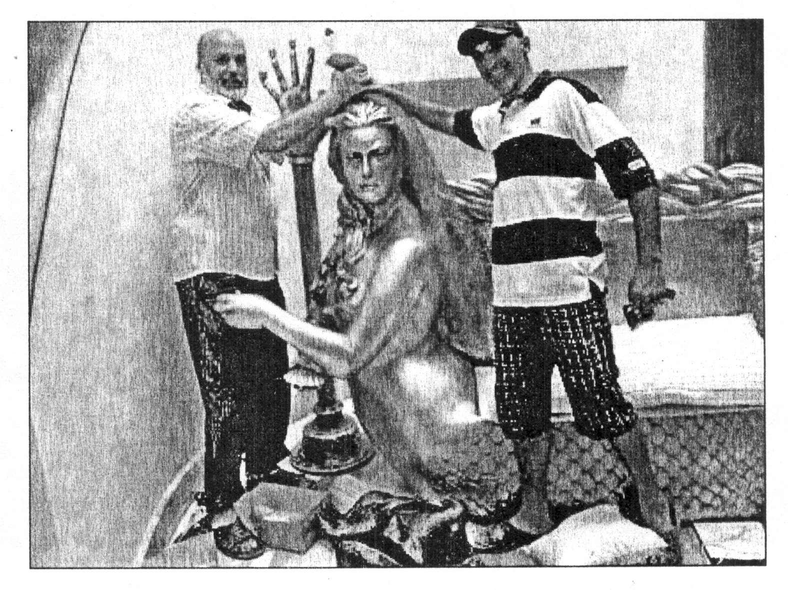


حفل

زفاف عائشة



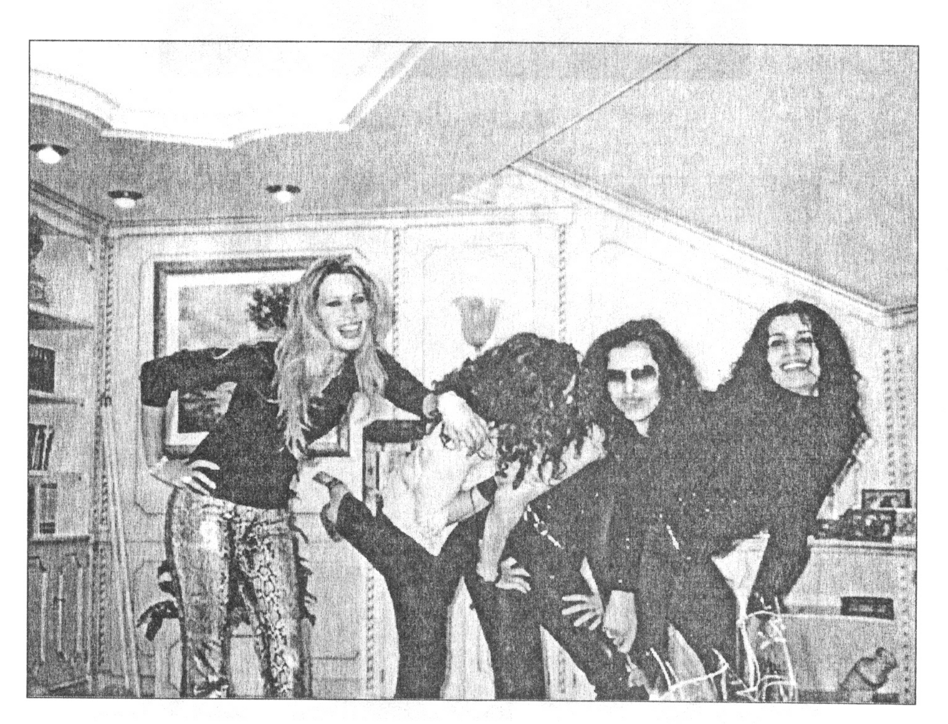
عائشة الأميرة السابقة



مشاهد داخل قصر عائشة بعد فرارها



صورة لعائشة من الصور التي عثروا عليها داخل قصرها



صورة لعائشة مع صاحباتها عثروا عليها داخل قصرها بعد فرارها



معمر القذافي عند القبض عليه



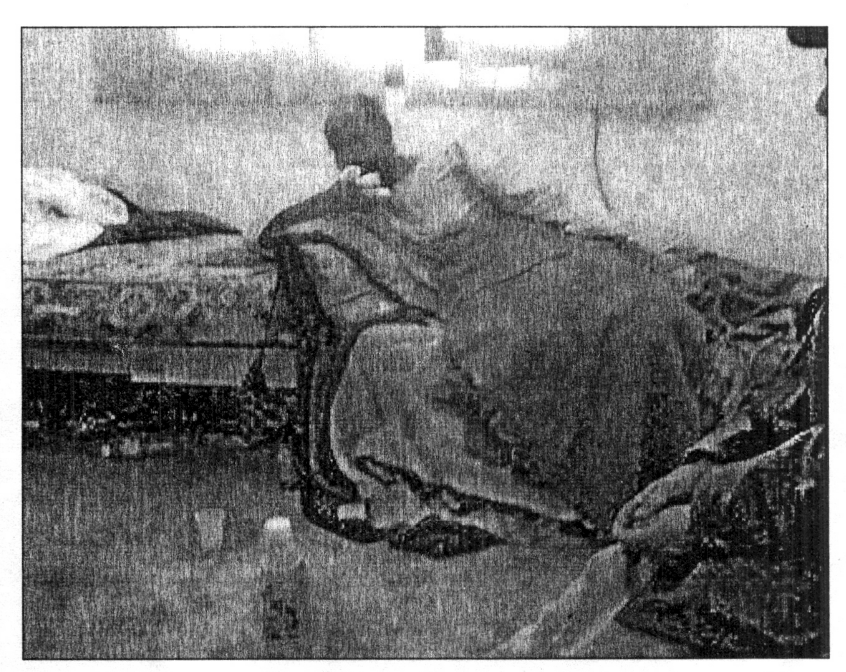
معمر القذافي.. والنهاية



المعتصم القذافي قبيل مقتله



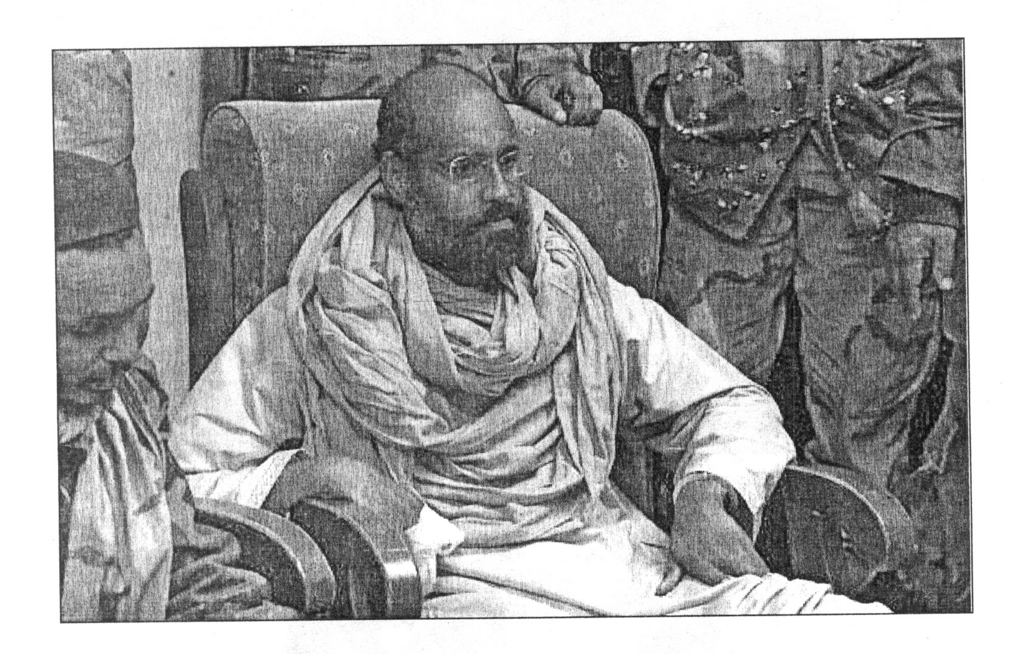
المعتصم قتيلا



سيف الإسلام بعد الرفاهية مطارداً مصاباً



سيف الاسلام أثناء نقله بالطائرة
إلى طرابلس بعد القبض عليه



سيف الإسلام بعد القبض عليه

الفهرست

Written policy (العلوم السياسية)	
اسم الكتاب	اسم المؤلف
رؤساء وقادة يحكمون بلادهم بالسحر	عادل الجوجري
أيام هزت العالم وغيرت وجه التاريخ	محمود عبد الله
500 جريمة هزت العالم	احمد المنياوي
أحداث التاريخ الكبرى	مجدي كامل
أكاذيب التاريخ الكبرى... افتراءات وأباطيل يجب أن تمحى من ذاكرة العالم .	مجدي كامل
شخصيات التاريخ الكبرى(عظماء صنعو مجدا وسطروا تاريخا)	مجدي كامل
لعبة الأمم مايلز كوبلاند القصة الدامية لاختراق أنظمة الحكم العربية	مجدي كامل
خفايا القصور – أشهر وأغرب القصص عبر العصور	حبيب جاماتي
اليهودي العالمي – وتاريخ سيطرة اليهود على السلطة في أمريكا – كتاب عاداه اليهود	يوسف رشاد
احجار على رقعة الشطرنج .. التطبيق العملي لبرتوكولات حكماء صهيون	مجدي كامل
الفوضي الخلاقة .. السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الاوسط و النظرية الصهيونية التي تبنتها امريكا لشر مته	رمزي المنياوي
ويكيليكس .. وما أدراك ما ويكيليكس !! هل هي مؤامرة امريكية اسرائيلية	مجدي كامل

ثورات غيرت وجه العالم ج1	رمزى المنياوي
(المؤامرة الكبرى) مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق ج1	محمد إبراهيم بسيوني
ثورة الجماهير العربية تفسد مؤامرة تقسيم الوطن العربي ج2	محمد بسيوني
كوميديا الربيع العربي ..اضحك مع مواقف وطرائف ونكت الثورات العربية	وليد سمير كمال
الدولة المارقة	نعوم تشومسكى
إيران الخفية الشطرنج السياسي السري بجمهورية ولاية الفقيه تناقضات السلطة	رأي تاكيه
المسيحية الصهيونية التطرف الإسلامي والسيناريو الكارثي	مجدي كامل
سري للغاية أل سي أي أيه ملفات الحكام العرب	أنيس الدغيدي
مجوهرات العائلة و وثائق أخرى حديثة لـــ " سي . آي . إيه "تروي بشاعة التاريخ الدموي	مجدي كامل
الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم	مجدي كامل
اعترافات حكام العرب	عادل الجوجري
الأسرار النووية قصـــة خروج المارد النووي مـــن القمقم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي	مجدي كامل
11 سبتمبر صناعة أمريكية – الخطوة الأولى نحو تغيير خريطة العالم	هشام كمال عبد الحميد
لعنة العائلة	مجدي كامل
من يصنع الطغاة؟	مجدي كامل
اغتيالات سياسية هزت العالم.. وغيرت وجه التاريخ!!	عصام عبد الفتاح
وراء كل ديكتـــاتـــور طفـــولـــة بائســـة بدايات ظالمة... ونهايات مأساوية	مجدي كامل
اشرار التاريخ أشهر السفاحين والطغاة	مجدي كامل

شر البلية ما يضحك .. قصص واقعية ومواقف حقيقية تثير الأسى والمرارة بنفس القدر	مجدي كامل
أشهر النكت السياسية	مجدي كامل
طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد	عبد الرحمن الكواكبي
زعماء صهيون ــ وثائق ــ صور ــ واعترافات	مجدي كامل
لحظات فاصلة في حياة الزعماء	رمزي المنياوي
ملوك الكاريزما... الكاريزما عندما تحقق المستحيل ... الكاريزما عندما تصنع الكارثة !	مجدي كامل
غلطة الشاطر بألف – أكبر الأخطاء السياسية في التاريخ	مجدي كامل
حتى أنت يا بروتس – أشهر الخونة في التاريخ	مجدي كامل
شخصيات مثيرة للجدل – ألغاز بشرية لا يزال العالم عاجز عن حلها	مجدي كامل
نساء قتلتهن السلطة – عندما يتحول حلم المرأة بالقوة والسلطة والثراء إلى أشلاء دماء	احمد المنياوي
أهل الفن وأهل السلطة.. من الحب و الغرام الي القتل و الانتقام	طاهر شلبي
الموساد ... اسرار الحرب القذرة لاغتيال قادة المقاومة	عادل الجوجري
كيف تبيع أمريكا أصدقائها – لا صداقة تدوم ولا وفاء يستمر	مجدي كامل
فضائح face book – أشهر موقع استخباراتي على شبكة الانترنت	شادي ناصيف
الحقيقة فى العلاقات السرية بين الصهيونية والنازية	عبد الكريم العلوجي
الرغبة المدمرة (لعبة القتل السياسي بالجنس) قصص حكام وزعماء انساقوا وراء نزواتهم	احمد المنياوي

عملاء إسرائيل وأسرار اغتيال عرفات وقادة المقاومة	أسامة عبد الحق
أنفلونزا الخنازير- فن صناعة الموت والحرب البيولوجية	أحلام حسين
أنفلونزا الخنازير – الفيروس القاتل وإسرار أوبئة القرن 21	شيماء موسى
معارك صنعت ابطالاً (خمسون معركة قدمت خمسين بطلا) ج1	رمزي المنياوي
معارك دمرت ابطالاً (خمسون معركة أسقطت خمسين بطلا) ج2	رمزي المنياوي
رجل من جهنم	رمزي المنياوي
اليمن فوق بركان .. صراع القبيلة والسلطة .. النصر لمن ؟	عادل الجو جرى
Written policy (دراسات سياسية خاصة بالجاسوسية)	
حواء .. حين تلعب بالنار (اشهر واخطر الجاسوسات عبر العصور)	محمود عبد الله
حرب المخابرات الصراع الخفي بين الموساد والمخابرات العربية	جابر عبد السلام هلال
العميل بابل أوراق وإسرار اشرف مروا الرجل الذي زلزل عرش الموساد	عصام عبد الفتاح
مذكرات اخطر جاسوسة عربية للموساد (أمينة المفتي)أوراق منسية	فريد الفالوجي
حرب جواسيس القرن إل21 قصص من الواقع اغرب من الخيال	مجدي كامل
جـــاســـوس في قصـــر الرئـــيس	عصام عبد الفتاح
السيدة الأولى قصص مثيرة وفضائح بالجملة لنساء اختطفن السلطة	أحلام حسين
وقيدت ضد مجهول	مجدي كامل
الأعمدة السبعة للمستقبل العربي	عبد الكريم العلوجى
جمهوريات الموز العربية الفناء الخلفي والفناء الخلفي البديل	مجدي كامل
بين الدم والنار سوريا المؤامرة الأمريكية	د. رفعت سيد احمد
سقوط دولة الفيزا كارد – وسياسة البيت المرهون	مجدي كامل

قراصنة الصومال-أسرائيل -أمريكا- مسمار جحا	مجدي كامل
زواج المال والسلطة - اشهر زيجات المال والسلطة فى التاريخ	احمد المنياوى
التحليل النفسي لزعماء وسياسيين عرب	سمير عبده
المؤامرة الصهيونية على غزة "المحرقة بين مكر التخطيط ووحشية التنفيذ"	عبد الحليم الجبيصي
هولوكوست غزة "هيروشيما القرن العشرين"	مجدي كامل
فن الحرب	سوان تزو
موسوعة الحرب العالمية الثانيةج1 الحرب العالمية الثانية وقائع وأطماع ونتائج شكلت العالم أحداث قديمة من منظور عصري	فريد الفالوجي
موسوعة الحرب العالمية الثانية ج2معارك الحرب العالمية الثانية تكتيكات الماضي ، ودروس الحاضر رؤية جديدة لمعارك فاصلة	فريد الفالوجي
موسوعة الحرب العالمية الثانيةج3 شخصيات الحرب العالمية الثانيةزعماء ، وقادة ، وسياسيون أو قيادات وزعماء الحرب العالمية الثانية	فريد الفالوجي
موسوعة الحرب العالمية الثانيةج4الطابور الخامس جواسيس الحرب العالمية الثانية الأخطر .. والأمهر .. والأشهر	فريد الفالوجي
موسوعة الحرب العالمية الأولى ج1 لحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ... ومأساة الصراع	محمد بركات
موسوعة الحرب العالمية الأولى ج2 معـــــارك الحـــرب العـــالمية الأولـــى مذابح الرجال .. وحرائق الأموال	محمد بركات
موسوعة الحرب العالمية الأولى ج 3 شخصيـــات مــــــــن الحـــــــرب العالمية الأولى زعماء وقادة .. وجواسيس وخونة	محمد بركات
واقتربت الصواريخ من تل أبيب أسرار الحرب بطولات المقاومة شهادات إسرائيلية	محمود عبده
الحرب النفسية والطابور الخامس فن تحطيم العدو دون حرب	رمزي المنياوي

وإنزال الهزيمة به دون قتال	
حرب البرغوث والكلب (حرب العصابات من كوبا إلى فيتنام ومن حرب لبنان إلى غزة)	رمزي المنياوي
Written policy (دراسات سياسية خاصة بالعراق)	
ماذا حدث في بغداد- أسرار وحقائق قصة الخيانة والسقوط	فريد الفالوجي
المقاومة العراقية وحقيقة ما يجرى في العراق (أسرار وخفايا المقاومة العراقية)	عادل الجوجرى
بلاك ووتر جيوش الظلام المرتزقة الجدد	مجدي كامل
خمس سنوات احتلال أين العراق؟	عبد الكريم العلوجى
العراق أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية	عبد الكريم العلوجى
العار الأمريكي من غونتانامو إلى أبو غريب	محمد بسيوني
سقوط العرب في الحرب على العراق	احمد طه خلف الله
أكبر سرقة في التاريخ بوش و4000 حرامي - بالأسماء والوقائع والأرقام	عادل الجوجرى
فجر الانتصار الحرب العربية الإسرائيلية السادسة	عبد القادر ياسين